جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ميسان / كلية الإدارة والاقتصاد

قسم إدارة الأعمال / الدراسات العليا

دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي وانعكاسه على جودة التمويل المصرفي

دراسة حالة: العراق، الإمارات

رسالة تقدمت بها الطالبة

زينب كريم صفر

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة ميسان وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال / ادارة الاستثمار والتمويل

بإشراف

الأستاذ الدكتور

حيدر عليوي شامي

1447 هـ

2026 م

بسم الله الرحمن الرحيم

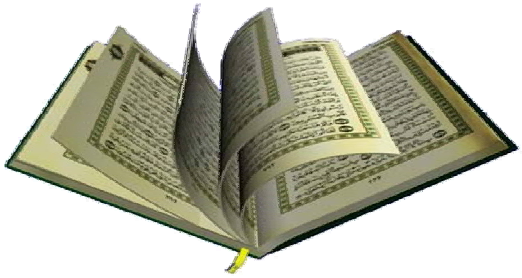

﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ

الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾

صَدَقَ اللهُ العليُّ العَظِيم

سورة الكهف (46)

الإهداء

إلى روح أمي الطاهرة

إلى من كانت النور الذي يضيء دربي، والنبض الذي

يمنحني القوة كلما تعثرت خطواتي...

إلى من غرست في قلبي الأمل، وربّت في روحي

الإصرار على مواصلة الطريق مهما كانت الصعاب....

زينب.

شكر وعرفان

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، والذي وفقنا لبلوغ الغايات، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ، المبعوث رحمةً للعالمين، الذي بلّغ الرسالة وأدى الأمانة، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه أجمعين.

أما بعد...

فإنَّ من تمام شكر الله تعالى شكرَ عباده المحسنين، والثناءَ عليهم بما قدموه من عطاءٍ وجهدٍ وعلمٍ. ومن هذا المنطلق، يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي ومشرفي الفاضل **الأستاذ الدكتور حيدر عليوي شامي الساعدي**، الذي لم يبخل عليّ بعلمه وتوجيهاته القيّمة، وكان بعد الله تعالى خير سندٍ وعونٍ في مسيرتي العلمية، فله مني أسمى آيات الشكر والتقدير على ما أبداه من صبرٍ ومتابعةٍ ودعمٍ متواصل.

وأتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى **رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة** لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، ولما سيبدونه من ملحوظات علمية قيّمة تسهم في تطويرها وإغنائها، وأخص بالشكر منهم من تكبد عناء السفر ومشقة الطريق.

وأتوجه بالشكر والتقدير إلى **عمادة كلية الإدارة والاقتصاد**، وأخص بالذكر عميد الكلية **الأستاذ الدكتور فائز عبد الحسن جاسم** لحسن رعايته واهتمامه بطلبة الدراسات العليا، وأتقدم بالشكر وعظيم الامتنان إلى **المعاون العلمي الأستاذ المساعد الدكتور علي خالد عبدالله**، الذي لم يبخل علينا بالمعلومات القيمة والملاحظات الدقيقة طيلة سنوات الدراسة، وإلى **رئيس قسم إدارة الأعمال الأستاذ مرتضى خاجي**، لما قدموه من دعم وتعاون خلال مدة الدراسة، كما أعرب عن خالص شكري وتقديري إلى **الدكتور معن عبود علي**، وإلى جميع أساتذتي الكرام في **قسم إدارة الأعمال** لما قدموه لي من علمٍ ونصحٍ وتوجيهٍ طوال مدة دراستي، سائلة الله تعالى أن يحفظهم ويديم عليهم نعمة الصحة والعافية.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى **كلية العلوم السياسية** المتمثلة بعميدها **الأستاذ المساعد الدكتور محمد يونس عبد الله**، والمعاون الإداري **الأستاذ المساعد الدكتور سجى ماجد داوود**، و **الأستاذ الدكتور مرتضى شنشول ساهي**، لما قدموه من دعمٍ ومساندة، وإلى جميع منتسبي الكلية وموظفيها على مواقفهم الطيبة والكريمة، وأتقدم بخالص شكري وامتناني إلى جميع الزملاء والأصدقاء الذين قدموا لي الدعم المعنوي والعلمي، وإلى كل من كان له فضلٌ أو مساهمةٌ في إنجاز هذه الرسالة، ممن لم تسعفني الكلمات لذكرهم.

وفي الختام أسأل الله العلي العظيم أن يوفقنا جميعًا لما فيه الخير والصلاح، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

الباحثة

المستخلص

يشهد القطاع المصرفي في العصر الحديث تحولات جوهرية نتيجة التطور السريع في التكنولوجيا المالية وانتشار الخدمات الرقمية، الأمر الذي أدى إلى إعادة تشكيل طبيعة العمل المصرفي وأساليب تقديم الخدمات المالية، وقد أصبح التحول الرقمي أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحديث أنظمتها المالية وتعزيز كفاءتها التشغيلية. وفي هذا السياق، برز مفهوم الشمول المالي كهدف استراتيجي يسعى إلى تمكين مختلف فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بسهولة وأمان. كما أن التفاعل بين التحول الرقمي والشمول المالي يمثل عاملاً حاسماً في تحسين جودة التمويل المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي.

وانطلاقاً من ذلك، يكتسب البحث أهمية خاصة، لا سيما في الاقتصادات النامية مثل العراق، عند مقارنتها بتجارب متقدمة كالإمارات العربية المتحدة.تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي وانعكاسه على جودة التمويل المصرفي، من خلال دراسة حالة العراق والإمارات العربية المتحدة، وذلك في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي العالمي نتيجة التطور التكنولوجي وانتشار الخدمات المالية الرقمية. وتنبع أهمية الدراسة من كون التحول الرقمي أصبح أحد المحركات الرئيسة لتطوير الأنظمة المالية والمصرفية، فضلاً عن دوره في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين كفاءة تقديمها. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها وجود علاقة بين التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي، حيث تسهم التقنيات الرقمية والخدمات المصرفية الإلكترونية في توسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف وتحسين مستوى الوصول إلى الخدمات المالية، كما بينت النتائج أن تعزيز الشمول المالي يسهم في تحسين جودة التمويل المصرفي من خلال زيادة كفاءة توزيع الموارد المالية وتطوير آليات منح الائتمان وإدارة المخاطر، واظهر البحث وجود تباين واضح بين العراق والإمارات في مستوى التحول الرقمي والشمول المالي، إذ حققت الإمارات تقدماً ملحوظاً في تبني التقنيات المالية الحديثة وتطوير البنية التحتية الرقمية للقطاع المصرفي، في حين ما يزال القطاع المصرفي العراقي يواجه مجموعة من التحديات المتعلقة بالبنية التحتية التكنولوجية والبيئة التنظيمية ومستوى الوعي المالي وفي ضوء هذه النتائج، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، أهمها ضرورة تبني إستراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي في القطاع المصرفي العراقي، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز البيئة التشريعية الداعمة للتكنولوجيا المالية، فضلاً عن توسيع مبادرات الشمول المالي وتعزيز الثقافة المالية الرقمية لدى أفراد المجتمع بما يسهم في تحسين جودة التمويل المصرفي ودعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المستخلص	أ
قائمة المحتويات	ب
قائمة الأشكال	خ
المقدمة	1
الفصل الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة	**2**
تمهيد	3
المبحث الأول: المنهجية العلمية	4
أولاً: أهمية البحث Research Importance	4
ثانياً: مشكلة البحث Research problem	4
ثالثاً: أهداف البحث Research Goal	5
رابعاً: فرضيات البحث Research Hypotheses	5
خامساً: منهجية البحث Research Approach	5
سادساً: هيكلية البحث Research Structurally	6
سابعاً: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة Scope The Research	6
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	8
أولاً: الدراسات العربية	8
ثانياً: الدراسات الأجنبية	10
تمهيد	15
الفصل الثاني: التحول الرقمي، الشمول المالي وجودة التمويل المصرفي	-
المبحث الأول: الأساس النظري للتحول الرقمي	16
تمهيد	16
المطلب الأول: التحول الرقمي، المفهوم والأهمية	16
المطلب الثاني: متطلبات التحول الرقمي	20
المطلب الثالث: آفاق التحول الرقمي في القطاع المصرفي	23
المبحث الثاني: الأساس النظري للشمول المالي	25
تمهيد	25
المطلب الأول: الشمول المالي، تعريفاته، متطلباته، الأبعاد والمؤشرات	25
المطلب الثاني: معوقات الشمول المالي	28
المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي	29
المبحث الثالث: الأساس النظري لجودة التمويل المصرفي	33
تمهيد	33
المطلب الأول: جودة التمويل المصرفي، المفهوم، الأهمية	33

المطلب الثاني: جودة التمويل المصرفي	35
المطلب الثالث: مفاهيم الاستقرار النقدي والمالي	42
الفصل الثالث: التأصيل النظري للاقتصاد العراقي والإماراتي واليات تطوير الأداء المصرفي	**48**
تمهيد	49
المبحث الأول: الخصائص العامة للاقتصاد العراقي واليات تطوير الأداء المصرفي	50
المطلب الأول: نبذة عن اقتصاد العراق	50
المطلب الثاني: تحليل المتغيرات الاقتصادية الحقيقية للاقتصاد العراقي للمدة (2011-2024)	51
المطلب الثالث: التحول الرقمي للعمليات المصرفية وتطوير الأداء المصرفي في العراق	56
المبحث الثاني: الخصائص العامة للاقتصاد الإماراتي واليات تطوير الأداء المصرفي	68
المطلب الأول: الاقتصاد الإماراتي وتحليل المتغيرات	68
المطلب الثاني: تحليل المتغيرات الاقتصادية الحقيقية للاقتصاد الإماراتي للمدة (2011-2024)	69
المطلب الثالث: التحول الرقمي للعمليات المصرفية وتطوير الأداء المصرفي في الإمارات	74
المبحث الثالث: العلاقة المكملة ما بين التحول الرقمي والشمول المالي وجودة التمويل المصرفي في العراق والإمارات	90
المطلب الأول: واقع الشمول المالي في العراق	90
المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة	107
المطلب الثالث: جودة التمويل المصرفي في العراق والإمارات	113
المطلب الرابع: جودة التمويل المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة	127
الفصل الرابع: الفرص والتحديات والاستراتيجية المقترحة	**135**
تمهيد	135
المبحث الأول: الفرص والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق	136
المطلب الأول: الفرص المتاحة أمام القطاع المصرفي في العراق	136
المطلب الثاني: دوافع ومبررات الإصلاح المصرفي في ضوء التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي	139
المطلب الثالث: الركائز الأساسية لإصلاح المعايير المصرفية	148
المبحث الثاني: إمكانية الاستفادة من التجربة الإماراتية في مجال التحول الرقمي والشمول المالي وجودة التمويل المصرفي	152
المطلب الأول: ملامح التجربة الإماراتية في التحول الرقمي المصرفي	152
المطلب الثاني: إمكانية الاستفادة من التجربة الإماراتية في العراق	157
المبحث الثالث: الإستراتيجية المقترحة لتطوير جودة القطاع المصرفي في العراق	159
المطلب الأول: تشخيص واقع جودة القطاع المصرفي في العراق	159
المطلب الثاني: خلق القروض واليات مواجهة التعثر	165
المطلب الثالث: استخدام الابتكار وإدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي	167
الاستنتاجات والتوصيات	**173**
أولاً: الاستنتاجات	173
ثانياً: التوصيات	174
المصادر والمراجع	**176**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة لسنة 2007 ومتوسط نصيب الفرد منه بالأسعار الجارية للمدة (2011-2024)	52
2	معدلات التضخم في العراق للمدة (2011-2024)	55
3	نظام التسوية الإجمالي RTGS للمدة (2011-2024)	57
4	نظام المقاصة الالكترونية C-ACH للمدة (2011-2024)	61
5	أعداد الموظفين الموطنة رواتبهم للمدة (2019-2023)	65
6	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية لدولة الإمارات للمدة (2010-2024)	70
7	معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2011-2024)	73
8	نظام التحويلات المالية – تحويلات العملاء في الإمارات للمدة (2011-2024)	76
9	نظام التحويلات المالية – التحويلات المؤسساتية في الإمارات للمدة (2011-2024)	77
10	نظام مقاصة الشيكات الالكتروني ICCS للمدة (2011-2024)	80
11	مقسم الإمارات الالكتروني للمدة (2011-2024)	83
12	نظام حماية الأجور WPS للمدة (2011-2024)	85
13	نظام الخصم المباشر UAEDDS للمدة (2011-2024)	87
14	الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق للمدة (2011-2024)	92
15	البطاقات الالكترونية والحسابات المصرفية والمحافظ الالكترونية في العراق للمدة (2018-2023)	95
16	انتشار خدمات الدفع الالكتروني /مساحة العراق للمدة (2016-2023)	97
17	انتشار خدمات الدفع الالكتروني / عدد السكان البالغين للمدة (2016-2023)	99
18	مستوى العمق المصرفي في العراق للمدة (2011-2023)	101
19	انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل للمدة (2017-2023)	104
20	المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة (2015-2023)	106
21	مؤشر تطور ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) في الإمارات العربية المتحدة للمدة (2011-2023)	112
22	القروض المتعثرة في العراق للمدة (2011-2024)	113
23	إجمالي الموجودات للقطاعين العام والخاص في العراق للمدة (2011-2024)	116
24	نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل في العراق للمدة (2016-2023)	120
25	الموجودات السائلة / إجمالي الودائع في العراق للمدة (2016-2023)	121
26	الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات للمدة (2016-2023)	123
27	مؤشر الربحية في العراق للمدة (2015-2024)	125
28	القروض المتعثرة في الإمارات للمدة (2011-2025)	128
29	المقارنة بين الإمارات والعراق فيما يخص التحول الرقمي والشمول المالي وجودة التمويل المصرفي	132

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
1	الأهداف النهائية للسياسة النقدية نيكولاس كالدور	46
2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة لسنة 2007 ومتوسط نصيب الفرد منه بالأسعار الجارية للأعوام (2011-2024)	53
3	معدلات التضخم في العراق للمدة من (2011- 2024)	55
4	نظام التسوية الإجمالي RTGS	58
5	نظام المقاصة الإلكترونية C-ACH	62
6	أعداد الموظفين الموطّنة رواتبهم	66
7	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية لدولة الإمارات للفترة (2010 – 2024)	70
8	معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2011-2024)	73
9	نظام التحويلات المالية – تحويلات العملاء في الإمارات للمدة (2011-2024)	76
10	نظام التحويلات المالية – التحويلات المؤسساتية في الإمارات للمدة (2011-2024)	78
11	نظام مقاصة الشيكات الإلكتروني ICCS	81
12	مقسم الإمارات الإلكتروني	83
13	نظام حماية الأجور WPS	86
14	نظام الخصم المباشر UAEDDS	88
15	الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق للمدة (2011 – 2024)	93
16	البطاقات الالكترونية والحسابات المصرفية والمحافظ الالكترونية في العراق للمدة (2018 – 2023)	96
17	انتشار خدمات الدفع الالكتروني / مساحة العراق	98
18	إجمالي الموجودات للقطاعين العام والخاص في العراق للمدة (2011 – 2024)	117
19	نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل في العراق للمدة (2016 – 2023)	120
20	الموجودات السائلة / إجمالي الودائع في العراق للمدة (2011 – 2025)	122
21	الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات	124
22	مؤشر الربحية في العراق للمدة (2015-2024)	125
23	الإستراتيجية المقترحة والجهات المستفيدة	172

المقدمة

في ظل التطورات التكنولوجية السريعة يشهد القطاع المصرفي تحوّلاً جذرياً يتمثل في تبني آليات التحول الرقمي الذي يعد من أهم محركات التغيير والتطور في مختلف القطاعات وعلى مقدمتها القطاع المصرفي كإحدى الأدوات المهمة لتحسين جودة الخدمات المصرفية وتوسيع نطاق الوصول المالي ويُعرف التحول الرقمي بأنه عملية شاملة تهدف إلى نقل نماذج الأعمال التقليدية للمؤسسات نحو نماذج رقمية تعتمد على استخدام التقنيات الحديثة لتقديم الخدمات وتصنيع المنتجات وإدارة الموارد البشرية والمالية بشكل أكثر كفاءة وفاعلية واعتماد البنوك على التقنيات الحديثة.

وأصبح تعزيز الشمول المالي هو أحد الأهداف الرئيسة لهذا التحول حيث تسعى المؤسسات المصرفية من خلال تبني التحول الرقمي إلى إيصال خدماتها المالية إلى شرائح واسعة من السكان ومنح خدمات مالية (أمنة، منخفضة، مستدامة) إلى الفئات غير المستفادة مما يسهم في تقليص الفجوة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ينعكس هذا التحول على جودة التمويل المصرفي من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية وتطوير المنتجات وتحقيق الأمان والشفافية في العمليات المصرفية، فضلاً عن تحسين العلاقة مع العملاء واستدامة الربحية كما أن جودة التمويل المصرفي أصبحت ترتبط بشكل وثيق بقدرة البنوك على استيعاب التحول الرقمي وتوظيفه بشكل فعّال حيث ينعكس ذلك في شكل خدمات ذات كفاءة تشغيلية أعلى وابتكارات مالية تلبي احتياجات العملاء وتزيد من رضاهم مما يعزز من تنافسية المصارف ويضمن استدامة العلاقة بينها وبين العملاء

يسعى هذا البحث إلى بيان مدى العلاقة والدور بين التحول الرقمي والشمول المالي وانعكاسه على جودة التمويل المصرفي مع الوقوف على أبعاد هذا الدور من خلال دراسة تطبيقية مقارنة بين الإمارات العربية المتحدة التي قطعت شوطاً كبيراً في التحول الرقمي والتي تعتبر نموذجا متقدما في التحول الرقمي والعراق الذي ما زال في مرحلة التطوير والتحول ويواجه تحديات بنيوية وتقنية وكذلك يسعى البحث على تقديم المساعدة إلى صناع القرار على الاستفادة من التجربة الإماراتية وإبراز الفروقات بين اقتصاد متطور وأخر نام.

الفصل الأول

منهجية البحث والدراسات السابقة

تمهيد

يتضمن هذا الفصل مبحثين رئيسين تناول المبحث الأول منهجية البحث من حيث الجوانب المنهجية والعلمية والإجرائية، مع مناقشة الأسس النظرية لاختبار المشكلة،فضلاً عن عرض أدوات البحث ومنهجه ، كذلك اشتمل المبحث على وصفٍ تفصيلي لمجتمع البحث والعينة والوسائل التي استخدمها الباحث في جمع البيانات وتحليلها.

أما المبحث الثاني فقد خُصص لعرض ومناقشة أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات البحث، بهدف توضيح الإسهامات العلمية التي تناولت هذه المتغيرات، واستجلاء الفجوات البحثية التي يسعى هذا العمل إلى معالجتها،إذ يتضمن هذا الفصل المبحثين التالين:

المبحث الأول: المنهجية العلمية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول:

المنهجية العلمية

أولا: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من خلال تركيزه على العلاقة التفاعلية بين التحول الرقمي والشمول المالي وجودة التمويل المصرفي وذلك في ظل التحولات التقنية السريعة التي يشهدها القطاع المصرفي على المستويين المحلي والإقليمي، تبرز أهميته من خلال الدمج المنهجي بين ثلاثة متغيرات محورية التحول الرقمي، الشمول المالي، وجودة التمويل المصرفي، وهي متغيرات لم تدرس غالبًا بصيغة مترابطة ضمن إطار واحد شمولي.

ويتبنى البحث دراسة حالة بين بيئتين مصرفيتين تختلفان في مستوى نضج التحول الرقمي الأولى تمثّلها الإمارات العربية المتحدة كنموذج متقدم رقميًا والثانية تمثّلها العراق كبيئة ناشئة تمر بمرحلة تحول تدريجي.

ثانيًا: مشكلة البحث

على الرغم من التوجه العالمي والإقليمي نحو تبني التحول الرقمي، ما يزال النظام المصرفي العراقي يعاني من ضعف في البنية التحتية الرقمية وقصور في استراتيجيات الشمول المالي، الأمر الذي انعكس سلبًا على جودة التمويل المصرفي من حيث الكفاءة، والتغطية، وتقليل مخاطر الائتمان، في المقابل أظهرت تجربة الإمارات نجاحًا واضحًا في توظيف التحول الرقمي لتعزيز الشمول المالي وتحسين جودة التمويل. ومن هنا ينشأ التساؤل البحثي ما مدى كفاءة التحول الرقمي في العراق ومستوى وفاعلية الخدمات الرقمية في تحقيق شمول مالي فعّال ينعكس إيجابًا على جودة التمويل المصرفي مقارنةً بالتجارب المتقدمة إقليميًا وحتى عالميا؟

المشاكل أو التساؤلات الفرعية

1. ما هو واقع تبني تقنيات التحول الرقمي في القطاع المصرفي لكل من العراق والإمارات؟
2. كيف يؤثر التحول الرقمي على تعزيز مستويات الشمول المالي (الوصول، الاستخدام، الجودة)؟
3. إلى أي مدى يسهم الشمول المالي في تحسين جودة التمويل المصرفي؟
4. ما أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه المصارف العراقية في تطبيق التحول الرقمي بما يخدم الشمول المالي ويحسن جودة التمويل؟

ثالثا: أهداف البحث

1. تحليل أثر التحول الرقمي في تعزيز مستويات الشمول المالي في القطاع المصرفي.
2. بيان انعكاس التحول الرقمي على جودة التمويل المصرفي من حيث الكفاءة، والاستدامة، وتقليل المخاطر.
3. إجراء دراسة مقارنة بين تجربتي الإمارات والعراق في مجال التحول الرقمي والشمول المالي وجودة التمويل.
4. تقديم إطار تحليلي متكامل لفهم آليات تأثير التحول الرقمي على الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين كفاءة التمويل.
5. تشخيص التحديات والمعوقات التي تواجه المصارف العراقية في تبني تقنيات التحول الرقمي (ضعف البنية التحتية، ضعف الثقافة المالية الرقمية)

رابعاً: فرضيات البحث

وللوصول إلى الإجابات النهائية لمشكلة البحث قمنا بوضع هذه الفرضيات وهي كالتالي:

الفرضية الأولى: للتحول الرقمي أثر إيجابي في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي.

الفرضية الثانية: للشمول المالي دور وسيط في العلاقة بين التحول الرقمي وجودة التمويل المصرفي.

الفرضية الثالثة: للتحول الرقمي أثر مباشر وغير مباشر (من خلال الشمول المالي) على جودة التمويل المصرفي.

خامساً: منهجية البحث

ستعتمد الباحثة المنهج الوصفي التحليلي المقارن:

* **الوصفي:** لوصف واقع التحول الرقمي والشمول المالي في كلا البلدين.
* **التحليلي:** لتحليل العلاقة بين التحول الرقمي (مثل الخدمات المصرفية الرقمية، المحافظ الالكترونية ، البلوكتشين ، الذكاء الاصطناعي) والشمول المالي وجودة التمويل المصرفي.
* **المقارن:** لمقارنة مدى تأثير التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي بين الإمارات والعراق واستخلاص أوجه التشابه والاختلاف .

سادساً: هيكلية البحث

لغرض الوصول إلى هدف البحث تم تقسيم البحث على أربعة فصول، ضم الفصل الأول مشكلة البحث وصياغتها بشكل علمي،مع بيان أهداف البحث فضلا عن فرضيات البحث التي تم وضعها للتحقق منها باستخدام التحليل، فضلا عن أهمية البحث والدراسات السابقة المتعلقة في موضوع البحث،وشمل الفصل الثاني منها على الجانب النظري لكل من(التحول الرقمي، الشمول المالي، جودة التمويل المصرفي)

أما الفصل الثالث المدرج تحت عنوان التأصيل النظري للاقتصاد العراقي والإماراتي فقد تناول تحليل كل من متغيرات الاقتصاد العراقي والإماراتي وقسم إلى ثلاثة مباحث،عرض المبحث الأول الملامح العامة للاقتصاد العراقي وتحليل متغيرات الاقتصاد الحقيقي في العراق، أما المبحث الثاني فتناول الملامح العامة للاقتصاد الإماراتي وتحليل متغيرات الاقتصاد الحقيقي وعمليات التحول الرقمي واليات تطوير القطاع المصرفي والشمول المالي لكلا البلدين .

الفصل الرابع المدرج تحت عنوان رؤية مقترحة لتطوير جودة الخدمات المصرفية في العراق فقد ضم ثلاثة مباحث،المبحث الأول الفرص والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق،والمبحث الثاني عن إمكانية الاستفادة من التجربة الإماراتية في مجال التحول الرقمي والشمول المالي وجودة التمويل المصرفي والمبحث الثالث الإستراتيجية المقترحة لتطوير جودة القطاع المصرفي في العراق.

سابعاً: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

1-الحدود الزمانية: المدة (2011_2024) مبررات اختيار المدة :

- بداية الاهتمام الرسمي:يمثل عام 2011 نقطة انطلاق مهمة في العراق والإمارات فيما يخص تبني مبادرات التحول الرقمي وتطبيقات التكنولوجيا المالية(FinTech)، حيث بدأت البنوك المركزية في كلا البلدين بإصدار برامج واستراتيجيات أولية للرقمنة.
- مرحلة التوسع والتطبيق:تغطي المدة (2015-2019) مرحلة التوسع في الخدمات الرقمية والمصرفية الإلكترونية، مع بروز مؤشرات أولية للشمول المالي وتزايد إدماج العملاء في النظام المصرفي الرسمي.
- تأثير الأزمات:تضم هذه المدة فترة جائحة كوفيد-19 (2020-2021)التي سرعت بشكل ملحوظ من وتيرة التحول الرقمي وفرضت التحول نحو الخدمات المصرفية الرقمية كخيار أساسي.

- ❖ حداثة البيانات وقابليتها للتحليل:اختيار 2024 كحد أعلى يتيح الاعتماد على أحدث البيانات المتاحة، مما يعزز من واقعية النتائج وحداثة التوصيات.
- ❖ اتساق المدة مع أهداف البحث:تغطي هذه السنوات مرحلة نضج واضحة للتحول الرقمي، وتسمح بإجراء مقارنة تحليلية بين تجربة الإمارات المتقدمة وتجربة العراق النامية بما يبرز الفجوة ويخدم مشكلة البحث.

2-الحدود المكانية: تشمل كل من (العراق والإمارات العربية المتحدة).

المبحث الثاني:

الدراسات السابقة

تُعد الدراسات السابقة ركيزة أساسية في أي بحث علمي، إذ تمثل الإطار المرجعي الذي يستند إليه الباحث لفهم أبعاد موضوعه، وتحديد الفجوات البحثية التي يسعى إلى معالجتها. ومن خلال مراجعة ما أنجزه الباحثون في هذا المجال، يمكن التعرف على الاتجاهات النظرية والمنهجية السائدة، واستخلاص الدروس المستفادة، وتجنب تكرار الجهود السابقة. كما تسهم الدراسات السابقة في إثراء الإطار الفكري للبحث، وتوضيح الأسس العلمية التي بُنيت عليها فرضياته، فضلًا عن إظهار التطورات التي طرأت على المفاهيم المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، سواء على الصعيدين المحلي أو الدولي.

تشمل هذه الدراسات ما يأتي :

أولاً: الدراسات العربية

دراسة سلاوي سامية 2023-2024	
عنوان الدراسة	دور التحول الرقمي في تعزيز مستوى الشمول المالي – دراسة حالة: مؤشرات الإمارات العربية المتحدة للفترة 2011-2021
هدف الدراسة	إبراز مدى مساهمة التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي.وكذلك تقديم إضافة مرجعية أكاديمية في ظل ندرة المراجع حول الموضوع ودعم السياسات والقرارات الرامية الى تطوير الخدمات المالية الرقمية
أهم النتائج	التحول الرقمي ساهم في تحسين وصول الأفراد إلى الخدمات المالية في الإمارات وكذلك الخدمات المالية الرقمية خفضت وحسنت كفاءة المعاملات المالية وكذلك وجود بنية تحتية تقنية قوية وقوانين داعمة كان عاملا أساسيا في تعزيز الشمول المالي
مجتمع الدراسة	اعتمدت الدراسة على **مؤشرات الشمول المالي والتحول الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة** خلال الفترة **2011-2021**، وذلك بالاستناد إلى البيانات المنشورة من البنك الدولي والمؤسسات الرسمية.
نوع الدراسة	وصفي تحليلي: وصفت المفاهيم الأساسية للتحول الرقمي والشمول المالي.
الفجوة البحثية	هذه الدراسة اقتصرت على **العلاقة بين التحول الرقمي والشمول المالي فقط**، وفي حالة الإمارات
شروق هادي عبد علي 2020	
عنوان الدراسة	التحول الرقمي للعمليات المصرفية كأداة لتطوير الأداء المالي – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة في العراق 2012-2019

هدف الدراسة	➢ قياس وتحليل تأثير التحول الرقمي على مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية. ➢ تقديم نموذج يساعد البنوك العراقية على تحسين أدائها المالي عبر التحول الرقمي.
أهم النتائج	التحول الرقمي له تأثير متفاوت على مؤشرات الأداء المالي لم يتم إثبات علاقة معنوية قوية في بعض الحالات بين أنظمة الدفع الإلكترونية ومؤشرات الأداء المالي.
مجتمع الدراسة	تكوّن مجتمع الدراسة من **المصارف التجارية الأهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، وعددها (24) مصرفًا.
نوع الدراسة	دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية.
الفجوة البحثية	دمج **ثلاثة متغيرات رئيسية** معًا: التحول الرقمي ← الشمول المالي ← جودة التمويل المصرفي، تبني **مقاربة مقارنة** بين بيئتين مختلفتين (الإمارات كنموذج متقدم، والعراق كنموذج نام، إدخال **جودة التمويل المصرفي** كمتغير تابع نهائي، وهو بعد لم تتطرق إليه دراسة شروق هادي عبد علي.

أمال حسين شاكر، أ.د حسن كريم الذبحاوي، جيهان علي ناصر،2024	
عنوان الدراسة	**"واقع وتحديات الشمول المالي في العراق**
هدف الدراسة	تهدف إلى بيان أهمية الشمول المالي كونه أداة لتقليل الفقر، وتحليل واقعه وتحدياته في العراق للفترة (2018–2022)، مع تقييم الأبعاد والمؤشرات ذات الصلة لتقديم رؤية واضحة لصنّاع القرار.
أهم النتائج	مستويات أبعاد الشمول المالي في العراق **منخفضة**، رغم وجود تحسن في المؤشر التجميعي العام، ضعف الانتشار المصرفي لماكينات الصراف الآلي وفروع المصارف مقارنة بالدول العربية. ضعف استخدام القروض والودائع كمؤشرات للعمق المصرفي، مما يعكس فجوات في وصول الأفراد للخدمات وارتفاع الفوائد المصرفية وغياب الثقافة المالية شكّلا عائقًا أمام توسع الشمول المالي.
مجتمع الدراسة	القطاع المصرفي العراقي للفترة **2018–2022**
نوع الدراسة	**وصفي – تحليلي** بالاعتماد على المؤشرات المالية والإحصاءات الرسمية،ودراسة تطبيقية على مؤشرات واقعية للشمول المالي في العراق.
الفجوة البحثية	هذه الدراسة ركزت فقط على **واقع وتحديات الشمول المالي في العراق** دون التطرق إلى جودة التمويل المصرفي.

ريام فاضل شاكر 2019	
عنوان الدراسة	**الشمول المالي والاستقرار المصرفي – العراق حالة دراسية**
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى **تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في العراق**، وقياس مدى تأثير كل منهما على الآخر خلال الفترة الزمنية (2010–2016)، مع بيان دور الشمول المالي في دعم استقرار النظام المصرفي، والعكس.
أهم النتائج	وجود علاقة **ارتباط وتأثير متبادل** بين بعض مؤشرات الشمول المالي والاستقرار المصرفي، ضعف البنية التحتية التكنولوجية والانتشار الجغرافي للمصارف شكّل عائقًا أمام توسيع قاعدة الشمول المالي.

	عدم وجود علاقة معنوية إحصائيًا بين بعض أبعاد الاستخدام ومؤشرات الاستقرار المصرفي، محدودية التنويع في الخدمات المالية والمصرفية أثرت سلبًا على كل من الشمول المالي والاستقرار المصرفي.
مجتمع الدراسة	القطاع المصرفي العراقي، باستخدام بيانات المصارف العراقية للفترة **2010–2016**.
نوع الدراسة	**دراسة تطبيقية** على القطاع المصرفي العراقي. استخدمت **المنهج الوصفي التحليلي**، إضافة إلى الأساليب الإحصائية (الارتباط والانحدار المتعدد) لقياس العلاقة بين المتغيرات.
الفجوة البحثية	هذه الرسالة ركزت على العلاقة الثنائية بين **الشمول المالي والاستقرار المصرفي** فقط.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

Malik Abdul Raheem Mohammed 2025	
عنوان الدراسة	**The Role of Financial Digitization in Enhancing Digital Financial Inclusion in Iraq (Reality and Challenges)**
هدف الدراسة	فهم واقع الرقمنة المالية في العراق وتحدياتها المتعلقة بالأمن والثقة والتكاليف. بيان دور أساليب الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي بالقطاع المصرفي العراقي، تحليل مؤشرات الرقمنة المالية والشمول المالي للفترة 2017–2023 و دراسة استجابة المجتمع لإجراءات البنك المركزي الخاصة بالشمول المالي
أهم النتائج	الرقمنة المالية ساهمت في توفير الوقت وتقليل التكاليف وتسهيل الوصول للخدمات المالية، ضعف البنية التحتية للإنترنت والاتصالات ما زال يشكل عائقًا رئيسيًا، محدودية الثقة لدى الأفراد وقصور المهارات الرقمية أعاقت التوسع في الخدمات، ارتفاع نسبة مستخدمي الهواتف النقالة (تجاوزت 90%) والإنترنت (59%) مما يعزز فرص الشمول المالي، تطور أعداد البطاقات الإلكترونية والمحافظ الرقمية بشكل كبير، لكن انتشار الفروع وأجهزة الصراف ظل محدودًا، تكاليف المعاملات المالية الإلكترونية ما زالت مرتفعة وتشكل التحدي الأبرز أمام تعميق الشمول المالي.
مجتمع الدراسة	القطاع المصرفي العراقي ومؤشرات الشمول المالي للفترة**2017–2023** بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي والإحصاءات الرسمية.
نوع الدراسة	وصفية تحليلية معتمدة على البيانات الرسمية والإحصاءات التطبيقية.
الفجوة البحثية	هذه الدراسة ركّزت فقط على العلاقة بين الرقمنة المالية والشمول المالي الرقمي في العراق واقع وتحديات
Mwafag Rabab'ah – Ajloun National University, Jordan 2015	
عنوان الدراسة	**Factors Affecting the Bank Credit: An Empirical Study on the Jordanian Commercial Banks**
هدف الدراسة	فحص **العوامل المحددة للائتمان المصرفي** الممنوح من البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2005–2013) قياس أثر متغيرات داخلية (الودائع، الديون المتعثرة، رأس المال، السيولة، حجم الأصول) ومتغيرات نقدية (سعر الفائدة على الإقراض والإيداع، سعر نافذة البنك المركزي، نسبة الاحتياطي القانوني) ومتغيرات كلية (التضخم، النمو الاقتصادي) على حجم التسهيلات الائتمانية.
أهم النتائج	نسبة **الديون المتعثرة** والسيولة وسعر فائدة نافذة البنك المركزي لها تأثير **سلبي ومعنوي** على حجم التسهيلات الائتمانية، **حجم البنك** ومعدل **النمو الاقتصادي** لهما تأثير **إيجابي ومعنوي** على حجم التسهيلات الائتمانية، لم يظهر أثر معنوي للودائع، رأس المال، أسعار الفائدة على الإقراض والإيداع، نسبة الاحتياطي القانوني، والتضخم على حجم التسهيلات الائتمانية.

مجتمع الدراسة	جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي (13 بنكًا)، مجتمع العينة: 10 بنوك تجارية أردنية، أي ما نسبته 77% من المجتمع الأصلي
نوع الدراسة	جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي (13 بنكًا)،اما العينة فكانت 10 بنوك تجارية أردنية، أي ما نسبته 77% من المجتمع الأصلي.
الفجوة البحثية	هذه الدراسة ركّزت فقط على **العوامل المؤثرة في الائتمان المصرفي** للبنوك التجارية الأردنية
	Sayed Abbas Ahmed – National University, Sudan Mohamed Basil Kalyani – SAM Consulting, UAE Safiat Ali Saber Ali – Taibah University, KSA 2025
عنوان الدراسة	**Asset Quality and Lending Growth of the Top UAE Banks (2019–2023): An Empirical Investigation**
هدف الدراسة	تحليل العلاقة بين **جودة الأصول** و**نمو الإقراض** لدى البنوك الوطنية الكبرى في الإمارات خلال الفترة (2019–2023)، اختبار أثر متغيرات مثل: العائد على الأصول (ROA)، كفاية رأس المال (CAR)، القروض المتعثرة (NPLs)، السيولة (LIQ) على نمو الإقراض وجودة الأصول، تقديم رؤى لصنّاع القرار حول كيفية موازنة الاستقرار المالي مع التوسع في الإقراض.
أهم النتائج	**ROA** له تأثير إيجابي ومعنوي على نمو الإقراض(LOAN)، العلاقة بين جودة الأصول ونمو الإقراض معقدة وتحتاج إلى إعادة تقييم لمتطلبات كفاية رأس المال، **NPLs** لها تأثير سلبي على نمو الإقراض، لكن هذا التأثير غير معنوي إحصائيًا.
مجتمع الدراسة	البيانات المالية السنوية لـ **10 بنوك وطنية كبرى في دولة الإمارات** خلال الفترة (2019–2023)
نوع الدراسة	**كمية تطبيقية (Empirical Study)** باستخدام بيانات Panel
الفجوة البحثية	هذه الدراسة ركزت على **جودة الأصول ونمو الإقراض** في البنوك الإماراتية فقط.
	Tatyana V. Kokoreva 2022
عنوان الدراسة	**Service Quality Management of Bank Financing Based on CSR in the Digital Economy in the Interests of Sustainable Development**
هدف الدراسة	تحديد آفاق تحسين **إدارة جودة خدمة التمويل المصرفي** بالاعتماد على **المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)** في ظل الاقتصاد الرقمي، تحليل أثر ممارسات CSR التقليدية والرقمية على تحقيق **التنمية المستدامة**، تطوير منهج رقمي جديد يدمج بين **الـ CSR + التقنيات المالية**
أهم النتائج	CSRالتقليدي في الاقتصاد الرقمي لم يُظهر أثرًا إيجابيًا كبيرًا على التنمية المستدامة. التحسين في **الأمن السيبراني المصرفي** (+97.28%) وتطوير **الخدمات المصرفية عبر الإنترنت** (+96.81%) كان لهما أثر مباشر وفعّال في رفع مؤشر التنمية المستدامة بنسبة **.96.64%+**، الاعتماد على الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة ما زال في مرحلة تجريبية ولم يظهر أثرًا واضحًا بعد.
مجتمع الدراسة	دراسة تحليلية مقارنة اعتمدت على بيانات **World Digital Competitiveness Ranking (2020)** وتقارير البنك الدولي لعدد من الدول (منها: اليابان، الولايات المتحدة، كندا، روسيا، تركيا، سلوفينيا... إلخ)
نوع الدراسة	**دراسة كمية – تحليلية** باستخدام **الانحدار الخطي (RegressionAnalysis)** والنمذجة الاقتصادية الرياضية.
الفجوة البحثية	هذه الدراسة ركزت على **جودة التمويل المصرفي من منظور CSR + الاقتصاد الرقمي + التنمية المستدامة** على مستوى دولي.
	Magdi El-Bannany 2015
عنوان الدراسة	**Global Financial Crisis and Credit Risk Disclosure in the UAE Banks**

هدف الدراسة	بناء نموذج لشرح أسباب تغيّر مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان لدى البنوك الإماراتية خلال الفترة (2006–2009)، اختبار أثر مجموعة من العوامل (الأزمة المالية العالمية، الملكية الأجنبية، عمر البنك، الاستثمار في أنظمة تكنولوجيا المعلومات، ربحية البنك، عمر الإدراج) على مستوى الإفصاح، للأزمة المالية العالمية أثر إيجابي ومعنوي على مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان.
أهم النتائج	الملكية الأجنبية ارتبطت إيجابيًا بمستوى الإفصاح، **عمر البنك** كان له أثر إيجابي ومعنوي في زيادة الإفصاح. **الاستثمار في أنظمة تكنولوجيا المعلومات** عزّز مستوى الإفصاح. النموذج الإحصائي فسّر **64% من التباين** في مستوى الإفصاح
مجتمع الدراسة	**عينة من البنوك الإماراتية** تجارية وإسلامية خلال الفترة .**2006–2009**
نوع الدراسة	**كمية تطبيقية** باستخدام **الانحدار المتعدد** لتفسير العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان والمتغيرات المستقلة.
الفجوة البحثية	هذه الدراسة ركزت على **الإفصاح عن مخاطر الائتمان في البنوك الإماراتية** خلال فترة الأزمة المالية العالمية.
Huzan Tahseen Tawfeeq Al-Bedouhi ، Saad Fadhil Abas Al-Mahmood	
عنوان الدراسة	Stress Tests Scenarios: An Approach to Determining the Effect of Credit Risk on Loans, Capital Adequacy and Bank Efficiency – A Comparative Study in a Sample of Commercial Banks from Iraq, Qatar, and USA
هدف الدراسة	➢ اختبار أثر **مخاطر الائتمان (NPLs)** على: ➢ القروض (Loans) ➢ كفاية رأس المال (CAR) ➢ كفاءة البنوك (Bank Efficiency) ➢ استخدام اختبارات الضغط (Stress Tests) كأداة لقياس مدى قدرة البنوك على مواجهة الصدمات المالية تحت سيناريوهات (منخفضة، متوسطة، عالية)
أهم النتائج	زيادة القروض المتعثرة (NPLs) بنسبة **25%، 50%، 100%**كان لها أثر سلبي على: القروض، كفاية رأس المال، وكفاءة البنوك. البنك العراقي (ICB) أظهر قدرة أعلى نسبيًا على امتصاص الصدمات في السيناريوهات الأقل حدة مقارنة بالبنك القطري .(QAB)، هناك علاقة سالبة ومعنوية بين NPLs وبين القروض (Loans) وكفاءة البنوك (BE)، لكن العلاقة مع كفاية رأس المال (CAR) كانت ضعيفة وغير معنوية. أكدت النتائج أن اختبارات الضغط أداة مبكرة فعالة للكشف عن الاختلالات في جودة القروض وكفاءة البنوك.
مجتمع الدراسة	عينة من 3 مصارف تجارية:المصرف التجاري العراقي (ICB)، البنك الأهلي القطري (QAB)، بنك JP Morgan الأمريكي (JPM)
نوع الدراسة	**دراسة تطبيقية كمية** باستخدام اختبارات الضغط .(Single–Factor Stress Test)
الفجوة البحثية	هذه الدراسة ركزت على: **مخاطر الائتمان القروض + كفاءة البنوك**

تُعد الدراسات السابقة من أبرز المرتكزات المعرفية التي يعتمد عليها الباحث في صياغة إطار بحثي متكامل، إذ تسهم في توجيه المنهجية العلمية، وتحديد الأدوات الملائمة، والتعرف على أبرز النتائج التي توصلت إليها البحوث السابقة. ومن خلال تحليل تلك المعطيات يمكن تحديد أهم أوجه الاستفادة في البحث الحالي على النحو الآتي:

1- إثراء الجانب النظري

لقد ساعدت الدراسات السابقة تعميق الإطار النظري للبحث الحالي، وذلك من خلال الاطلاع على مراجع وبحوث تناولت موضوعات التحول الرقمي والشمول المالي وجودة التمويل المصرفي، بما أتاح صياغة رؤى وأفكار متنوعة تدعم البناء النظري، وتؤطر الفرضيات بشكل علمي رصين.

2- تطوير المنهجية

أتاحت الدراسات السابقة للباحثة الاستفادة من الهياكل المنهجية المتنوعة التي اعتمدتها، سواء من حيث تصميم الفصول أو طبيعة المناهج العلمية المستخدمة، الأمر الذي ساعد في تبني منهجية أكثر ملائمة لمعالجة مشكلة الدراسة الحالية، وبما يتناسب مع أهدافها البحثية.

3- بناء أدوات الدراسة

أسهمت الدراسات السابقة في تزويد الباحثة بالتصورات العملية حول كيفية صياغة أدوات جمع البيانات.

ويختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة من جوانب عدة يمكن إيجازها بالتالي :

يتميز البحث بدمجه بين ثلاثة محاور مترابطة: التحول الرقمي، الشمول المالي، وجودة التمويل المصرفي، وهو طرح لم تتناوله الدراسات السابقة مجتمعة، كما يتفرد بدراسة حالة بين بيئتين مختلفتين (العراق،الامارات)، في حين أن الدراسات الأخرى ركزت على دولة واحدة فقط. ويعد إدخال "جودة التمويل المصرفي" كمخرج للشمول المالي نقطة تجديد واضحة، لم يتم بحثها بشكل مباشر في الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

التحول الرقمي،الشمول المالي،

جودة التمويل المصرفي (مدخل مفاهيمي)

تمهيد

يشكّل التحول الرقمي اليوم أحد أبرز المحركات الرئيسة لتطور القطاعات الاقتصادية والمالية على حد سواء، إذ لم يعد مجرّد خيار تقني بل أصبح توجهاً استراتيجياً يفرض نفسه على المؤسسات والدول فالتطور السريع في تقنيات المعلومات والاتصالات قد دفع الهيئات والمؤسسات المالية والمصارف إلى إعادة هيكلة عملياتها بما ينسجم مع متطلبات البيئة الرقمية. و لقد كشفت الأزمة المالية العالمية عام 2008 بوضوح عن حجم الضعف الذي يعاني منه النظام المالي العالمي، الأمر الذي دفع المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها البنوك المركزية، إلى تكثيف جهودها نحو وضع استراتيجيات فعّالة تستهدف تعزيز ونشر وتعزيز الشمول المالي كأداة رئيسية لتحسين الأوضاع الاقتصادية للدول لاسيما الدول النامية . وعلى الرغم من التطور الكبير الذي يشهده العالم في المجال التكنولوجي تعد جودة التمويل المصرفي أحد المرتكزات الأساسية التي تُسهم في تثبيت دعائم الاستقرار المالي، وتعزيز كفاءة الأداء الاقتصادي ضمن هيكل النظام المصرفي.

ووفقا لذلك تم تقسيم الفصل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: التحول الرقمي (المفهوم والأهمية والأبعاد)

المبحث الثاني: الشمول المالي (المفهوم والأهمية والأبعاد ومؤشرات القياس)

المبحث الثالث: جودة التمويل المصرفي (المفهوم والأهمية والأبعاد ومؤشرات القياس)

المبحث الأول:

الأساس النظري للتحول الرقمي

تمهيد

إن التحول الرقمي ليس مجرد استخدام للتقنيات أو مشكلة تقنية بل يتعلق بالبنى التحتية والأشخاص والهياكل التنظيمية، ويشكل التحول الرقمي مخرجاً مهماً من مخرجات التقنيات المعاصرة، ووسيلة لتعزيز جودة الخدمات وتحقيق تنمية مستدامة نظراً لما يوفره من سمات وتسهيلات تختصر الوقت والجهد والمال في العديد من الأوقات، فهو عبارة عن فكرة استخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيات الرقمية في تغيير طريقة انجاز الأعمال وتحقيق الأهداف بشكل يختلف جذرياً عن طريقة انجازها سابقاً، لأن استخدام تقنيات التحول الرقمي وأثرها على تصميم نظم المعلومات المحاسبية وطريقة عمل هذه النظم باعتماد التقنيات الرقمية الحديثة والمتطورة مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي وغيرها من تقنيات التحول الرقمي التي أفرزتها الثورة الصناعية الرابعة أسهم في تحسين الخدمات، اذ يجب أن يتمتع العملاء بخدمة أفضل ويجب تلبية احتياجاتهم بشكل أسرع وأكثر اكتمالاً لأنه من أحد أهم أركان التحول الرقمي هو رضا الزبون لما له من تأثير إيجابي على الإدارة وتحقيق الأرباح.(كاظم،2024: 27)

المطلب الأول:التحول الرقمي،المفهوم والأهمية

يُنظر إلى التحول الرقمي في القطاع المالي المصرفي على وجه الخصوص كأداة أساسية لتعزيز كفاءة العمليات، وتحسين جودة الخدمات المصرفية، وتوسيع قاعدة المستفيدين من خلال قنوات رقمية آمنة وفعّالة كما يسهم في خلق بيئة مالية أكثر شمولاً وابتكارا واستدامة ، عن طريق أدواته المختلفة بما يدعم سياسات التطور والنمو الاقتصادي المستدام ويعزز مرونة النظم المالية في مواجهة التحديات الإقليمية العالمية وكما موضح أدناه:-

أولا: تعريف التحول الرقمي

يعرف التحول الرقمي بأنه أداة متقدمة تستخدم التقنيات الحديثة مثل الإنترنت والهواتف الذكية لرفع مستوى الخدمة المقدمة للجمهور والعملاء، وتطوير أداء المنظمات والمصارف بالخصوص في تقديم الخدمات، وإتاحة أكبر عدد من العملاء لإنجاز احتياجاتهم في أسرع وقت. (أحمد، 2022: 248).

ويُعرّف أيضاً انه إحداث تعديلات في كيفية إدراك الأفراد في المنظمة والهدف في رفع بيئة العمل من خلال التركيز على استعمال تكنولوجيا المعلومات، والتقنيات الرقمية، والعمل

على تعديل الثقافة التنظيمية وسلوكيات الأفراد، بما ينسجم مع طبيعة التكنولوجيا الحديثة (القطاونة، 2023: 17)، وكذلك عُرِّف التحول الرقمي بأنه استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة ومختلف تقنياتها في الصناعات المالية، عبر شمول مجموعة واسعة من الأنشطة مثل التحليلات المالية والتصنيف الائتماني والبرمجيات المالية والعمليات الرقمية، فضلاً عن منصات الدفع التي تحظى بشهرة بين الجمهور (السعيدي، 2024: 14).

يمثل التحول الرقمي إحدى الركائز الرئيسة التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، إذ يُعدّ التحول الرقمي محفزاً مهماً لخفض التكاليف التشغيلية، وتسهيل الوصول للخدمات المصرفية، ورفع مستوى الشمول المالي (Ozili,2018:6).

استنادًا إلى ما تقدم، توصلت الباحثة إلى تعريف للتحول الرقمي: بأنه عملية إستراتيجية متكاملة تسعى إلى توظيف التقنيات الرقمية الحديثة في مختلف المستويات التنظيمية والتشغيلية، بما يشمل البنية المؤسسية والثقافية والعمليات المالية والمصرفية، وذلك بهدف رفع كفاءة الأداء وتعزيز الشمول المالي وتحقيق جودة مستدامة في التمويل المصرفي ضمن بيئة أعمال تتسم بالتغير والتنافسية.

ثانيا: أهداف التحول الرقمي

إن للتحول الرقمي فائدة في إيصال المعلومات والخدمات، وإتاحة التعاملات المتقدمة للأعمال التجارية وتمكين الأفراد من إنجاز مهامهم بأنفسهم عبر إتاحة كل المعلومات. وقد يشمل التحول الرقمي الكثير من الأهداف التي ترتكز أساسًا على قيام المنظمات برفع القيمة في الفكر الرقمي والابتكارات الخلاقة، وتقديم الخدمات والمنتجات بأسلوب أبسط وأسرع وأحدث بفضل التقنيات المبتكرة مع مراعاة متطلبات المجتمع وسلوكيات المنظمة، فتغيير هيكل المنتجات من خلال الدمج بين الأجهزة الرقمية والشبكات والخدمات يساهم في سرعة ونمو عمل المصرف (Berghaus،13:2018).

وقد تبين أن للتحول الرقمي أهداف عدة:

1- تطوير المنظمة تعمل على تعزيز وتطوير ثقافة أكثر ابتكارًا وتعاونية على مستوى المؤسسة المالية والمجتمع. (Ebert & Duarte، 2018:16)

2- تزويد كم هائل من المعلومات على شكل وسائط رقمية.

3- تبسيط عملية البحث في المجموعات الرقمية واسترجاع المعلومات بوسائل وطرق متعددة.

4- توفير خدمات معلوماتية بتقنيات جديدة.

5- صون وحفظ مصدر المعلومات الأصلية من التلف.

6- إتاحة المعلومات لأكبر عدد من المستفيدين والمتعاملين من خلال منصات رقمية. (فرحات، جفافلة 2019-2020: 66)

ثالثاً: استراتيجيات التحول الرقمي

إن تجربة العملاء يجب أن تكون كاملة وسلسة عبر جميع نقاط الاتصال بحيث تقع في جوهر إستراتيجية التحول وتشمل المواقع الالكترونية، والتطبيقات الجوالة، ووسائل التواصل الاجتماعي. (الوهيبي،2021: 128).

في الواقع عندما ترغب أي مؤسسة أن تتحول رقمياً، يجب أن تتوفر لها خطة عمل واضحة ومحددة الزمن، تراعي موارد المؤسسة وقدراتها الفعلية، وهي ما يُطلق عليه إستراتيجيات التحول الرقمي وفي هذا الإطار نوضح هذه الاستراتيجيات:

1- إستراتيجية الاستجابة للمنافسة الجديدة:

في هذه المرحلة تتفاعل المؤسسات عامة، والمصارف خاصة، مع التحولات في العرض والطلب على الخدمات المالية عبر تطوير منتجات وخدمات رقمية جديدة تمكنها من الاندماج في بيئة تنافسية جديدة، يُلاحظ هنا أن المؤسسات تتبنى إستراتيجية الاستجابة للتغييرات البيئية، مما يجعلها تتابع من يقود السوق.

2- إستراتيجية التكييف التكنولوجي:

تتمثل هذه المرحلة في عملية التحول الرقمي المصرفي من خلال إحداث تغيير جذري في البنية التحتية التقنية، وتحويلها إلى بنية أكثر مرونة لاستيعاب تقنيات جديدة، بالإضافة إلى تسريع عملية التطوير وتقديم منتجات جديدة. (Cuesta, Tuesta, 2015:4).

رابعا: ايجابيات وسلبيات التحول الرقمي:

للتحول الرقمي في القطاع المصرفي ايجابيات عدة تظهر في العديد من المجالات:

1- يساعد التحول الرقمي على تسريع وتيرة المعرفة والابتكار، ويزيد من معدل الإنتاجية، ويخفض التكاليف، ويحسن أداء الأعمال، ويحسن الخدمة للعميل وكانت فوائد التحول الرقمي متنوعة، ليس على مستوى العملاء فحسب، بل على مستوى المؤسسات الحكومية أيضا، أن

تعمل على تقديم الخدمات للمستفيدين بطرق مبتكرة بعيدة عن التقليدية بحيث يتم تبسيط إجراءات الحصول على هذه الخدمات.

2- يعمل التحول الرقمي على تحسين الكفاءة التشغيلية والجودة، بالإضافة إلى تقليل التكلفة والجهد، وتكمن أهمية التحول الرقمي في تعزيز قدرة الحكومة في تقديم خدمات عالية الجودة لأفراد المجتمع، مما يزيد من فعالية العلاقة بين الحكومة وأفراد المجتمع، إضافة إلى تأثيرها الإيجابي الفعال ودورها في تعزيز الكفاءة التشغيلية (الإنتاجية)، وبالتالي خفض التكاليف وأعباء الموازنة العامة.

3- إن العملية التحول الرقمي العديد من المزايا على مستوى الأعمال التجارية والحياة الشخصية اليومية أهمها زيادة المنافسة في العمل أن تعمل التكنولوجيا على زيادة المرونة والكفاءة والإنتاجية وبالتالي زيادة الاستثمار، وكلما اعتمدت الشركة تقنيات جديدة، كلما زادت ريادتها في السوق، وبالتالي سيكون هناك منافسة أكبر بين الشركات .

4- يمكن للتحول الرقمي أن يسهل العمل للموظفين ويزيد من إنتاجهم، إذ يصبح الوصول إلى المعلومات أسهل، كاستعمال البرامج المحاسبية والمكتبية، مما يعطيهم القدرة على تحقيق إمكاناتهم، وبالتالي زيادة إنتاجيتهم بنسبة 25%، ويحسن من أداء الشركة، تقدم عمليات التحول الرقمي تلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل، على سبيل المثال إن استعمال مواقع الويب والتطبيقات للشراء يسهل على العملاء تجربة منصات الشركة الرقمية وخدمتهم بسهولة أكبر كذلك سهولة الوصول إلى المعلومات بيسر، ومن الممكن الوصول إلى الكتب والأفلام وما إلى ذلك دون متاعب عن طريق الوصول إلى الإنترنت.

5- إن عملية أتمتة الآلات والتي لها الأثر الإيجابي على العامل والعميل في جوانب عديدة تسهل التحكم بها عن بعد من خلال شبكة الإنترنت مما يؤدي إلى تقليل المخاطر والحوادث التي قد تصيب العامل عند العمل، كما تساعد على تحسين وزيادة كفاءة المنتج وانخفاض أسعاره.

6 - يساعد التحول العملاء على تسهيل الخدمات دون الحاجة إلى وسيط، مثل حجز الرحلات الجوية مباشرة من الإنترنت وبالتالي صناعة الترفيه لدى الناس، ويمكنهم من الحصول على أفلامهم وبرامجهم التلفزيونية بنقرة واحدة فقط، وساهمت التكنولوجيا الرقمية في توفير الوقت في العديد من الأمور، بما في ذلك خدمات الدفع والخدمات المصرفية عن طريق بطاقة الائتمان بسهولة ويسر. (نصر الدين،113:2023)

وهناك سلبيات للتحول الرقمي تؤثر على الأعمال والأفراد، وكما يلي:

1- التهديدات الأمنية ومخاطر الاختراق والاحتيال الالكتروني وتشمل الاختراق السيبراني والاحتيال الإلكتروني وضعف الأمان وحماية البيانات.

2- الاعتماد على التكنولوجيا بشكل كبير وضرورة مواكبة التطورات باستمرار يجعل من الأفراد والمؤسسات معرضين للإشكالات في حال فشل أو حدوث مشاكل فنية وبالتالي زيادة التكلفة والاستثمار في الأجهزة والبرمجيات والبنية التحتية.

3- يمكن للاعتماد الكبير على التكنولوجيا الرقمية أن يؤدي إلى انعزال الأفراد وبالتالي ضعف العلاقات الاجتماعية لذلك من الضروري الحفاظ على التوازن بين التواصل الرقمي والشخصي مما يحافظ على بقاء العلاقات بين المجتمع.

4- تؤدي عملية التحول الرقمي صعوبة تعامل بعض الأفراد مع التطور التكنولوجي والأدوات والتقنيات الجديدة بفاعلية بسبب عدم وجود الدعم الضروري والكافي لتدريب واكتساب الأفراد المهارات التكنولوجيا الجديدة. (عبد العزيز،2020:85-87)

المطلب الثاني: متطلبات التحول الرقمي

أولاً: متطلبات نجاح التحول الرقمي للقطاع المصرفي:

لكي يحقق أي مصرف الريادة في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية لابد من توافر مجموعة من المتطلبات منها:

1- الاستثمار في أحدث التقنيات لتزويد العملاء بخدمات عالية الجودة

2- التوسع الذكي في القنوات ووسائل تقديم الخدمات.

3- رفع مستويات الرقمنة وتحقيق الريادة الرقمية عبر تحويل العملاء إلى قنوات الخدمة الذاتية.

4- نشر تقنيات الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعرف على الصوت على مستوى تجريبي داخل مراكز اتصال العملاء.

ثانيا: أبعاد التحول الرقمي:

ويتكون من أربعة أبعاد هي:

1- البعد التقني: يتمثل في منظومة التقنيات المصرفية الحديثة التي تسمح للمؤسسة بأداء أنشطتها بكفاءة، وتساهم في تحسين عملياتها وتعزيز قدراتها التنافسية، بما يحقق النمو المستدام ومواكبة التطورات التكنولوجية العالمية. (السعيدي، 2024: 14)، وتشير قدرة البنية

الأساسية لتكنولوجيا المعلومات إلى كفاءة المنظمة في تنفيذ منصات قابلة للمشاركة وتفعيلها في إدارة الخدمات، وإدارة البيانات، وخدمات الاتصالات الشبكية، ومحفظة التطبيقات المصممة خصيصًا لتطبيقات نظام المعلومات الخاص بالمنظمة، تعمل البنية الأساسية المرنة لتكنولوجيا المعلومات على تآزر توليد المعلومات وتوزيعها، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للمنظمة في البيئات الديناميكية وتعزيز الميزة التنافسية (Anangaet,al.,2024:164).

2- البعد الإداري: يُعنى بكونه عملية اجتماعية إنسانية تتكامل فيها جهود الأفراد والجماعات داخل المؤسسة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، من خلال الاستخدام الأمثل للإمكانات المادية والبشرية والفنية المتاحة. يتطلب التحول الرقمي تعديل الثقافة التنظيمية لتكون أكثر تقبلاً للتكنولوجيا والابتكار، كما يلعب دورًا حيويًا في نجاح التحول الرقمي داخل أي مؤسسة. (خليل، 2022 : 34).

ثالثا: أهمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي

ترجع أهمية التحول الرقمي في البنوك إلى تعدد الخدمات التي تقدمها المنصات الرقمية مثل إنشاء الحساب واستقطاب العملاء الجدد كذلك تنفيذ عمليات الدفع والشراء وتحويل الأموال والمعاملات عبر الإنترنت والهواتف الذكية، لتسهيل عمل هذه المنصات، سعت البنوك لإيجاد تطبيقات جديدة للتواصل مع العملاء بشكل فوري الهدف من سعي البنوك لتطوير خدماتها الإلكترونية والرقمية هو مواكبة التطورات الضخمة والسريعة في عالم التكنولوجيا وثورة الاتصالات الضخمة التي يشهدها الاقتصاد، يتوقع اختفاء البنوك التقليدية والتحول إلى البنوك الرقمية، و صياغة إستراتيجية مستندة إلى فهم مستقبل الثورة الرقمية إلى جانب تطوير مجموعة من أدوات التحليل المرتبطة بمصادر البيانات الحالية والجديدة ثم ربطها بالعمليات المتصلة بمركز اتخاذ القرار حتى تتمكن من وضع تصور واضح لمستقبل الصناعة البنكية، وستتمكن من القدرة على المنافسة في مجال الخدمات البنكية ثم ابتكار منتجات مالية جديدة، مواكبة النمو المتسارع للتقنية الرقمية، لتوفير الخدمات الإلكترونية والرقمية لعملائها (قاسم، رشوان 2020: 76)،وهو أحد أسس نجاح المصارف في الوقت الحاضر ويساهم في تعزيز مكانتها وقدراتها التنافسية فيما بينها، وفي الوقت نفسه يساعد العملاء في الحصول على الخدمات الأساسية وتنفيذ العمليات المختلفة من خلال الأجهزة الإلكترونية المتاحة لهم في أي مكان وزمان، دون الحاجة للذهاب إلى مبنى المصرف. قد أصبح تأثير هذه الوسائل على الشمول

المالي الذي هو عبارة عن الاندماج المالي التمويل الشامل الاشتمال المالي واضحا في تطور عمل المصارف كيفية عملها على جذب العملاء والتأثير على قراراتهم المالية. (شاهين،العنزي،2020: 81).

رابعا: تحديات التحول الرقمي للعمليات المصرفية

يمكننا توضيح أهم التحديات التي تواجه التحول الرقمي الذي يُعَد عائقاً أمام تطوير وتطبيق الخدمات المصرفية الإلكترونية:

1- ضعف مؤشرات خدمة الإنترنت: هناك قصور في خدمات الإنترنت في بعض المناطق وعدم القدرة على التغطية. هذه المشكلة لا تعرقل فقط الخدمات المصرفية الإلكترونية والوصول إليها، بل تُعيق أيضاً إمكانية تطبيقها. الحل يكمن في إتاحة خدمة الإنترنت على نطاق واسع وإمكانية الوصول إلى المناطق النائية، إلى جانب السعي لتحسين جودة الخدمة.

2- نقص البنى التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية: تشمل هذه النقطة مراكز البيانات، وشبكات الحاسوب، وأجهزة إدارة قواعد البيانات، والمعدات المادية التي تُربط بين الحواسيب والمستخدمين، بالإضافة إلى وسائط النقل مثل خطوط الهاتف والبث عبر الأقمار الصناعية وغيرها. الحل هو تعزيز البنية التحتية من حيث الكمية والنوعية وضمان التغطية لكل المناطق، سواء في الريف أو المدن.

3- تحديات تشريعية تتمثل في غياب القوانين الخاصة بالمصارف الحكومية: الحل يكمن في إصدار قانون خاص يُلزِم البنك المركزي جميع المصارف الحكومية والأهلية وفروعها، وتوحيد العقوبات القانونية على من يخالفه.

4- عدم الفهم الكافي لسمات وخصائص التحول الرقمي لتصميم وإعادة تنظيم العمليات المصرفية الإلكترونية: يتطلب ذلك خبرة كافية للمديرين والموظفين، ومعرفة ومهارات رقمية متينة. الحل هو تدريب القائمين على العمل على مهارات التحول الرقمي.(عودة، 2019: 26).

خامسا: عوامل ومحفزات التحول الرقمي

هناك عوامل عدة ومحفزات للتحول الرقمي منها :

1- متطلبات السوق والتنافس من قبل الوافدين الجدد إذ إن حاجة الشركات إلى تحسين تجربة العملاء وتقديم خدمات أسرع وأكثر مرونة، فضلاً عن التحدي العالمي يدفع المؤسسات إلى تبني الحلول الرقمية للبقاء في السوق.

2- التقدم التقني السريع إذ إن ظهور تقنيات مثل الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة أدى إلى تحسين كفاءة العمليات وتمكين الابتكار من خلال أثرها على اقتصاديات الدول.

3- أتمتة الأدوار والوظائف واستبدالها بتطبيقات التكنولوجيا التي يتكامل معها الذكاء الاصطناعي، والتعليم الآلي، والحوسبة السحابية، والأمن السيبراني، والبيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء، والروبوتات، التصنيع الذكي، الطباعة ثلاثية الأبعاد، والمحاكاة، والواقع الافتراضي المعزز، إضافة إلى المهارات والكفاءات والقدرات التي تستلزمها الوظائف الجديدة.

4- من أهم دوافع التحول الرقمي في عام 2020 الذي امتد إلى جميع المجالات والقطاعات حول العالم هي جائحة كوفيد-19 المستجدة إلى جانب التكنولوجيا الحديثة التي تمت الإشارة إليها . (الوهيبي،2021: 45-48).

المطلب الثالث: آفاق التحول الرقمي في القطاع المصرفي

يقود التحول الرقمي حالياً النمو في القطاع المصرفي لأنه يحقق تجربة متميزة وفريدة للعملاء من حيث الاستفادة المثلى من التكنولوجيا الحديثة لتحسين العمليات التشغيلية، وتطوير الخدمة المقدمة، وإنجاز المعاملات في الوقت الفعلي، ليتمكن العميل من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المصرفية في أي وقت وأي مكان وتتنوع الخدمات التي تقدمها المنصات الرقمية للبنوك في عدة مجالات، من خدمات فتح الحسابات، طلب التمويل، إصدار بطاقة الخصم، إتمام عمليات الدفع والشراء، دفع الفواتير، تحويل الأموال عبر الإنترنت والهواتف المحمولة، تحديث بيانات العملاء، وغيرها من الخدمات المصرفية (النجار،2020: 210). أصبحت التكنولوجيا المالية من أهم الحلول للنهوض بالقطاع المالي والمصرفي، كما أصبحت من أهم أدوات تعزيز الشمول المالي، حيث بدأ التركيز على ابتكارات مالية تعود بالنفع الكبير على فئة واسعة من المجتمع، وفي ضوء تزايد اهتمام دول العالم بالشمول المالي كان لابد من زيادة الوعي بأهدافه ومدى علاقته بأهداف التنمية، إن تحقيق معدلات جيدة من الشمول المالي لم تعد رفاهية، بل أصبح بمثابة تحد يواجه صانع القرار ؛ حيث أصبح إحدى ركائز النمو الاقتصادي، نتيجةً لقدرته على دمج الاقتصاد غير الرسمي داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة مما يعزز جهود الدولة للتنمية الاقتصادية، حيث ترتبط الخدمات المالية بمستوى العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة لأثرها الإيجابي على أسواق العمل.(حمزة ،2022: 1-

3)، ولقد أحدث التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية ثورة في تطور مؤشرات الشمول المالي حيث أدى دخول التكنولوجيا الرقمية في المجال المالي إلي إحداث تحولات جذرية في خريطة أنظمة الدفع، وبخاصة في ظل دخول المؤسسات التكنولوجية العملاقة إلي هذا المجال، مستفيدة من المعرفة المتعمقة بالعملاء لتقديم طائفة واسعة من الخدمات المالية المستحدثة، وذلك عبر منصاتها التكنولوجية ومن خلال استخدام الهواتف المحمولة والانترنت.(زيدان،2022 :37).

المبحث الثاني:

الأساس النظري للشمول المالي

تمهيد

زاد الاهتمام الدولي الشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وتمثل ذلك في التزام حكومات الدول المختلفة بتنفيذ سياسات الشمول المالي والتي تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بشكل صحيح. (الزيداوي،2020: 13)

المطلب الأول: الشمول المالي، تعريفاته، متطلباته،الأبعاد والمؤشرات..

يُعَدّ القطاع المصرفي من أهم الركائز الأساسية في النشاط الاقتصادي، نظراً لدوره الحيوي في تمويل خطط التنمية ودعمه لحركة الاستثمار والإنتاج، فضلاً عن كونه من أكثر القطاعات استجابة للتغيرات الدولية والمحلية. وقد كشفت التجارب الاقتصادية الحديثة ولا سيما بعد الأزمة المالية العالمية عن الحاجة الملحة إلى تعزيز الشمول المالي بوصفه أداة إستراتيجية تتيح لجميع فئات المجتمع إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية والاستفادة منها بكفاءة وبتكلفة مناسبة، بما يسهم في تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار المالي وكما موضح أدناه :

أولا :تعريف الشمول المالي

للشمول المالي مفاهيم عدة حسب المؤلفين والباحثين والكتاب، نظراً لتأثيره المباشر على الاستقرار المالي والمصرفي خاصةً والنمو الاقتصادي عموماً في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. وقد عُرف الشمول المالي بحسب ما صاغه مركز الشمول في واشنطن بأنه "الوضع الذي يتمكن فيه كل الأفراد من الوصول إلى طيف كامل من الخدمات المالية بجودة مرتفعة وتكلفة منخفضة، إذ يمكن الحصول على هذه الخدمات عبر مقدميها، وتشمل ذوي الاحتياجات الخاصة، والفقراء والمهمشين، والمناطق الريفية، والمهملة" (Gatnar ،2013:225).

كما عُرِّف بأنه توفير واستخدام كافة المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة لأكبر عدد من المؤسسات، الأفراد، والمجتمعات، خصوصاً الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع (الشمري، 2016: 294). كما يعرف الشمول المالي بأنه عملية

ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الملائمة التي يحتاجها جميع شرائح المجتمع بشكل عام، والفئات الهشة مثل القطاعات الأكثر ضعفا والفئات ذات الدخل المنخفض على وجه الخصوص، بتكلفة معقولة بطريقة عادلة وشفافة عبر التنظيم والهيئات و الجهات الفاعلة المؤسسية الرسمية. (شنبي وبن لخضر، 2018 :106). إن الشمول المالي هو أجراء لضمان الوصول إلى الخدمات المالية والتمويل الكافي حسب الحاجة من قبل جميع الأفراد مثل الحسابات المصرفية والتأمين والتحويلات وخدمات الدفع وخدمات الاستشارات المالية وما إلى ذلك فهو يتيح للأشخاص فرصة الادخار لتحقيق الاستقرار المستقبلي . يتحقق الشمول المالي عند يصل التمويل إلى جميع شرائح الأفراد والقطاعات في المجتمع.(Duraietal,2019:6)، ويعرف مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية الشمول المالي : على أنه تمكين جميع فئات المجتمع من الاستفادة من كافة الخدمات المالية عبر القنوات المعتمدة وبما في ذلك الحسابات المصرفية الجارية والتوفير وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التمويل والائتمان لتفادي اللجوء إلى الجهات غير الرسمية التي لا تخضع إلى الرقابة والإشراف الرسمي من قبل البنك المركزي بالإضافة إلى تجنب ارتفاع رسوم الخدمات، وهنا فأن الشمول المالي يساعد وبشكل واضح في إيصال الخدمات المالية إلى الفئات المحرومة والمستبعدة والفقيرة من قبل المؤسسات الرسمية بأقصر وقت ممكن، تكلفة اقل ، ومن ثم يعود ذلك بالفائدة على جميع أفراد المجتمع والاقتصاد معا. (سفاري ،72:2021).

واستنادا إلى ما سبق توصلت الباحثة لتعريف الشمول المالي هو تسهيل وصول جميع شرائح المجتمع ولاسيما الفئات الضعيفة والمهمشة وأصحاب الدخل المحدود إلى مجموعة شاملة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية ذات جودة مناسبة وتكلفة معقولة بما يضمن الاستخدام الفعّال والمستدام لهذه الخدمات الذي يسهم في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا :أهمية الشمول المالي

حظي الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية في الفترات الأخيرة بأهمية متزايدة، من قبل مختلف بلدان العالم، ولاسيما في البلدان النامية نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية، والتي ستنعكس بشكل إيجابي على الآثار الاقتصادية والسياسية البيئية على حد سواء، واعتمد العديد من البلدان استراتيجيات واتخذت خطوات فعالة نحو تحسين الوصول

إلى التمويل والحصول على الخدمات المالية من أجل تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر. (خليل، 2015 :44)

ويمكن تبرير أهمية الشمول المالي من خلال النقاط التالية:

1 – للشمول المالي دور في تعزيز أمكانية الزبائن على الاندماج والمشاركة في بناء مجتمعاتهم، إذ إن تحسين أمكانية الزبائن على استخدام الخدمات المالية في النظام المالي سيعزز إمكانيتهم على بدء أعمالهم التجارية الخاصة، والاستثمار في التعليم، وكذلك تحسين إمكانيتهم على إدارة المخاطر المالية واستيعاب الصدمات المرتبطة بالتغييرات المالية.(معهد الدراسات المصرفية 2016 :2)

2– الشمول المالي يساعد في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ إن تدابير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ترتبط ارتباطاً إيجابياً بعلاقة مباشرة بالشمول المالي، مما يعني أنه كلما زاد استخدام الخدمات المالية الرسمية، كلما كانت كفاءة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب أكثر يدل ذلك على توحيد هدف جذب الزبائن والشركات المستبعدين مالياً في التعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية .(FATF,OECD ,2013:15)

3– للشمول المالي دور مهم في الحد من المستويات المتدنية لمستوى المعيشة للزبائن وتعزيز النمو من خلال تسهيل اقتراض ذوي الدخل المنخفض لتمويل الأصول المدرة للدخل، بما في ذلك الأصول البشرية مثل الصحة والتعليم. علاوة على ذلك، فإن تطوير القطاع المالي يمكن أصحاب الدخل المنخفض من توجيه مدخراتهم إلى القطاع الحكومي، أي الحسابات والمخططات المصرفية الأخرى للمدخرات والتأمين التي تجنب ذوي الدخل المنخفض من استغلال التجار ومقرضي الأموال (Iqbal & Mirakhor 2012 : 39) .

4– يساهم الشمول المالي في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية، إذ توجد علاقة ايجابية بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي، كما أظهرت الدراسات أن تعميق الخدمات المالية يحد من أوجه عدم المساواة بين الأفراد وإن توفير خدمات التمويل الأصغر ساعد كثيراً على خلق فرص عمل خارج الإطار الحكومي إذ تصل نسبتها إلى(50%)، ويقلل الشمول المالي من تكاليف تقديم الخدمات العامة التي تتميز بكفاءة أعلى عند تقديمها، فمثلاً "استخدام بطاقة بلاستيكية والتحويلات الالكترونية للمنافع الاجتماعية يمكن إن يساهم في خفض التكاليف التي تتحملها الحكومة في مقابل الآليات التي تعتمد بصورة اكبر على الأوراق(الدريعي، 2018 :13).

وكذلك إتاحة الخدمات المالية بوسائل وبسيطة وبأدنى التكاليف، مثل الدفع عبر الهاتف المحمول، كما أكدت الدراسات وجود علاقة قوية بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي مثل إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي. (مركز هردو،7:2018)

ثالثا :أهداف الشمول المالي

زاد الاهتمام الدولي بمسألة الشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية (2008)، وما نتج عنها من تأثيرات واسعة على النشاط الاقتصادي والمالي في معظم دول العالم، حيث سعت الهيئات والمؤسسات المالية العالمية إلى تشكيل تحالفات للتنسيق والعمل المشترك للاستفادة القصوى من مزايا الشمول المالي، مما أدى إلى إدراج الشمول المالي كقاعدة أساسية لتحقيق أهداف إستراتيجية لبناء نظام مصرفي شامل (إقبال،لطيف، 297:2022).

تم تحديد أهداف الشمول المالي بالآتي:

1. وصول الخدمات المالية كافة لجميع الأسر بتكلفة معقولة، ومن ضمن ذلك خدمات الادخار أو الإيداع، خدمات الدفع، خدمات التحويل، خدمات الائتمان وخدمات التامين.
2. خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.
3. تعزيز القطاع المصرفي وذلك من خلال التنوع في الأصول المصرفية، وجذب زبائن جدد، وتحقيق استقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة والعسر المالي.(حسن والنعمة، 2018 :5)
4. التصدي للفقر المدقع من خلال منح الأفراد إمكانية لتمويل الاستثمارات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ستؤدي إلى أعمال مدرة للدخل، أو مزيد من التعليم والتدريب على المهارات أو الحصول على سكن أفضل.(حسين ،2022: 31)

المطلب الثاني :معوقات الشمول المالي

على الرغم من دعم المؤسسات الدولية والجهات الحكومية لمبادرة الشمول المالي، إلا أن هناك تحديات وعوائق تعرقل و تحول دون انتشار الشمول المالي بالمستوى المنشود. وتختلف هذه العوائق حسب خصائص كل دولة، ويمكن تلخيصها على النحو التالي: (NahlaAbu Al-Ezz،348:2021)

أولا : عوائق الشمول المالي

حد أبرز معوقات الشمول المالي هو استقرار الاقتصاد الكلي، لما له من تأثير كبير في توسيع نطاق الشمول المالي كما أن الأزمات المالية تحد بشكل كبير من توافر الائتمان والخدمات المالية والمصرفية الأخرى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأيضًا للأفراد غير الميسورين .في ظل سعي البنوك لاستعادة أوضاعها السابقة وتعزيز نسب رأس المال التنظيمي الخاصة بها، تقوم هذه المؤسسات بتقليص فرص الإقراض، وبشكل خاص لأولئك الذين يُعتبرون أكثر عرضة للمخاطر الائتمانية .(Rojas-Suarez,2016:16)

ثانياً: تحديات الشمول المالي

1- القوانين والتشريعات إن غياب التنسيق بين التشريعات الرقابية الدولية المفروضة وتناقضها مع واقع الشمول المالي في معظم الدول النامية يعد واحد من التحديات التي تواجه الشمول المالي، ومن ابرز هذه التشريعات هو قانون مكافحة غسيل الأموال قانون اعرف عميلك قانون الضرائب الأمريكي FATCA و متطلبات توصيات لجنة بازل 3، إذ إن هذه التشريعات المهمة أثارت مناقشات حول تحقيق الشمول المالي في مختلف دول العالم (جاسم، 2015 :152).

2- نقص البنية التحتية المالية ويقصد بالبنية التحتية عناصر العمل المالي والمصرفي جميعها، والتي تتصدرها في مقدمتها قواعد البيانات والتشريعات القانونية اللازمة لضمان العمل المصرفي، إذ إن عدم تطور البنية التحتية يؤثر ذلك على فرص كل من المقرض والمقترض في الوصول إلى المعلومات التي تخص الفرص الائتمانية العامة والخاصة فضلا عن المعلومات التي تخص الزبائن مثل الأهلية القانونية والإعلان عن الالتزامات المالية وغيرها (Santoso& Meera, . 2015:230)

المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي

قام تحالف الإشتمال المالي AFI بإعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي، التي قامت بدورها بإجراء مبادرة لوضع مجموعة من الأبعاد لقياس الشمول المالي، بهدف تلبية الاحتياجات الخاصة لكل بلد وإجراء المقارنة والقياس فيما بين الدول، كما أدركت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي أنه عنصر أساسي لمكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة، أين تم الخروج ببيانات موثوقة حول أبعاد الشمول المالي لتحقيق التنمية

المستدامة، وكان ذلك في مؤتمر لوس كابوس سنة 2012 (عجور، 2017، :10-11) وعليه تم تقسيم الشمول المالي على ثلاثة أبعاد :

1- الوصول للحسابات المصرفية

إن سهولة الوصول والحصول على الخدمات المالية والحسابات المصرفية تقصد بها الإمكانات التي تمتلكها المؤسسات المالية لتوفير السلع والخدمات المالية والتي ترتبط بالإطار التنظيمي والسوقي والتقني، إذ إن الوصول المرن والسلس إلى الخدمات المالية يتطلب تحديد وتذليل الحواجز المحتملة التي تواجهها المؤسسات حين تقدم الخدمات التي يواجهها العملاء، بالإضافة إلى ذلك تظهر مقاييس الوصول التي تعكس عمق انتشار الخدمات المالية كمستوى تغطية فروع المصرف والأجهزة الالكترونية التي توفر الخدمة المالية في المناطق الريفية، كون هذه الأمور من المبادئ التي يعتمدها الشمول المالي لتقليل الحواجز التي يواجهها العملاء في سعيهم للحصول على الخدمات المالية(طلحي و بوعروج، 2022: 15). يستند هذا المؤشر على مجموعة من المتغيرات القابلة للقياس، وهو مقياس يعكس قدرة الأفراد في الوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من المؤسسات المالية الرسمية (World Bank, 2012: 17)ومن بين أهم المتغيرات المستخدمة للحصول على هذا المؤشر هي كالأتي (Sahay et al., 2015: 24)

- عدد فروع المصارف إلى عدد السكان لكل 100000 ألف فرد الانتشار المصرفي
- عدد فروع المصارف إلى مساحة الدولة لكل 1000 كيلومتر مربع
- عدد أجهزة الصراف الآلي ATM لكل 100000 فرد بالغ
- عدد أجهزة الصراف الآلي ATM لكل 1000 كيلومتر مربع

<u>ويعتمد هذا البعد على مجموعة من المؤشرات الفرعية أو النسب وهي:</u>

أ- **نسبة التركيز المصرفي:** ويظهر هذا المؤشر مدى وصول الخدمات المصرفية إلى جميع شرائح المجتمع ولاسيما محدودي الدخل والمرأة والمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر والمناطق الريفية والنائية التي يصعب الوصول إليها، عبر شبكة من فروع المصارف والخدمات المالية المرتبطة مثل خدمات السحب والتعبئة عبر أجهزة (POS,POC,ATM) المنتشرة في المناطق .

ب- **نسبة الكثافة المصرفية:** إن نسبة الكثافة المصرفية تعتبر مؤشر لقياس درجة وصول الخدمات المالية إلى كافة شرائح المجتمع، وهو يشير إلى الحصة لمجموع السكان، الذين يعيشون في منطقة إدارية محددة إلى إجمالي عدد الفروع لكل مئة ألف فرد بالغ.

ت- نسبة الانتشار المصرفي : يقاس انتشار المصارف بناء على عدد الفروع المصرفية إلى عدد السكان الإجمالي أو عدد البالغين الذين تبلغ أعمارهم خمس عشرة سنة فما فوق، ويجب أن تكون القيمة مساوية للواحد الصحيح، أي أن الانتشار المصرفي يكون في وضعه الصحيح، أذا كان اكبر من الواحد الصحيح، فيدل على انتشار مناسب للفروع المصرفية، وقد يكون أكبر من الحاجة الفعلية وتكون نسبة الانتشار ضعيفة، وغير كافية للحاجة إليها، إذا كان مقدار النسبة أقل من الواحد الصحيح، تعد المصارف من أهم المؤسسات التي يتم عن طريقها زيادة الشمول المالي وتنفيذ أهداف السياسة النقدية وإيصال جميع الخدمات المالية إلى الجمهور لذلك فأن هذا المؤشر يهتم بعدد فروع المصارف داخل الاقتصاد ومدى زيادة أعدادها وعلاقتها بالانتشار والكثافة المصرفية. (سفاري، بن داية، 2021: 72)

2- استخدام الخدمات المالية

يشير مؤشر استخدام الخدمات المالية إلى درجة استفادة العملاء من الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات الناشطة في القطاع المصرفي. إن تقدير مستوى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام الاستفادة على مدى فترة زمنية محددة. (شني وبن لخضر ،2018: 109).

إن هذا البعد يحدد نسبة الذين يستفيدون من الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المصرفية وغالبا يقاس هذا البعد بعدد المودعين والمقترضين لكل ألف من البالغين والشيكات لكل مائة ألف من السكان البالغين، ونسبة مستخدمي الهاتف المحمول من الأفراد لغرض تسديد مدفوعاتهم إلى عدد السكان البالغين.(الصائغ، 2021: 460)

3- جودة الخدمات المالية

يظهر بعد الجودة للشمول المالي عدم وضوحٍ مباشرٍ، إذ توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، ووعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، إضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية وشفافية المنافسة في السوق إلى جانب عوامل غير ملموسة كثقة المستهلك (بوطرفة، صغير 2020 :28) إن الجودة تعني أن الأفراد بحاجة إلى تطوير مجموعة من القدرات المالية من أجل الاستفادة من مزايا الخدمات الممنوحة لهم، فهذه فقد أصبحت هذه القدرات حجرا أساسيا للتمكين في الشمول المالي، أي هي امتلاك المعرفة والمهارات والسلوكيات التي تخول للعملاء اتخاذ القرارات المالية بكل أريحية(De Sampaio Mariz, 2017:26)

ويمكن تعريفها أيضا كيفية تلبية الخدمات والمنتجات المالية ومدى ملائمتها لاحتياجات ومتطلبات الزبائن من جميع الجوانب، بما في ذلك القدرة على تحمل النفقات، الراحة، المعاملة المنصفة والجوانب الأخرى المتعلقة بحماية العميل.(AFI,2019:4)

بذلك تبرز علاقة تعزيز الشمول المالي بالتحول الرقمي من خلال الطابع الرقمي للشمول المالي، حيث توفر سبيلا لحل العديد من التحديات التي تقف في وجه توسيع قاعدة الشمول المالي والمتمثلة في التكلفة المرتفعة للخدمات المالية التقليدية وبعد المسافات بين المناطق النائية ومراكز الخدمات المالية والروتين المعقد من طرف المؤسسات التقليدية، فضلا على الدور الكبير لشركات التكنولوجيا المالية وما توفره من زيادة الخيارات ومرونتها لدى المستهلكين.(سلاوي ،2024: 41)

تتمثل العلاقة بين الشمول المالي وجودة الخدمة المصرفية في أن جودة الخدمة تعد أحد الأبعاد الأساسية لتحقيق الشمول المالي واستدامته، إذ لا يقتصر الشمول المالي على إتاحة الوصول إلى الخدمات المصرفية فحسب، وإنما يمتد ليشمل تقديم خدمات مالية ذات جودة عالية تتسم بالشفافية، وانخفاض التكلفة، وسهولة الاستخدام، وحماية حقوق العملاء. وفي المقابل، يسهم التحول الرقمي في الارتقاء بجودة الخدمات المصرفية من خلال تسريع إنجاز المعاملات، وتوسيع قنوات تقديم الخدمة، وتقليل التكاليف، وتحسين تجربة العميل، مما يزيد من ثقة الأفراد بالمؤسسات المالية ويحفزهم على استخدام الخدمات المصرفية بصورة مستمرة.

واتساقا لما سبق ترى الباحثة أن الشمول المالي يمثل نقطة تقاطع مركزية بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وأن تحقيقه يتطلب خطة إستراتيجية شاملة متعددة الطبقات تشمل القوانين، التقنية، التثقيف المالي وتحفيز البنوك، مما يضمن نموا اقتصاديا متوازنا، شاملا،ومستداما.

المبحث الثالث:

الأساس النظري لجودة التمويل المصرفي

تمهيد

تُعدّ جودة التمويل المصرفي من الركائز الأساسية لسلامة القطاع المصرفي واستدامة دوره في دعم النشاط الاقتصادي، إذ لا تقتصر وظيفة المصارف على منح القروض فحسب، بل تمتد لتشمل توجيه الموارد المالية نحو الاستخدامات الأكثر كفاءة وأقل مخاطرة. وتعكس جودة التمويل قدرة المصرف على إدارة الائتمان بصورة رشيدة من حيث اختيار العملاء، وتنويع المحفظة التمويلية، وضمان السداد، ومراقبة المخاطر المحتملة، بما يحدّ من ظاهرة الديون المتعثرة ويعزّز الربحية والاستقرار المالي.

المطلب الأول :جودة التمويل المصرفي، المفهوم ،الأهمية

تتزايد الأهمية العلمية لدراسة جودة التمويل المصرفي في الوقت الراهن، في ظل التحولات التي تشهدها الأسواق المالية العالمية، وتنامي مطالب الامتثال المالي والمعياري، لاسيما بعد الأزمات المالية المتعاقبة التي كشفت عن هشاشة بعض الأنظمة المصرفية التمويلية، وأكدت الحاجة الماسّة إلى تعزيز مفاهيم الجودة والتحوّط والشفافية وكما موضح أدناه:

أولا: التمويل المصرفي

تُعد وظيفة التمويل ركناً أساسياً لأي كيان اقتصادي، حيث تعتبر المحرك الأساسي لأنشطته الإنتاجية والاستثمارية، وتضطلع بدور محوري في تحقيق أهدافه الإستراتيجية، ولا يقتصر دور التمويل على مجرد تامين الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات فحسب، بل يشمل أيضا التخطيط الدقيق لاستغلال هذه الموارد بكفاءة تسهم في استمرارية النشاط وتحقيق أقصى عوائد ممكنة. ومع من خلال إدارة مالية مدروسة تستطيع المؤسسة تلبية احتياجاتها من رأس المال العامل، وتمويل خططها التوسعية، وتجديد أصولها الثابتة، مما يدعم من قدرتها التنافسية ويعزز مكانتها في السوق .

ثانيا: تعريف التمويل

يعرف التمويل بأنه توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروع أو تطويره سواء كان مشروعا خاصا أو عاما بينما كانت النظرة التقليدية للتمويل تقتصر على اعتباره وسيلة

للحصول على الأموال بهدف تشغيل المشروع أو تحسينه فان الرؤيا الحديثة له تنظر إليه بشكل أكثر شمولية تركز هذه الرؤيا على اختيار المصدر الأنسب للتمويل من خلال مقارنة الخيارات المتاحة، مع تحليل تكلفتها أو عوائدها (حميدة و بشيرة 2017 :6).

بالنسبة للبنك: يعتبر التمويل احد أهم مصادر توليد الدخل حيث يتم استرداد العوائد بما يغطي التكاليف التشغيلية إضافة إلى تحقيق أرباح من إشكال التمويل المختلفة هذا بدوره يسهم في زيادة صافي الربح الذي يوزع لاحقا بين المودعين و المساهمين، أما بالنسبة للاقتصاد الوطني : فان التمويل يؤدي دورا حيويا في تلبية الاحتياجات الفعلية لمختلف قطاعات الاقتصادي، مما يدعم عملية التنمية ويساهم في مواءمة الأنشطة مع سياسات الدولة كما يساهم في إتاحة فرص عمل جديدة تقلل من حدة البطالة وترفع معدل نمو الدخل القومي. (نجاة ميرغني و حنفي مصطفى 2003،:23)

ويعرف أيضا بأنه مجموعة الأساليب والوسائل التنظيمية التي تعتمد لتحقيق مشروع اقتصادي سواء كان ذلك منذ نشأته أو من اجل ضمان استمراريته، حيث تتمكن المؤسسة من مواجهة السيولة من خلال اللجوء إلى البنك الذي يوفر لها القروض اللازمة لتغطية الاحتياجات المؤقتة لرأس المال ويعبر عن ذلك بالتدفقات النقدية والمالية المتنوعة التي تستفيد منها الأفراد والمؤسسات والدولة وحتى الخارج، سواء لإغراض إنتاجية أو استهلاكية، وتعتمد هذه التدفقات على مصدرين رئيسين: الأول يتمثل في الموارد النقدية المتاحة الناتجة عن الادخار والتي تأخذ توظيفات سائلة أو ثابتة، والثاني مصدره تمويل مختلف المؤسسات المالية والمصرفية. (خليل وبوفاسة، 2006: 338)

واستناداً إلى ما سبق لما تقدم ترى الباحثة إن التمويل المصرفي يعتبر عملية اقتصادية وإستراتيجية تهدف إلى توفير الموارد المالية اللازمة لتأسيس المشروعات أو تطويرها أو ضمان استمراريتها، ويتم ذلك من خلال استخدام الأدوات والوسائل المصرفية المختلفة التي تتيح من المفاضلة بين مصادر التمويل وفق معايير الكلفة والعائد والمخاطر.

ثالثاً: أهمية التمويل المصرفي

يشكل التمويل المصرفي احد أهم الأنشطة المصرفية التي تحتاج إلى تحليل معمق ودقيق نظراً لارتباطها بمخاطر قد تترتب عليها نتائج سلبية مثل إفلاس المصرف أو انهياره. يعتبر التمويل المصرفي استثماراً جذابا لإدارة البنوك لما يحققه من عائدات مالية وأرباح ملموسة، يوفر التمويل المصرفي الفرصة للإفراد و الشركات لتغطية نقصهم المالي عبر

الحصول على التسهيلات والقروض المصرفية مما يساعدهم على استمرار أعمالهم أو تلبية احتياجاتهم . كما يساهم التمويل المصرفي في توزيع المواد المالية المتوفرة داخل القطاع المصرفي على جميع الوحدات والمشاريع الاقتصادية المختلفة حسب احتياجاتها، مما يدعم تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومتوازنة تتماشى مع السياسات الائتمانية والسياسة و الاقتصادية، إلى جانب ذلك يعزز التمويل المصرفي القدرة الشرائية من خلال إتاحة الائتمان لأصحاب الدخول المحدودة من المستهلكين لسد احتياجاتهم الهامة من خلال الائتمان الذي يمنحه المصرف لتمويل شراء السلع الاستهلاكية. (أحمد، 2020: 285).

المطلب الثاني :جودة التمويل المصرفي

جودة التمويل المصرفي تعتبر من المفاهيم الأساسية التي تعكس مدى كفاءة المصارف في إدارة مواردها المالية وتوجيهها نحو تحقيق توازن مثالي بين العائد والمخاطرة. فهي تمثل أداة لتقييم الأداء الائتماني للمصارف وقدرتها على تقديم قروض واستثمارات ذات كفاءة وجدوى اقتصادية، مع ضمان استردادها في المواعيد المحددة وبأقل مستوى من المخاطر الممكنة. كما ترتبط جودة التمويل ارتباطاً وثيقاً بمنظومة الحوكمة المصرفية، وإدارة المخاطر، وكفاءة العمليات الائتمانية، مما يجعلها عنصراً جوهرياً في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الثقة في النظام المصرفي.

أولا: أبعاد جودة التمويل المصرفي

1- القروض المتعثرة

تعاني المصارف التجارية بشكل عام من تحد مستمر يتمثل في تعثر بعض المقترضين عن سداد التزاماتهم المالية، هذه الظاهرة ليست جديدة على النظام المصرفي، حيث ظهرت ملامحها بوضوح بعد الكساد العالمي عام 1929، واشتدت خلال ثمانينيات القرن الماضي، ثم تجددت بشكل أكثر حدة أثناء الأزمة المالية العالمية لعام 2008، التي أدت إلى إفلاس عدد من أكبر المصارف الأمريكية نتيجة أزمة الرهن العقاري. وفي هذا السياق، يصبح من الصعب على أي مصرف تجاري الحفاظ على استقرار محفظته الائتمانية بشكلٍ كامل نظراً للطبيعة المعقدة للعلاقة بين الإقراض والمخاطر.

هناك تسميات مختلفة للقروض المتعثرة هي كالأتي:

1. القروض المشكوك في تحصيلها و هي تلك القروض التي لم يفقد الأمل تماما في استردادها لعدم دفعها في الوقت المناسب لعدم مقدرة المدين على الدفع بسبب سوء ظروفه

المالية والتجارية بحيث يدعو إلى الشك في تحصيل تلك الديون كلها أو بعضها ويترتب عليها عبئاً محتملاً (سلمان ،7:2014) وتكون ما بين القروض العادية والمعدومة.

2. القروض المعدومة: تشير إلى القروض التي استنفدت كل المحاولات لاستردادها دون نجاح حيث يعتبر استعادتها غير ممكنة نهائيا (عبد الجبار وهادي ،2016:371). تعد أكثر المسميات شيوعاً هي القروض المتعثرة (non-performingloans) أو القروض الغير النشطة (Loansandnon-working) وجاء في دراسة لصندوق النقد الدولي بعنوان: العلاقة بين مراجعة القروض وإعداد المخصصات وبين مؤشرات الاقتصاد الكلي التي قام بها (Cortavarria) وزملاؤه أنه لا يوجد تعريف عالمي موحد للقروض المتعثرة (أبو عبيد،2006: 6-8) . **وبالنسبة لمحددات القروض المتعثرة**، فإنها تختلف من دولة إلى أخرى، والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

الولايات المتحدة الأمريكية: يعتبر القرض متعثراً إذا تخطت مدة استحقاق القرض أكثر من 90 يوما،أما كوريا الجنوبية واندونيسيا يعتبر القرض متعثرا إذا مضت مدت ثلاثة أشهر على موعد تسديد أقدم قسط مستحق، الهند يعتبر القرض متعثرا إذا تجاوزت مدة ستة أشهر على تاريخ استحقاق أقدم قسط مستحق. الأردن تم تحديد مدة 90 يوم على موعد تسديد على أقدم قسط مستحق. الجزائر، يعتبر القرض متعثرا عند مرور ستة أشهر على موعد تسديد أقدم قسط مستحق. (براق وبن عمر، 2008: 3)

وهناك أسباب تجعل من القرض أن يكون متعثرا والذي يمكن أن ينشا نتيجة مجموعة متنوعة من العوامل والتي تختلف باختلاف طبيعة المشاكل التي تواجها المصارف وعلى الرغم من تعدد أسباب التعثر المصرفي واختلافها من مصرف إلى أخر إلا إنها اغلبها يعود لأسباب داخلية وخارجية

1. الأسباب الداخلية: هي الأسباب التي ترتبط بطبيعة الإدارة المصرفية وطريقة ممارستها لأنشطتها واهم هذه الأسباب كما يلي :

أ. عدم فاعلية أجهزة الإشراف والرقابة المصرفية تعد من القضايا المهمة القطاع المصرفي فرغم تعدد أجهزة الرقابة على المصارف، إلا إن هناك قصورا في وسائل الرقابة وعدم كفاءتها خاصة بعد الانتشار الكبير للإعمال الالكترونية في المصارف وعليه فانه يؤدي إلى التعثر المصرفي والمالي فمفهوم الرقابة يؤكد على الرقابة النوعية والمستندة على المخاطر وليس الرقابة الشكلية أما الرقابة التابعة للسلطة النقدية فهي تتركز على التدقيق الشامل والمستمر في

رصد وتحليل المصارف المتعثرة وطبيعة المخالفات التي ترتكبها على الرغم من كفايتها إلا أن لها دور فعالا في التأكد من سلامة وكفاية رأس المال المصرفي وكفاءته المالية لضمان السيولة إلى جانب تسهم في تقييم موجودات المصرف وخصوصا القروض والسلف والحسابات الأخرى والتأكد من التزام المصارف بالأنظمة والقوانين وذلك لمعالجة الأزمات التي يتعرض لها المصرف. (العامري ،2012: 569) .

ب. تدني كفاءة الإدارة المصرفية؛ يعزى ذلك إلى نقص الخبرة والمعرفة وعدم القدرة على مواكبة التطورات والابتكارات الحديثة في القطاع المصرفي مما يؤثر على التكيف مع الظروف الراهنة والتعامل معها بفعالية يعود هذا التدني أيضا إلى ضعف السياسات الائتمانية والاستثمارية للمصرف وافتقار المصرف إلى آليات رقابية دقيقة ومرنة تواكب التطورات مع الميل إلى تبني ممارسات محفوفة بالمخاطر مثل الإقراض غير المضمون والمضاربة بالعملات وسوق العقارات بهدف مردود سريع لمواجهة الخسائر التي يتعرض لها المصرف إضافة إلى عدم توفر إجراءات التحليل وتقييم الكفاءة. (الراوي ،2003: 173).

2. **الأسباب الخارجية:** هي الأسباب التي تخرج عن نطاق سيطرة الإدارة المصرفية وهي ما يلي:

أ. طبيعة البيئة المحيطة بالمصارف: تتأثر المصارف بمجموعة من الظواهر الهيكلية والاقتصادية سواء على المستوى العالمي او المحلي والبيئة المصرفية وعناصرها والتي تؤثر على سير العمل المصرفي ونشاطه إضافة للتطورات الاقتصادية منها الركود الاقتصادي الذي يؤثر على النشاط الاقتصادي وعمليات الإيداع والسحب كما ان التساهل في منح الائتمان وتقلبات سياسة سعر الصرف والتضخم المسبب لارتفاع الأسعار جميعها تعد عوامل اقتصادية تساهم بشكل كبير في التسبب في التعثر المصرفي. (اليفي ،2016: 66-67).

ب – بفضل الانفتاح الاقتصادي والتحرير المالي ؛ يسهم الانفتاح الاقتصادي على دول العالم في تعزيز العمل المؤسسي وتكامل البنى التشريعية و التحتية والتكنولوجية والاجتماعية كما ان المنافسة المتزايدة تزيد من تكلفة التغيير المصرفي في ظل هذه البيئة الجديدة والتحرر حيث يشجع المصارف على الانخراط في أنشطة تحمل مخاطر مرتفعة لمواجهة المنافسة الحادة ويتميز النظام المالي بالتحرر والانفتاح وإزالة القيود التي كانت تحد من نشاطها المصرفي في ظل الأسواق المتطورة مما يشجع المصارف على ممارسة أنشطة تقليدية وغير تقليدية وابتكار خدمات جديدة . (شبيب ،2011: 272).

2-جودة الأصول

تعتمد القوة المالية للمصرف على جودة الأصول التي تمتلكها،حيث تعد جودة هذه الأصول معيارا أساسيا لتحديد نسبة الأصول المتعثرة إلى إجمالي الأصول، وان انخفاض جودة الأصول يؤدي إلى تأكل رأس المال وزيادة مخاطر الائتمان ورأس المال، تعد عملية تقييم ومراجعة جودة الموجودات أمرا بالغ الأهمية نظرا لارتباطها المباشر بالمخاطر الائتمانية التي يتعرض لها القروض نتيجة الائتمان، لذلك يتوجب تقييم ومراجعة نسب المخاطر التي يتعرض لها المصرف بسبب حالات الائتمان، فالمصارف التي تمتلك إدارة كفؤه في متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان المرتبطة بأصولها، تتمكن من إدارة استثماراتها بشكل جيد بعيد عن المخاطر مما يولد مستويات ربحية مرتفعة عالية ومستدامة .(Aspal& eal 2019:170)

تعد جودة الأصول ذات أهمية كبيرة في مجال تقييم أداء المصارف حيث تمثل العامل الأساسي الذي يدعم العمليات المصرفية لتحقيق الأرباح،امتلاك المصرف أصولا ذات جودة عالية يساهم في تحقيق دخل أعلى وأداء أفضل على صعيد الربحية والسيولة ورأس المال (الفوازي 20:2015).

تشكل جودة الأصول العنصر الحاسم لضمان فعالية وكفاءة النشاط المصرفي مما يتيح للبنك تحقيق الإيرادات والأرباح بشكل مستدام. فامتلاك البنك لأصول ذات جودة يضمن دخلا أكبر، وسيولة محسنة، وكفاءة تشغيل عالية. كما يعتبر الحفاظ على جودة الأصول والكفاءة والربحية شرطا مهما لبقاء واستمرار وتطور البنوك .(Yeltulmeetal.,2017:2) أن ارتفاع نسبة جودة الأصول الرديئة، أو القروض المتعثرة المرتفعة إلى إجمالي الأصول يعكس ضعفا في أداء البنك. وعلى هذا الأساس تظهر البنوك التي تتميز بأصول عالية، وقروض متعثرة منخفضة، مستوى ربحية أعلى من البنوك الأخرى، كما أن عامل إدارة السيولة الخاص ببنك آخر، والمتمثل في معدل السيولة؛ ليس له تأثير كبير على أداء البنوك التجارية، مما يدل على أن الأداء في حد ذاته لا يتعلق بالحفاظ على الأصول عالية السيولة، بل يتعلق بجودة الأصول والكفاءة وغيرها (Wanjohi, 2013).

جودة الأصول تمثل عملية تقييم و فحص الأصول التي يتملكها البنك بهدف تحديد و تحليل درجة ومستوى المخاطر الائتمانية المرتبطة بأنشطته، حيث يعد جودة الأصول جانبا أساسيا في قياس السلامة المالية والتشغيلية للبنك وربحيته.(Abata، 2014) كما تصنف

جودة الأصول ضمن المحددات الرئيسية لأداء البنك نظرا لتأثيرها المباشر على الإيراد الناجم من الفوائد كما انه يعمل على تقليل تكاليف إدارة الديون الهالكة،(Ombab,2013)

3-الربحية

ينحصر مفهوم الربحية في عنصري الربح والقدرة، فالربح يعبر عن إمكانيات الكيان التجاري في تحقيق الإيرادات. بينما تشير القدرة إلى أداء كفاءة الأداء التشغيلي للكيان، ويمكن تعريف الربحية بأنها "القدرة على توظيف الأموال لتحقيق العوائد من استخدامها. (MonicaTulsa,2014:19)

تعد الربحية واحدة من الأهداف الرئيسة التي تسعى البنوك إلى تحقيقها في إطار نشاطها، وتكمن أهمية هذا الهدف في اعتباره مصدرا أساسيا من مصادر التمويل الداخلية أو الذاتية، فالوصول إلى الهدف يشير إلى فاعلية القرارات المالية (عادل حاتم ناصح وعبد الخالق ياسين البدران، 2014، : 10)

تعد الربحية عنصرا لضمان استمرارية البنك وبقاءه، حيث إنها تعزز الثقة لدى المودعين والمقرضين الدائنين، تمثل الهدف الأساسي للإدارة كونها مؤشرا يعكس مدى كفاءتها في استغلال الموارد المتاحة، كما تثير الربحية اهتمام الجهات الرقابية، لأنها تظهر نجاح البنك على تعزيز قدرته على تحسين كفاية رأس ماله بالإضافة إلى إنها تقدم مؤشرات واضحة على سير البنك في الاتجاه الصحيح، علاوة على ذلك فان تحقيق البنك التجاري للربحية يشجع رجال الأعمال على الاستثمار وتوجيه الموارد في البنك. إضافة إلى ذلك، فإن الربحية تسمح بالتطوير والتوسع في يعد تقديم الخدمات المصرفية واستحداث خدمات جديدة، عاملا مهما يبرز الموقف التنافسي للبنك في السوق المصرفية إذ تساهم هذه الجهود في تعزيز الثقة بكفاءة الإدارة وزيادة المكانة السوقية للبنك ويتحقق ذلك من خلال المحافظة على العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد . علاوة على ذلك تعد نسب الربحية مؤشرا إيجابيا يعزز قدرة البنك على الحصول على التمويل اللازم مستقبلا كما وتكمن أهمية الربحية الكبيرة للربحية في تحقيق استقرار النظام المالي، حيث يقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف البنوك الرابحة، ويعتبر القطاع المصرفي ذو الربحية العالية أكثر قدرة على تحمل المخاطر والصدمات السلبية والتغييرات المهمة المرتبطة مع بيئة العمل المصرفي.(Farah Falh , 2018 :60)

4- السيولة

تتنوع مفاهيم السيولة وتتعدد زوايا النظر إليها، فبالمفهوم المطلق تشير السيولة إلى النقود، بينما يعكس المفهوم الفني فتعني قابليتها للتحول إلى نقد بسرعة ودون تكبد خسائر ،الهدف من الاحتفاظ بالنقود والأصول السائلة يكمن في الوفاء بالالتزامات المستحقة في موعدها، أما من منظور مجرد فان السيولة تتجسد في القدرة على مواجهة الالتزامات مستحقة الأداء سواء كانت هذه متعاقد عليها أو الالتزامات غير متعاقد عليها (AbdulHamid&Kazim، 2020:347)، إن السيولة المصرفية تفهم عادةً على أنها القدرة على الوفاء بالالتزامات النقدية عند استحقاقها وتُعرَّف بطريقتين: الطريقة الأولى لقد ركزت الأدبيات المصرفية في الأصل على تعريف أضيق للسيولة أو كما يُطلق عليها أحيانا سيولة التمويل" وتشمل سيولة التمويل السيولة أي النقد أو الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد تحتفظ بهذه السيولة لتلبية الاحتياجات الضرورية سواء لاستيعاب سحب التمويلات قصيرة الأجل من الأطراف المقابلة أو لدعم العمليات اليومية للمصرف ومن المفترض أن يكون هذا البعد من السيولة هو السائد في سياق تحويل الاستحقاق كما يحدث تقليديًا من قبل البنوك أما الطريقة الثانية لمفهوم السيولة المصرفية فيشير إلى أن البنوك تشارك أيضًا وربما بشكل كبير، في تداول الأصول ويتعلق هذا البعد الثاني، الذي هو أقرب إلى (وأحيانًا يُطلق عليه أيضًا "سيولة السوق بقدرة البنوك على تصفية أحد الأصول غير النقدية حرفيًا على سبيل المثال الأوراق المالية الاستثمارية التي تم شراؤها في الأصل للاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها في سياق الملاذ الأخير من أجل جمع أموال البنك المركزي (Al-Dhabawi&AmouriFaraj,2018) وتتضمن أبعاد السيولة (VALLA ETA 2006:90).

1- الوقت: يعبر عن السرعة التي يمكن بها تحويل الأصل إلى نقد.

2-المخاطرة : تشير إلى احتمالية انخفاض قيمة الأصل أو احتمالية تقصير أو إهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا الجانب.

3-التكلفة :تمثل التضحيات المالية وغيرها من التضحيات الضرورية التي لابد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغير .

تعد طلبات القروض والمسحوبات من الودائع من العوامل الرئيسة التي تحدد حاجة المصرف إلى السيولة، يختلف حجم الطلب على القروض والسحب اعتمادا على معدل الفائدة والفرص الاستثمارية المتاحة، واحتياجات المستهلكين لأنواع معينة من السلع، ومستويات

الدخل، اي مصرف يعجز عن تلبية احتياجات العملاء سواء من حيث القروض، أو السحب من الودائع قد يواجه تراجعا في قدرته التنافسية مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى، بالإضافة إلى أنه يفقد ثقة المودعين(محمد مصطفى السنهورى، 1362008:). تعتبرَ السيولة جيدة عندما يتمكن المصرف من الحصول عليها بسهولة و بتكاليف معقولة، وحجم ووقت مناسبين. بمعنى ان المصرف يتمتع بوجود أموال متوفرة عند الحاجة للسيولة من خلال ما يمتلكه من موجودات أو الاقتراض (Rose،1999:347). وبالنظر لأهمية السيولة فإنَّ المصارف تهتم بها أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين **وذلك لسببين** :(الكبيسي، 2018: 17)

الأول :إنَّ نسبة المطلوبات النقدية إلى إجمالي الموارد تعتبر مرتفعة للغاية .

الثاني: إن جزءا كبيرا من هذه المطلوبات يتكون من التزامات قصيرة الأجل.

تمتلك المصارف السيولة اللازمة لتلبية احتياجات عملائها المالية، سواء من خلال سحب الودائع لدى المصارف أو من خلال الاقتراض، مما يتطلب من المصارف مواجهة هذه الاحتياجات. تعد هذه الاحتياجات دائمة مما يستلزم استعداد المصارف الدائم لمواجهة مثل هذه المتطلبات وتظهر أهمية السيولة من خلال مجموعة من المتغيرات التي تؤثر فيها وهي: (عقل ،2006: 159)

1 – جودة الموجودات وتركيبتها ذات الطبيعة السائلة.

2 – مدة استعادة القروض، وسداد الأقساط المقدمة من قبل المصرف للمقترضين.

ومن ذلك يتبين إن السيولة تعتمد على عاملين رئيسين هما :

أ – الفترة الزمنية المطلوبة لتحويل الأصل إلى نقد

ب – الخسارة المحتملة الناتجة عن عملية التحويل (المخاطر التي قد تؤدي إلى فقدان جزء من قيمة الأصل) بناءا على ذلك تعتبر النقدية الأصل الأكثر سيولة بشكل كامل، أما بقية الأصول الأخرى فهي تختلف من حيث درجة سيولتها، فالأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل كأذونات الخزانة فهي تمثل موجوداً سائلاً ولكنها أقل سيولة من الأموال النقدية، أما الموجودات غير السائلة (كالأراضي مثلاً) فتتحدد درجة سيولتها بوجود مشتر مناسب الذي لديه الرغبة في الشراء وقد تستغرق عملية البيع وقتاً يعتمد على طبيعة ونوع الموجود الذي يتغير سعره من يوم لآخر وفقاً لخصائصه والظرف الذي يتم فيه التخلي من الموجود . أما بالنسبة للاستثمارات المالية القصيرة الأجل (أوراق مالية متداولة) مثل أذونات الخزانة فأنها تصنف ضمن الأصول

شبه السائلة . أما الأصول الأخرى فهي تندرج تحت الأصول الأقل سيولة كأوراق القبض مثلاً. (النجار، 1997 : 70) يرى العديد من الباحثين أن التحول الرقمي يساهم في رفع جودة التمويل المصرفي من خلال تحسين دقة البيانات، وتعزيز كفاءة اتخاذ القرار الائتماني، والحد من مخاطر التمويل (Gomberetal.,2018:10). وأكد (Vial,2019:128) أن التحول الرقمي يمكّن المصارف من بناء نماذج تمويل أكثر تقدماً تعتمد على البيانات الضخمة والتحليلات الذكية، مما يرفع جودة تقييم الجدارة الائتمانية.

يُسهم التحول الرقمي في أتمتة العمليات المصرفية، مما يقلل من الوقت والجهد المبذول في المعاملات، وهذا يؤدي إلى تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الكفاءة، وتقديم خدمات جديدة مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والتطبيقات المالية، يمكن المصارف من جذب عملاء جدد وزيادة الإيرادات وتقديم تجارب مخصصة وسريعة، مما يعزز رضاهم وولائهم، إذ أن العملاء الراضين يميلون إلى استخدام المزيد من الخدمات المصرفية، وهذا سيؤدي إلى جمع وتحليل البيانات الكبيرة واستخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، مما يُمكن المصارف من اتخاذ قرارات مستنيرة وتحسين استراتيجياتها المالية والتعرف على المخاطر المحتملة بشكل أسرع وأكثر دقة، النتيجة يتيح التحول الرقمي للمصارف تحسين قدرتها التنافسية في السوق من خلال الابتكار وتقديم خدمات جديدة ومتطورة، مما يعزز جودة التمويل والأداء المصرفي . (Li&Papadopoulos،2024).

المطلب الثالث: مفاهيم الاستقرار النقدي والمالي

أولا-الاستقرار المالي والنقدي

يعبر مفهوم الاستقرار النقدي عن ثبات المستوى العام للأسعار أو القبول بمعدل تضخم معتدل أي بحيث تبقى أسعار الصرف وأسعار الفائدة والمستوى العام للأسعار عند مستويات مستقرة مما يترتب على هذه التقلبات حصول صدمات اقتصادية كبيرة.(Ajello,2022:9) وبالتالي فان الاستقرار النقدي يمثل هدفاً لراسمي السياسة النقدية والاقتصادية على حد سواء، مما يعني وجود بيئة نقدية تتسم بالاستقرار الاقتصادي وهذا الأمر يتطلب سياسة نقدية متينة يضع ملامحها البنك المركزي الذي يتمتع بالاستقلالية.(فيصل وآخرون 148:2023)، وتعنى السياسة النقدية بمجموعة من التقنيات والأدوات والإجراءات التي تطبقها السلطة النقدية بهدف تنظيم وإدارة النظام النقدي. وتركز على التحكم في عملية عرض النقود لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المختلفة، مثل استقرار الأسعار، وتنظيم أسعار الفائدة، وزيادة الناتج الإجمالي، وشروط القروض.(Khalaf, 2018: 465 -484)، بالإضافة إلى ذلك،

تُمكّن السياسة النقدية الدولة من ممارسة السيطرة على أموالها وتحقيق الاستقلالية في إدارة عرض النقود، مما يؤدي إلى تحقيق أهداف محددة مثل التحكم في أسعار الفائدة والاستخدام الأمثل للموارد. كما تشمل السياسة النقدية تحديد أسعار الفائدة، والعمل كملاذ أخير للإقراض، وتوفير الائتمان سواء كانت مباشرة او غير مباشرة مع العمل على ضمان الاستقرار المالي. (Ashoor and Ismail, 2020:1-14)

ثانياً- دور السياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي

تعنى السياسة النقدية بالحفاظ على استقرار مستوى الأسعار من خلال استخدام أدواتها النقدية حيث تركز وبشكل أساسي التركيز على إبقاء معدل التضخم منخفضة مع السعي للحد من التقلبات الاقتصادية كهدف ثانوي، يسهم ذلك في تحقيق نتائج إيجابية تعزز كفاءة الاقتصاد الكلي وإلا ستتعرض لصعوبات تعرقل مسالة تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كصعوبة اتخاذ القرار بالنسبة للأفراد والحكومات، وليس غريباً بأن يهتم صانعو السياسة النقدية في البلدان المتقدمة بسياسة استهداف التضخم كهدف رئيس ووسيط للتأثير من خلاله في بقية المتغيرات الاقتصادية الأخرى، و إن مسألة تحقيق الاستقرار في الأسعار يساعد على تحفيز الاستثمار لدى المنتجين ومن ثم زيادة تراكم رأس المال، ومن ثم دعم النمو الاقتصادي، وذلك أن الاستقرار في الأسعار"يهيئ بيئة اقتصادية مستقرة وملائمة جذابة للاستثمارات بشقيها المباشر، أو غير المباشر.(الخيكاني،الموسوي،2022: 14) تؤثر السياسة النقدية بشكل مباشر في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على الاستثمار كأنه واحد من محدداته المهمة، فالتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية ومن ثم في عرض النقد تنعكس في صورة تغيرات مقابلة في سعر الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار الخاص بشرط بقاء العوامل الأخرى دون تغيير والحفاظ أسعار الفائدة الحقيقية في مستويات منخفضة يمكن خلق بيئة ملائمة لتسهيل التمويل الاستثماري. ولكن بما إن هذا الإجراء يتطلب انتهاج سياسة نقدية توسعية قائمة على زيادة عرض النقد ما يمكن أن ينجم عنها من آثار تضخمية فأن هذه السياسة يجب أن تكون مقاربة إلى سياسة مالية انكماشية. (الطويل،2015: 70) وعملت السياسة النقدية على تعزيز دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية لتحقيق استقرار النظام المالي وضمان كفاءته بهدف الوصول إلى نظام مصرفي قوي وقادر على مواجهة الأزمات ويتوافق مع أفضل المعايير الدولية للرقابة المصرفية،ولتحقيقه تم تطبيق معايير التقييم الموحد على جميع المصارف التجارية الأهلية العاملة في العراق كافة باستخدام نظام (CAMEL) في التقييم الذي يتناسب مع البيئة المصرفية العراقية، بالإضافة إلى ذلك تم

تطبيق مقررات بازل(3) المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق مع إصدار التعليمات اللازمة التي يجب أن تأخذ بها المصارف كافة.(تقرير السياسة النقدية،2018)

ثالثاً-الاستقرار المالي ودوره في الاقتصاد الحقيقي

يعبر الاستقرار المالي عن حالة من التوازن تتيح للنظام المالي أداء وظائفه الاقتصادية بكفاءة والتي تتمثل في تخصيص الموارد الاقتصادية وإدارة المخاطر وتسوية المدفوعات بفاعلية، مع ضمان الاستمرار في أداء هذه الوظائف بصورة مناسبة حتى مع وجود بعض الصدمات أو الأزمات أو الحالات التي تستلزم تغيرات هيكلية كبيرة.(مليكة، عبد الغاني، 2018 :5)

برز الاهتمام به على نطاق أوسع بعد الأزمة الآسيوية عام 1997 وتضاعف بشكل اكبر عقب الأزمة المالية العالمية عام 2008، ويعود ذلك إلى حدة الأزمة المالية العالمية وحجم التدابير المتخذة للتعامل معها مما أدى إلى تسليط الضوء مجددا على دور البنوك المركزية في كشف وحل الأزمات وتعزيز دورها في تحقيق الاستقرار المالي. (Elsayed,et.al.، 2022:3) ومن المهم التركيز على تحقيق الاستقرار المالي لدعم النمو الاقتصادي، حيث أن معظم الأنشطة في الاقتصاد الحقيقي تعتمد على النظام المالي والمصرفي لذلك فأن الاستقرار المالي يعد مفهوما شاملا يشمل جوانب مختلفة من النظام المالي فقد عرفة هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادرًا على جذب الأصول النقدية وتخصيصها بكفاءة وكذلك امتصاص "الصدمات" دون الإضرار بالاقتصاد الحقيقي بمعنى (تجنب الأزمات). (Isarescu،2006:4) يشير مفهوم الإطار العام للاستقرار المالي إلى مجموعة من الآليات والمنظومات التي تصمم وفق إستراتيجية مدروسة بهدف تعزيز قدرة القطاع المالي على مواجهة تداعيات الأزمات وتقليل تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي من المهم ان يعتمد هذا الإطار على مجموعة متنوعة من المعايير والمؤشرات المتنوعة التي تكشف عن نقاط الضعف والقوة في النظام المالي إذ يتم مراقبتها ومتابعتها بصورة دورية. (الشاذلي،2014: 41)ويوجد تعريف آخر للاستقرار المالي يشير إلى الحفاظ على الوظائف الاقتصادية الأساسية للنظام المالي في توجيه المدخرات إلى الاستثمارات وتوفير آلية دفع فعالة وآمنة، ومن هنا يعتبر الاستقرار المالي هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على تحمل الصدمات دون إفساح المجال أمام العمليات التراكمية التي تعيق تخصيص المدخرات لفرص الاستثمار ومعالجة المدفوعات في الاقتصاد.(Schioppa,2002:20)

رابعاً- أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسات النقدية إلى تحقيق والحفاظ على ظروف النقدية والائتمانية متوازنة ضمن إطار اقتصاد مستقر، وترى البنوك المركزية أن الاقتصاد المستقر يتسم بارتفاع مستويات التوظيف ومعدل نمو ايجابية، ويمكن الحفاظ عليه من خلال استقرار أسعار الصرف للعملة الوطنية بالعملة الأجنبية المختلفة. (ماجدة،2014: 26)

أ. **استقرار مستوى الأسعار**: يشير إلى تجنب وجود اتجاه عام أو واضح طويل الأمد نحو التغير (سواء كان ارتفاع أو انخفاض) وأيضا إلى الحد من التقلبات الحادة قصيرة الأمد في المستوى العام للأسعار، وهدف استقرار الأسعار لا يتضمن ثبات الأسعار الفردية فالتقلبات في الأسعار الفردية وهيكل الأسعار النسبية الأداة الأساسية لتخصيص الموارد بين الاستخدامات المتنافسة في الاقتصادات الرأسمالية، كما أن أي ارتفاع في المستوى العام للأسعار يُسهم في تآكل القيمة الحقيقية للنقود، مما يؤدي إلى انخفاض في قوتها الشرائية، وينعكس سلباً على مستويات الدخل والثروة وتوزيع الموارد الاقتصادية، الأمر الذي يُؤثر في نهاية المطاف على كفاءة الأداء الاقتصادي بشكل عام (بوكرشاوي،2021: 13).

ب. **تركيز أهداف البنوك المركزية** :هناك نقاش مستمر حول مسالة تركيز أهداف البنوك المركزية على تحقيق استقرار في الأسعار فقط ففي الولايات المتحدة الأمريكية تركز السلطة النقدية على تحقيق استقرار الأسعار (price stability) وتعظيم العمالة (maximum employment) وتستند الحجة هنا إلى ان نظام الاحتياطي الفدرالي لا يستطيع تحقيق هذين الهدفين في وقت واحد بأداة واحدة . في المقابل نجد أن بنك انكلترا (Bank of England) يحدد أهدافه الأساسية (core purposes) وهي المحافظة على استقرار النظام المالي المحلي والدولي، وتوفير الخدمات المالية البريطانية، أما المصرف المركزي الألماني Bank Bundes فان هدفه يتجه نحو تحقيق استقرار الأسعار (المندلاوي،2004: 19).

ت. **السعي لتحقيق التوظف الكامل**:يعتبر احد الأهداف الأساسية التي تتبناها السياسة النقدية اذ تركز البنوك المركزية على تحقيقها، نظراً لما له من اثر ايجابي في التخفيف من المشكلات الاجتماعية الناتجة عن البطالة. يتم النُظر إلى تعزيز فرص العمل باعتباره أداة فعّالة لمعالجة الآثار السلبية التي تُخلفها البطالة في المجتمع. ومن جانب آخر، يُعد عنصر العمل من العناصر الحيوية في الهيكل الاقتصادي لأي دولة، وعندما لا يُستغل هذا العنصر بالشكل الأمثل، فإن ذلك يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة، والتي تُعد بدورها عائقًا أمام تحقيق الاستقرار الاقتصادي،ومن ثم، فإن اتخاذ تدابير وإجراءات

من قبل السلطة النقدية لمواجهة البطالة، لا سيما عبر توسيع حجم الائتمان المصرفي، يُمكن أن يُسهم في تحفيز النشاط الاستثماري، مما ينعكس بشكل إيجابي على تشغيل الموارد البشرية والطاقات الإنتاجية المعطّلة، وبالتالي يدعم النمو والاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل(الشريف وآخرون،2020: 23)،فضلا عن تنشيط الطلب الفعال وتنشيط الاقتصاد بالدولة بواسطة زيادة حجم المشروعات الاستثمارية والإنتاجية، والتي تتطلب زيادة عنصر العمل لدعم هذه المشروعات. حيث نجد أن قيام السلطة النقدية بزيادة العرض النقدي يؤدي إلى تخفيض معدلات الفائدة، والذي يسمح لرجال الأعمال في زيادة الاستثمار فيؤدي ذلك إلى خفض حجم البطالة ويعمل ذلك على زيادة حجم الاستهلاك ومن ثم زيادة الدخل (موسى وآخرون، 2020: 15).

ث. **تحسين ميزان المدفوعات:** تلعب السياسات النقدية المتوازنة دورا إيجابيا في تعزيز ميزان المدفوعات، إذ يؤدي التحكم في عرض النقود بما يتناسب مع الحجم والنمط الأمثل لمعدل النمو إلى تحقيق الاستقرار النقدي، وبالتالي استقرار سعر الصرف. ويساعد هذا الاستقرار بدوره على نمو التجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يسهم بشكل مباشر في تحسين ميزان المدفوعات.

الشكل (1) الأهداف النهائية للسياسة النقدية نيكولاس كالدور

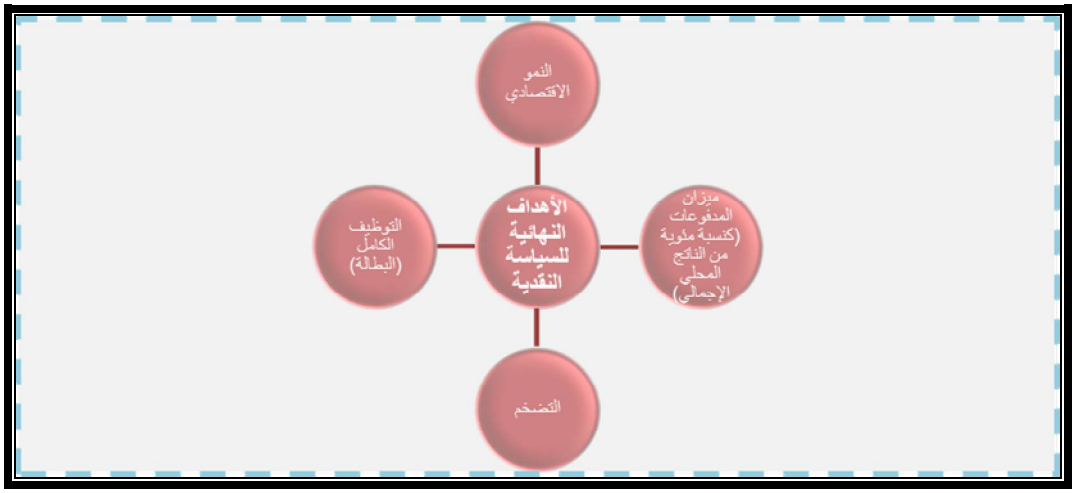

Source: Marie Delaplace – Monnaie et Financement de L,economie- edition DUNOD, Paris ,2021,p,125

من خلال الشكل رقم (1) يتضح أن تحقيق التوازن بين الأهداف الأربعة ليس بالمهمة السهلة نظرا للتعارض القائم بين مع بعضها، فهناك اتجاهان للسياسة النقدية الاتجاه التوسعي ويسمى بالسياسة النقدية التوسعية، ويكون الهدف منه زيادة النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي ومعالجة البطالة ويتم ذلك من خلال زيادة المعروض النقدي عن طريق أدوات مثل سعر إعادة الخصم أو عمليات السوق المفتوحة أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني، وبالتالي سوف ينتج عن ذلك ارتفاع في معدلات التضخم وتدهور في التوازن الخارجي نتيجة

زيادة الدخل الذي يخصص جزء منه للاستهلاك المستورد من الخارج. أما الاتجاه الانكماشي ويسمى بالسياسة النقدية الانكماشية فيكون الهدف منه الحد من الزيادة في معدلات التضخم من خلال تخفيض عرض النقد باستخدام الأدوات الكمية للسياسة النقدية وبالتالي سوف ينتج عن ذلك انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع بنسب البطالة. تعد العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار واحدة من القضايا الأكثر جدلا، يرى البعض أنه لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل دون استقرار في مستويات الأسعار، بينما يعتقد بعضهم أن التضخم يعتبر عاملا ضروريا لتسريع وتيرة عجلة التنمية.(كروش،2014: 97)

يمكن الإشارة إلى أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعتمد بشكل وثيق على تحقيق الاستقرار النقدي وذلك خلال صياغة سياسة نقدية مناسبة تعمل ضمن إطار النظام المصرفي ومن ثم توفير بيئة نقدية مستقرة لإيجاد الاستقرار النقدي، وبناء على ذلك فأن تحقيق الاستقرار النقدي يكون من خلال إيجاد بيئة نقدية مستقرة للنشاط الاقتصادي وتفعيل السياسة النقدية الدقيقة مع تحديد إطار عمل البنك المركزي وصلاحياته ومسؤولياته.(السياري،2004: 76).

الفصل الثالث

تحليل واقع

الاقتصاد العراقي والإماراتي وآليات تطوير الأداء المصرفي

تمهيد

اعتمد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية في الوقت الذي يمتلك العراق الكثير من الموارد التي تؤهله لبناء اقتصادا قويا، إلا انه لازال يعاني من سرعة الاستجابة لآي أزمة داخلية أو خارجية وذلك بحكم الهشاشة الاقتصادية فالاعتماد الكبير على عائدات النفط أضعف الهيكل الاقتصادي وتركة عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، لذلك اتخذ النمو الاقتصادي مسارا متعثرا إلى حد كبير خلال السنوات السابقة من خلال انخفاض متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن انعدام أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسة في الاقتصاد.

أما عن الإمارات فيمتاز بعدة خصائص رئيسة تجعله مختلفا عن معظم اقتصاديات الدول النامية، ويأتي في مقدمة هذه الخصائص: إتباع نظام الاقتصاد الحر، الاعتماد على النفط، الاعتماد على القوى العاملة الوافدة، ضيق السوق المحلي، والموقع الجغرافي.(عميرة،2002: 2) وعليه تم تقسيم الفصل على ثلاثة مباحث، هي:-

المبحث الأول: الخصائص العامة للاقتصاد العراقي واليات تطوير الأداء المصرفي.

المبحث الثاني : الخصائص العامة للاقتصاد الإماراتي واليات تطوير الأداء المصرفي.

المبحث الثالث : العلاقة المكملة مابين التحول الرقمي والشمول المالي وجودة التمويل المصرفي في العراق والإمارات .

المبحث الأول:

الخصائص العامة للاقتصاد العراقي واليات تطوير الأداء المصرفي

تمهيد

يتميز الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاداً ريعياً يعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات النفط، مما يجعله عرضة للتقلبات الخارجية ويؤثر على استقراره المالي والنقدي. كما يعاني من ضعف التنويع الاقتصادي ومحدودية مساهمة القطاعات غير النفطية، إلى جانب تحديات مؤسسية ومالية في القطاع المصرفي،وفي هذا السياق، تبرز أهمية تطوير الأداء المصرفي كأداة أساسية لتعزيز الشمول المالي وتحفيز الاستثمار ودعم النمو الاقتصادي. ويتطلب ذلك تبني آليات حديثة تشمل التحول الرقمي، وتعزيز الحوكمة، وتطوير البنية التحتية المالية.

المطلب الأول: نبذة عن اقتصاد العراق

يُعاني الاقتصاد العراقي الكثير من التخلف في مختلف قطاعاته الاقتصادية مثل الصناعة والزراعة بسبب الحروب والأزمات التي عاشها وتذبذب أسعار النفط العالمية والذي بدوره يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية كافة واستنزاف الاحتياطيات من العملة الصعبة وارتفاع معدلات البطالة وانقطاعه عن العالم الخارجي بفعل الحصار الاقتصادي، يعتبر اعتماد الاقتصاد العراقي على صادرات النفط أمرا في غاية الخطورة إذا أصبح أمرا حتميا، حيث يعتبر النفط هو المصدر الأساسي والوحيد للدخل القومي في العراق، وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الأسواق العالمية وعلى أسعار النفط وبالتالي فإن أي تغيير في أسعار النفط يؤثر بشكل مباشر وكبير على الاقتصاد العراقي كذلك إن العراق قد عانى من مشكلة الفساد وعدم الشفافية في العديد من القطاعات، وهذا يؤثر على الثقة في النظام الاقتصادي ويقلل من الاستثمارات وإهمال واضح من الحكومة في تفعيل سياسة (من أين لك هذا) ومن ثم يتم اللجوء إلى سياسة المساءلة والمحاسبة إضافة إلى ما ذكر إن البيئة الأمنية غير مستقرة تسببت في أزمات وصراعات داخلية لانهاية لها وهذا يؤثر على الاستثمارات والواقع الاقتصادي ويزيد من التكاليف الاقتصادية ويعود ذلك إلى ما تخلقه هذه الصراعات من دمار في البنى التحتية، نقص التمويل حيث يعاني العراق من نقص التمويل اللازم لتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة وهذا يؤثر على النمو الاقتصادي ويزيد من البطالة والفقر.(حمورابي ،2024: 2)

المطلب الثاني :تحليل المتغيرات الاقتصادية الحقيقية للاقتصاد العراقي للمدة (2011-2024)

أولا-الناتج المحلي الإجمالي

يُعد الناتج المحلي الإجمالي(GDP) من أهم المؤشرات الكلية التي تعكس مستوى النشاط الاقتصادي، إذ يُستخدم لقياس حجم السلع والخدمات المنتجة داخل البلد خلال فترة زمنية محددة، مما يجعله أداة أساسية في متابعة التقلبات الاقتصادية الدورية وغير الدورية، ومرآةً لمدى تحقيق النمو الاقتصادي، وبعد عام 2003 شهد العراق تحولًا كبيرا في مساراته السياسية والاقتصادية، ترافق جهود و محاولات جادة لإعادة بناء الاقتصاد الوطني وفق آليات السوق، فقد أبرمت الحكومة العراقية اتفاقيات عدة مع المنظمات الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف معالجة المشكلات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي. وتبع ذلك تنفيذ سلسلة من الإجراءات الإصلاحية في مختلف الجوانب المالية والاقتصادية، مع انفتاح العراق من جديد على العالم عقب رفع العقوبات الاقتصادية، دفع بالبلاد للاعتماد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي الذي تراكم خلال التسعينيات.(سعدون ،2025: 55).

يؤثر الناتج المحلي الإجمالي في جودة التمويل المصرفي من خلال كونه يعكس مستوى النشاط الاقتصادي وقدرة القطاعات الإنتاجية على تحقيق النمو والاستدامة. فعند ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، تتحسن مستويات الدخل والأرباح والاستثمار، مما يزيد من قدرة الأفراد والشركات على الوفاء بالتزاماتهم الائتمانية، ويؤدي إلى انخفاض القروض المتعثرة وتحسن جودة المحفظة الائتمانية للمصارف. كما يرفع النمو الاقتصادي الطلب على التمويل الموجه إلى المشاريع الإنتاجية ذات الجدوى الاقتصادية، الأمر الذي يعزز كفاءة تخصيص الموارد المالية ويرفع جودة التمويل المصرفي. وفي المقابل، يؤدي تباطؤ النمو أو انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات التعثر الائتماني، مما ينعكس سلباً على جودة التمويل المصرفي ويزيد من المخاطر التي تواجهها المصارف.

يُعد إدراج الناتج المحلي الإجمالي في هذا البحث أمراً مبرراً من الناحية العلمية، كونه يمثل المؤشر الكلي الذي يعكس محصلة الأداء الاقتصادي العام، إذ لا يُنظر إلى التحول الرقمي والشمول المالي وجودة التمويل المصرفي كأهداف مستقلة بحد ذاتها، بل كأدوات تسهم

في تحقيق النمو الاقتصادي، فتعزيز الشمول المالي يؤدي إلى زيادة إدماج الأفراد في النظام المالي، مما يرفع مستويات الادخار والاستثمار، في حين يسهم التحول الرقمي في تحسين كفاءة العمليات المصرفية وتقليل التكاليف وتسريع الخدمات، أما جودة التمويل المصرفي فتدعم توجيه الائتمان نحو الأنشطة الأكثر إنتاجية، ونتيجة لتكامل هذه العوامل ينعكس أثرها بشكل مباشر وغير مباشر على زيادة النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو، وهو ما يتم قياسه من خلال الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعله متغيراً مهماً لقياس الأثر النهائي لموضوع البحث.

الجدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة لسنة 2007 ومتوسط نصيب الفرد منه بالأسعار الجارية للمدة (2011-2024)

الفترة	الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product				متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP Per Capita	
	بالأسعار الجارية in Current Prices		2007 = 100 بالأسعار الثابتة in Constant Prices	بالأسعار الجارية in Current Prices		
	مليون دينار	مليون دولار	مليون دينار		مليون دينار	ألف دولار
2011	217327107.4	185749.7	142700217.0		6.5	5.6
2012	254225490.7	218032.2	162587533.1		7.4	6.4
2013	271091777.5	232497.2	173273046.4		7.7	6.6
2014	260610438.4	223508.1	169602658.8		7.2	6.2
2015	191715791.8	164421.8	169630876.4		5.2	4.5
2016	196924141.7	166602.5	208932109.7		5.4	4.6
2017	225722375.5	190.966.5	201059363.1		6.1	5.1
2018	251064479.9	212406.5	199129298.5		6.6	5.6
2019	262917150.0	222434.1	211789774.7		7.1	6.0
2020	198774325.4	137085.7	188112265.8		4.9	4.2
2021	304053321.3	209691.9	198337848.9		7.4	5.1
2022	416689736.6	287372.2	214123653.6		9.9	6.8
2023	353780243.7	272138.6	215232183.6		8.2	6.3
2024	363533634.9	279641.3	211906304.0		8.2	6.3

المصادر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية لسنوات متعددة للمدة (2011 -2024)

الشكل (2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة لسنة 2007 ومتوسط نصيب الفرد منه بالأسعار الجارية للأعوام (2011–2024)

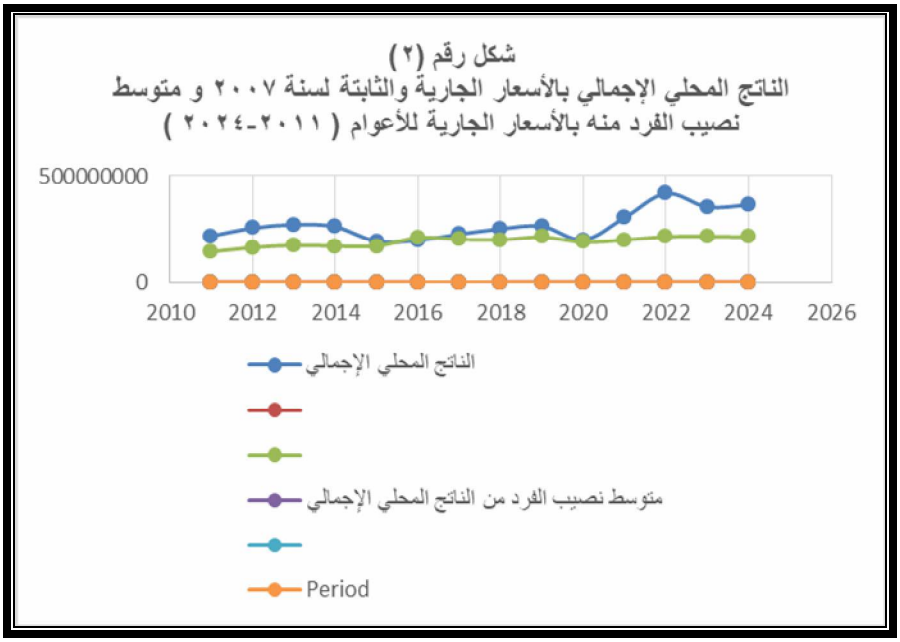

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(1)

يُظهر تحليل بيانات الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2011–2024) من خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم(2) أن الاقتصاد اتسم بدورات واضحة مرتبطة بالمتغيرات الأمنية وأسعار النفط، إذ شهدت السنوات (2011–2013) نمواً تصاعدياً ملحوظاً بالأسعار الجارية والثابتة وارتفاعاً في متوسط نصيب الفرد نتيجة تحسن أسعار النفط وزيادة الصادرات والإنفاق الحكومي، غير أن عام 2014 مثّل نقطة تحول سلبية بسبب دخول تنظيم داعش وما ترتب عليه من اضطرابات أمنية وتراجع النشاط الاقتصادي، ليتعمق الانخفاض في 2015 بفعل تزامن الحرب مع انهيار أسعار النفط وحدوث أزمة مالية حادة، ثم بدأ الاقتصاد يتعافى تدريجياً بين (2016–2019) مع تحسن الوضع الأمني وارتفاع الإنتاج النفطي، قبل أن يتعرض لصدمة مزدوجة في 2020 نتيجة جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط والتوترات السياسية، ما أدى إلى انكماش واضح في الناتج ونصيب الفرد، ثم عاد النمو في 2021 مدفوعاً بتعافي الأسعار، وبلغ ذروته في 2022 نتيجة الارتفاع الاستثنائي في أسعار النفط عالمياً، ليشهد تراجعاً في 2023 بسبب انخفاض الأسعار وتقليص الإنتاج ضمن اتفاقات أوبك+، بينما اتسم عام 2024 باستقرار نسبي دون تحقيق قفزة نوعية كما موضح في الشكل (2)، وهو ما يعكس استمرار الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي واعتماده شبه الكامل على

الإيرادات النفطية، الأمر الذي يجعل الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد شديدي الحساسية للصدمات الخارجية والتقلبات الجيوسياسية.

ثانياً- التضخم

التضخم هو ظاهرة نقدية تؤدي إلى اختلال التوازن في الاقتصاد الوطني وارتفاع معدلات التضخم يؤثر سلبا على الإنتاج من خلال زيادة تكاليف الإنتاج مما ينعكس على حجم الأرباح، ويؤثر سلبا على الشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار، ومن ثم كلما كانت معدلات التضخم منخفضة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، وهو أحد العوامل المهمة التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأيضا بالمعنى العام يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام في مستوى أسعار السلع والخدمات نتيجة؛للانخفاض العملة وينشأ عند حدوث زيادة غير متوقعة بالأسعار، وإذ لم ترتفع الدخول مع ارتفاع التضخم فستنخفض القوى الشرائية للجميع وبالتالي إلى ركود وتباطؤ الاقتصاد.(Ibrahim،12019:)

يؤثر التضخم في جودة التمويل المصرفي من خلال تأثيره في البيئة الاقتصادية والقدرة الائتمانية للمقترضين، إذ يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تراجع القوة الشرائية وارتفاع تكاليف الإنتاج والتشغيل، مما يضعف ربحية الشركات ويقلل من دخول الأفراد، وبالتالي تنخفض قدرتهم على سداد التزاماتهم المالية في المواعيد المحددة. وينعكس ذلك في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة وتراجع جودة المحفظة الائتمانية للمصارف، وهو ما يؤثر سلبًا في جودة التمويل المصرفي. كما يدفع التضخم المرتفع المصارف إلى تشديد معايير منح الائتمان ورفع أسعار الفائدة لتعويض انخفاض القيمة الحقيقية للنقود وزيادة مخاطر الائتمان، الأمر الذي يحد من التمويل الموجه إلى الأنشطة الإنتاجية ويؤثر في كفاءة تخصيص الموارد المالية.

يُعد إدراج متغير التضخم في هذا البحث ذا أهمية تحليلية كونه يمثل أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر بشكل مباشر في كفاءة القطاع المصرفي وجودة التمويل، فضلاً عن علاقته غير المباشرة بكل من التحول الرقمي والشمول المالي. فارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية وزيادة حالة عدم اليقين، مما ينعكس سلباً على قرارات الإقراض والاستثمار ويضعف جودة التمويل المصرفي من خلال ارتفاع مخاطر الائتمان. كما أن التضخم المرتفع قد يحدّ من فاعلية الشمول المالي عبر تقليل ثقة الأفراد في التعامل مع النظام المالي، في حين يمكن للتحول الرقمي أن يسهم جزئياً في التخفيف من آثاره من خلال تحسين كفاءة العمليات المالية وتقليل التكاليف.

الجدول (2)

معدلات التضخم في العراق للمدة (2011 –2024)

السنة	معدل التضخم السنوي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
2011	5.6	132.1
2012	6.1	140.1
2013	1.9	142.7
2014	2.2	145.9
2015	1.4	148.0
2016	0.5	104.1
2017	0.2	104.3
2018	0.4	104.7
2019	-0.2	104.5
2020	0.6	105.1
2021	06.	111.5
2022	5.0	117.0
2023	4.5	122.2
2024	2.6	107.1

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية لسنوات متعددة للمدة (2011– 2024).

الشكل (3)

معدلات التضخم في العراق للمدة من (2011– 2024)

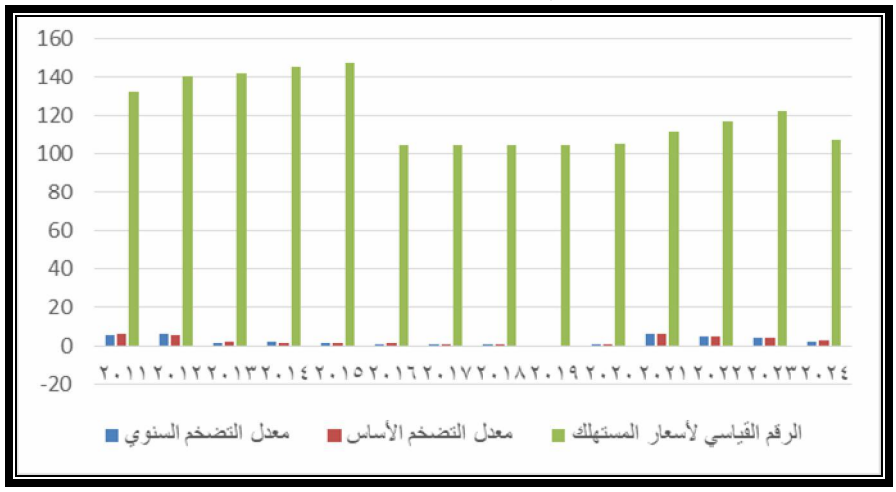

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(2)

يُظهر تحليل بيانات التضخم خلال المدة (2011–2024) من خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (3) تبايناً واضحاً في الاتجاهات، إذ سجل معدل التضخم مستويات مرتفعة نسبياً في بداية الفترة، حيث بلغ (5.6%) عام 2011 وارتفع إلى (6.1%) في عام 2012، بالتزامن مع ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (132.1) إلى (140.1)، مما يعكس ضغوطاً

تضخمية مرتبطة بزيادة الطلب الكلي. إلا أن هذه الضغوط بدأت بالانخفاض التدريجي في السنوات اللاحقة، إذ تراجع التضخم إلى (1.9%) عام 2013 و(2.2%) عام 2014 ثم (1.4%) عام 2015، مع استمرار ارتفاع الرقم القياسي إلى (148.0)، وهو ما يشير إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع الأسعار وليس انخفاضها، ويلاحظ حدوث تغير هيكلي في عام 2016 حيث انخفض الرقم القياسي بشكل حاد إلى (104.1) مع تراجع التضخم إلى (0.5%)، واستمر الاستقرار النسبي في السنوات (2017–2018) بمعدلات تضخم منخفضة جداً بلغت (0.2%) و(0.4%) على التوالي، قبل أن يسجل الاقتصاد حالة انكماش طفيف في عام 2019 بنسبة (−0.2%) مع انخفاض المؤشر إلى (104.5). ومع عام 2020 عاد التضخم إلى مستوى معتدل (0.6%)، إلا أن عام 2021 شهد قفزة ملحوظة إلى (6.0%) مع ارتفاع الرقم القياسي إلى (111.5)، نتيجة ضغوط اقتصادية داخلية وخارجية، واستمر التضخم بمستويات مرتفعة نسبياً في 2022 (5.0%) و2023 (4.5%) مع صعود المؤشر إلى (117.0) و(122.2) على التوالي، قبل أن ينخفض مجدداً في عام 2024 إلى (2.6%)، رغم تسجيل الرقم القياسي (107.1)، ما يشير إلى عودة نسبية للاستقرار السعري. وبشكل عام، تعكس هذه البيانات انتقال الاقتصاد من مرحلة تضخم مرتفع إلى استقرار نسبي ثم إلى موجة تضخمية جديدة، وهو ما يبرز تأثير المتغيرات الاقتصادية والهيكلية في تحديد مستويات الأسعار.

المطلب الثالث: التحول الرقمي للعمليات المصرفية وتطوير الأداء المصرفي في العراق

يشهد القطاع المصرفي في العراق تحولات متسارعة نحو اعتماد التقنيات الرقمية بهدف تحسين كفاءة العمليات وتعزيز جودة الخدمات المصرفية. ويُعد التحول الرقمي أداة أساسية لتطوير الأداء المصرفي من خلال تسريع المعاملات وتقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الشفافية. كما يسهم في تمكين المصارف من مواكبة التطورات العالمية وتعزيز قدرتها التنافسية في بيئة مالية متغيرة وذلك من خلال :

أولا- أنظمة الدفع

شهد القطاع المصرفي العراقي بعد عام 2003 انفتاحا على العالم الخارجي واستخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة لتقديم الخدمات للعملاء، ومن أجل مواكبة أحدث وتيرة تطور في

القطاع المصرفي العالمي وبذلك تسعى المصارف العراقية إلى تطوير خدماتها من خلال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وتطبيق أنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية تنويع الخدمات المصرفية واستحداث خدمات جديدة بما يزيد من كفاءتها وبالتالي زيادة أرباحها.(خلف ،2023) وان محتويات نظام المدفوعات العراقي يتكون من:

1 – نظام التسوية الإجمالية (RTGS)

يعمل نظام التسوية الإجمالية الآنية على وفق ضمان تسوية أوامر الدفع العالية القيمة الصادرة من قبل المشاركين والمتبادلة بينهم بصورة فعلية ومستمرة خلال يوم العمل.

يتمتع النظام بمزايا أمنية عالية تضمن عدم حدوث اختراق، تلاعب أو تطفل على شبكة النظام كما يوجد موقعين بديلين للنظام لحماية المعلومات في حالة حدوث أي عطل أو ضرر في الموقع الأساسي، ومن الجدير بالذكر تم إشراك جميع المصارف في هذا النظام بالإضافة إلى وزارة المالية منذ بدء العمل به في آب 2006، يوفر هذا النظام آلية يتم من خلالها حصول كل من المعالجة والتسوية النهائية لأوامر الدفع عالية القيمة والمتبادلة بين المشاركين بصورة مستمرة خلال يوم العمل في المصارف وذلك لغرض التسوية.

الجدول (3) نظام التسوية الإجمالي RTGS للمدة (2011–2024)

السنوات	عدد التحويلات بالدولار	قيمة التحويلات بالدولار الأمريكي	عدد التحويلات بالدينار	قيمة التحويلات بالدينار العراقي
2011	5,277	3,580,087,050	30,234	122,474,675,455
2012	7,103	3,960,293,521	34318	158,314,257,740
2013	9,403	7,285,543,360	40,572	180,561,559,242
2014	10,814	7,070,243,761	44,779	199,961,820,465
2015	10489	6,749,524,791	46661	195,758,066,862
2016	10075	4,313,921,981	53866	177,332,311,691
2017	9927	3,268,683,085	72036	160,588,858,061
2018	17772	4,535,950,683	56342	161,812,789,182
2019	21528	5,874,599,219	56640	185,628,749,057
2020	22637	4,976,468,574	51337	198,002,415,244
2021	26119	5,377,739,431	72997	200,807,161,150
2022	30107	9,235,153,764	72561	231,379,333,847
2023	27256	11,250,690,959	69386	276,529,208,149
2024	4368	6,155,842,100	109286	374,196,843,210

المصادر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقارير الإحصائية السنوية للسنوات (2011–2024)

الشكل (4)

نظام التسوية الإجمالي RTGS

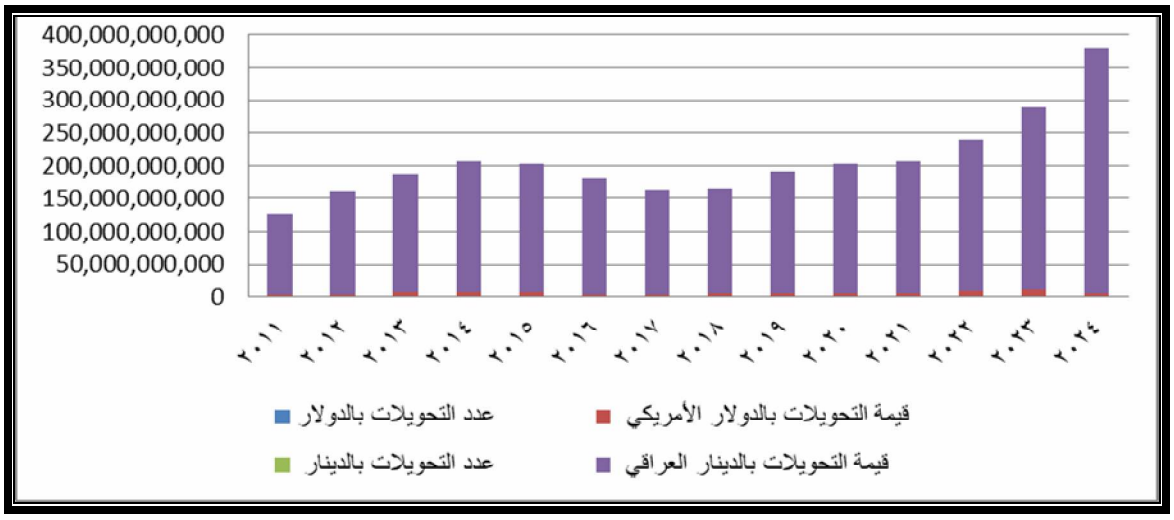

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

استناداً إلى بيانات البنك المركزي العراقي وتقارير الاستقرار المالي للمدة (2011–2024)، ومن خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح أن نظام التسوية الإجمالية الآنية(RTGS) شكّل العمود الفقري لتسوية المدفوعات عالية القيمة في العراق، بوصفه منصة التسوية الفورية والنهائية بين المصارف ووزارة المالية، وبما يحدّ من مخاطر التسوية ويعزز الاستقرار المالي والنقدي.

ففي عام 2011 بلغ عدد التحويلات بالدولار (5,277) بقيمة (3,580) مليون دولار، مقابل (30,234) تحويله بالدينار بقيمة (122,474) مليون دينار، وفي عام 2012 ارتفع النشاط إلى (34,318) تحويله بالدينار بقيمة (158,314) مليون دينار و(7,103) تحويله بالدولار بقيمة (3,960) مليون دولار، واستمر التصاعد في عام 2013 ليسجل (40,572) تحويله بالدينار بقيمة (180,561) مليون دينار و(9,439) تحويله بالدولار بقيمة (7,285) مليون دولار، مدفوعاً بترقية النظام وتوسيع الربط والتدريب، وبلغ في عام 2014 (44,779) تحويله بالدينار بقيمة (199,961) مليون دينار و(10,814) تحويله بالدولار بقيمة (7,702) مليون دولار، بما يعكس مرحلة نضج تدريجي للنظام، ورغم التحديات الاقتصادية والأمنية، سجل عام 2015 (46,661) تحويله بالدينار بقيمة (195,758) مليون دينار و(10,489) تحويله بالدولار بقيمة (6,749) مليون دولار، وفي عام 2016 ارتفع عدد التحويلات بالدينار إلى (53,866) بقيمة (177,332) مليون دينار، مقابل (10,075) تحويله بالدولار بقيمة (4,313) مليون دولار، مع إدخال اليورو وتفعيل التدقيق الإلكتروني وتوسيع قاعدة المشاركين

إلى (62) مصرفاً ومؤسسة، أما في عام 2017 فبلغ عدد التحويلات (72,036) بالدينار و(9,927) بالدولار، بقيم (160,588) مليون دينار و(32,687) مليون دولار، مع تحسن مؤشرات التركز وتراجع المخاطر النظامية، وفي عام 2018 سجل النظام (56,342) تحويله بالدينار و(17,772) بالدولار، بقيم (161,812) مليون دينار و(4,535) مليون دولار، مؤكداً تكامله مع بقية أنظمة الدفع. أما في عام 2019 فقد استحوذ على نحو (73%) من إجمالي عمليات الدفع والتسوية بالدينار، بعدد تحويلات بلغ (56,640) بقيمة (185,628) مليون دينار، مقابل (21,528) تحويله بالدولار بقيمة (5,874) مليون دولار. وفي عام 2020، ورغم جائحة كورونا، شكّل نحو (83%) من إجمالي مبالغ أنظمة الدفع بالدينار، بعدد (51,337) تحويله بقيمة تقارب (198) مليون دينار، و(22,637) تحويله بالدولار بقيمة (4.9) مليون دولار،وفي عام 2021 بلغ عدد التحويلات (72,997) بالدينار بقيمة (200,807) مليون دينار و(26,119) بالدولار بقيمة (5.3) مليار دولار، مع تعزيز البنية التقنية والتكامل مع الأنظمة الوطنية. أما في عام 2022 فبلغ عدد التحويلات (72,561) بالدينار بقيمة (231,379) مليون دينار و(30,107) بالدولار بقيمة (9.2) مليار دولار. واستمر التصاعد في عام 2023 ليسجل (69,386) تحويلة بالدينار بقيمة (276.5) مليون دينار و(27,256) بالدولار بقيمة (11.250) مليار دولار. وفي عام 2024 بلغ عدد التحويلات (109,000 تقريباً) بالدينار بقيمة (374.1) مليون دينار و(4,368) بالدولار بقيمة (6.16) مليار دولار، مع احتفاظ النظام بصدارة أنظمة الدفع من حيث القيمة الإجمالية.

يرتبط الارتفاع والانخفاض في قيم نظام التسوية الإجمالية(RTGS)خلال المدة (2011–2024) بعدة عوامل اقتصادية ومصرفية؛ إذ يُعزى الارتفاع في السنوات (2011–2014) إلى تحسن الإيرادات النفطية وزيادة الإنفاق الحكومي، مما أدى إلى تنشيط الحركة المصرفية وارتفاع حجم التحويلات بين المصارف. أما الانخفاض الواضح خلال (2015–2017) فيعود إلى الأزمة المالية الناتجة عن تراجع أسعار النفط والظروف الأمنية، وهو ما أدى إلى انخفاض السيولة وتراجع النشاط الاقتصادي. في حين يعكس التعافي التدريجي في (2018–2021) تحسن الاستقرار النسبي وبدء استعادة النشاط المصرفي، إضافة إلى تطوير أنظمة الدفع. أما الارتفاع الكبير في (2022–2024) فيُعزى إلى التوسع في استخدام الأنظمة الإلكترونية، وتعزيز التحول الرقمي في القطاع المصرفي، وزيادة الاعتماد على نظامRTGS في تنفيذ المدفوعات الكبيرة، فضلاً عن تحسن الإيرادات العامة وارتفاع حجم التعاملات المالية،

مما يعكس تطور البنية التحتية المالية وزيادة كفاءة النظام المصرفي. وعليه توضح الباحثة أن نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) أحد أبرز تطبيقات التحول الرقمي في البنية التحتية المالية والمصرفية في العراق، إذ أسهم اعتماده وتطوره التقني والتنظيمي خلال المدة 2011–2024 في إحداث نقلة نوعية في آليات تسوية المدفوعات عالية القيمة، من خلال الانتقال من الأساليب التقليدية إلى التسوية الإلكترونية الفورية والنهائية، بما قلّص مخاطر التسوية والمخاطر النظامية، وعزّز كفاءة إدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي، وقد مكّن هذا التحول البنك المركزي العراقي من تنفيذ عمليات السياسة النقدية وتسوية معاملات وزارة المالية والعمليات بين المصارف بسرعة ودقة عاليتين، الأمر الذي انعكس في استحواذ النظام على الحصة الأكبر من قيم التسويات مقارنة بأنظمة الدفع الأخرى.

2- نظام المقاصة الالكترونية (الآلية) C-ACH

هو نظام معتمد من قبل البنك المركزي العراقي يتم من خلاله تحصيل صكوك المصارف العاملة داخل العراق ويمكن للمصارف المشاركة وفروعها من تبادل أوامر الدفع فيما بينهم بطريقة آلية، وتتم المعالجة وإرسال صافي التسوية النهائية إلى نظام التسوية الإجمالية الآنية، وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الالكترونية المرمزة بالحبر الممغنط ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الأصلية في الفرع المودع فيه وإرسال صورة الصك وبياناته من خلال نظام الفرع إلى نظام المشارك في الإدارة العامة.(عبد علي ،54:2020) بعد إن تم البدء بالتنفيذ الفعلي لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (C-ACH) ومنذ بداية عام 2011 الذي يمكن المصارف من إرسال أوامر الدفع الدائنة وتبادل الصكوك الالكترونية فيما بينها وبين فروعها في بغداد والمحافظات والذي ساهم في زيادة السرعة في تسوية الصكوك وتقليل فترة التقاص، قام البنك المركزي العراقي ومن خلال قسم المدفوعات العراقي بإصدار تعميم إلى المصارف كافة المشاركة في نظام المقاصة الآلية C-ACH وأن يكون أخر موعد لتبادل الصكوك يدويا بين فروع المصارف المشاركة في النظام بتاريخ 28/2/2013 وعلى المصارف الإسراع بتهيئة وإشراك باقي فروعها وبخلافه سيتم رفض الصكوك من قبل البنك المركزي العراقي ما لم يتم إرسالها عن طريق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بموجب كتاب البنك المركزي / قسم المدفوعات بتاريخ 30/12/2012،وكما موضح في الجدول أدناه :

الجدول (4)

نظام المقاصة الالكترونية C-ACH للمدة (2011-2024)

السنوات	نوع التحويل	العملة	القيمة	عدد التحويلات
2011	أوامر دفع منخفضة القيمة	دينار	2,133,776,488	3,727
		دولار	798,770	44
	صكوك	دينار	105,279,791,583	1,507
		دولار	62,172,512	281
2012	أوامر دفع منخفضة القيمة	دينار	5,866,408,468	9,108
		دولار	7,589,711	182
	صكوك	دينار	1,559,801,940,479	12,060
		دولار	147,996,863	1,303
2013	أوامر دفع منخفضة القيمة	دينار	39,738,209,352	8,362
		دولار	11,638,773	993
	صكوك	دينار	9,279,595,913,409	78,110
		دولار	324,057,253	1,974
2014	أوامر دفع منخفضة القيمة	دينار	43,294,223,471	3995
		دولار	7,558,178	1,161
	صكوك	دينار	26,601,060,021,021	340,964
		دولار	857,585,759	2,911
2015	أوامر دفع منخفضة القيمة	دينار	513,026,467,187	9313
		دولار	5,350,106	1107
	صكوك	دينار	23,992,504,872,418	530884
		دولار	385,320,274	2195
2016	أوامر دفع منخفضة القيمة	دينار	648,890,947,194	25825
		دولار	2,746,797	481
	صكوك	دينار	22,062,344,141,045	423993
		دولار	329,049,694	1432
2017	أوامر دفع منخفضة القيمة	دينار	1,809,597,569,739	94186
		دولار	8,885,368	1443
	صكوك	دينار	23,506,415,937,086	477886
		دولار	410,383,307	1883
2018	أوامر دفع منخفضة القيمة	دينار	3,452,160,461,951	507057
		دولار	44,477,223	5234
	صكوك	دينار	31,361,203,736,777	608503
		دولار	549,578,872	2039
2019	أوامر دفع منخفضة القيمة	دينار	8,822,634,362,478	3401830
		دولار	107,401,048	15212
	صكوك	دينار	38,356,902,543,073	798193
		دولار	240,452,735	2537
2020	أوامر دفع منخفضة القيمة	دينار	14,483,854,443,703	6320751
		دولار	146,867,007	15316
	صكوك	دينار	25,273,460,099,307	464465
		دولار	278,423,333	2056
2021	أوامر دفع منخفضة القيمة	دينار	22,326,522,805,855	10970578
		دولار	181,048,552	20194
	صكوك	دينار	22,793,710,963,977	582205

		دولار	231,019,731	1481
2022	أوامر دفع منخفضة القيمة	دينار	30,313,612,069,051	15323780
		دولار	327,981,920	29928
	صكوك	دينار	30,340,585,074,970	592994
		دولار	225,857,885	3824
2023	أوامر دفع منخفضة القيمة	دينار	37,412,396,383,959	17350642
		دولار	407,657,628	29000
	صكوك	دينار	25,796,671,166,887	369210
		دولار	617,222,935	1310
2024	أوامر دفع منخفضة القيمة	دينار	44,914,643,312,080	20498413
		دولار	137,594,783	9941
	صكوك	دينار	18,415,458,363,865	150571
		دولار	689,383,215	358

المصادر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقارير الإحصائية السنوية للسنوات (2011-2024)

الشكل (5)

نظام المقاصة الإلكترونية C-ACH

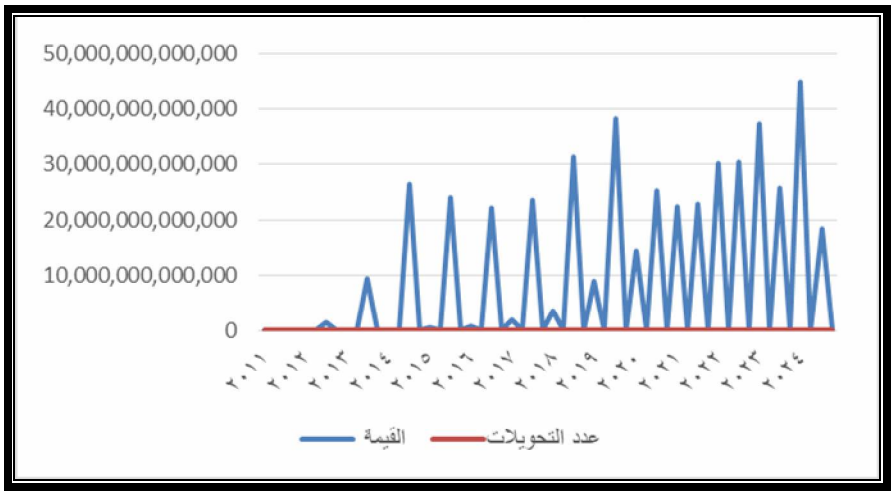

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(4)

استناداً إلى بيانات البنك المركزي العراقي وتقارير أنظمة الدفع للمدة (2011-2024)،ومن خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح أن نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية(ACH) وأوامر الدفع الدائنة(CT/SVPO) شهدا تحولات كمية وقيمية مهمة عكست تطور البنية التحتية للدفع الإلكتروني في العراق، ففي عام 2011 بلغ عدد أوامر الدفع المتبادلة الدائنة بين المصارف (3,727) تحويلاً بالدينار بقيمة (2,133) مليون دينار و(44) تحويلاً بالدولار بقيمة (798,770) دولار، بمشاركة (30) مصرفاً. أما الصكوك الإلكترونية فسجلت (1,507) تحويلاً بالدينار بقيمة (105,279) مليون دينار و(281) تحويلاً بالدولار بقيمة (62,172) دولار، ما يعكس بدايات التوسع في استخدام المقاصة الإلكترونية، وفي عام 2013 انخفض عدد أوامر الدفع الدائنة(SVPO)بالدينار بنسبة (8.2%) ليبلغ (8,362) تحويلاً مقابل

(9,108) عام 2012، إلا أن مبالغها ارتفعت بنسبة (572.9%) لتصل إلى (39.7) مليار دينار مقابل (5.9) مليار دينار. أما بالدولار فارتفع العدد إلى (993) أمراً مقابل (182) عام 2012 بنسبة نمو (445.6%)، وارتفعت المبالغ بنسبة (52.6%) لتبلغ (11.6) مليون دولار مقابل (7.6) مليون دولار. وفي المقابل قفزت تحويلات الصكوك الإلكترونية (ACH) بالدينار عام 2013 بنسبة (547.7%) لتصل إلى (78,110) تحويلاً بعد أن كانت (12,060) عام 2012، وبارتفاع في القيمة بنسبة (481.3%) لتبلغ (9,279) مليون دينار مقابل (1,559) مليون دينار. كما ارتفع عدد الصكوك بالدولار إلى (1,974) بقيمة (324.0) مليون دولار مقابل (1,303) بقيمة (147.9) مليون دولار عام 2012، وفي عام 2014 انخفض عدد أوامر الدفع الدائنة بالدينار بنسبة (52.2%) إلى (3,995) مقابل (8,362) عام 2013، رغم ارتفاع مبالغها بنسبة (9.1%) لتبلغ (43.3) مليون دينار مقابل (39.7) مليون دينار. أما بالدولار فارتفع العدد إلى (1,161) بنسبة (16.9%)، في حين انخفضت المبالغ إلى (7.6) مليون دولار مقارنة بـ(11.6) مليون دولار. بالمقابل، شهدت الصكوك الإلكترونية (CHECK-ACH) توسعاً كبيراً، إذ ارتفع عددها بالدينار إلى (340,964) تحويلاً بنسبة (336.5%) مقارنة بـ(78,110) عام 2013، وارتفعت مبالغها إلى (26.6) مليون دينار بنسبة (186.6%). كما ارتفع عدد الصكوك بالدولار إلى (2,911) بنسبة (47.5%)، وارتفعت قيمتها إلى (857.6) مليون دولار مقارنة بـ(324.1) مليون دولار، وفي عام 2015 ارتفع عدد أوامر الدفع بالدينار بنسبة (133.1%) ليبلغ (9,313) مقابل (3,995) عام 2014، كما ارتفعت مبالغها بنسبة (1,084.8%) لتبلغ (513) مليون دينار. أما بالدولار فانخفض العدد إلى (1,107) بنسبة (-4.7%) وتراجعت المبالغ إلى (5.4) مليون دولار بنسبة (-28.9%). في حين بلغت الصكوك الإلكترونية بالدينار (350,884) صكاً بارتفاع طفيف (2.9%)، لكن مبالغها انخفضت إلى (24) مليون دينار بنسبة (-9.8%). كما انخفض عدد الصكوك بالدولار إلى (2,195) بقيمة (385.3) مليون دولار، وفي عام 2017 بلغت قيمة صكوك المقاصة الإلكترونية (C-ACH) نحو (23.5) تريليون دينار و(410) مليون دولار، مقارنة بـ(22.06) تريليون دينار عام 2016 بنسبة زيادة (73%)، وبارتفاع بالدولار بنسبة (30%) عن عام 2016 البالغ (329) مليون دولار. كما بلغت أوامر الدفع (1.8) مليون دينار عام 2017 مقابل (648) مليون دينار عام 2016 بنسبة زيادة (178%)، وبلغت بالدولار (8.8) مليون دولار مقابل (2.7) مليون دولار بنسبة (225%)،

وفي عام 2018 بلغت المقاصة الإلكترونية للصكوك بالدينار نحو (31.3) مليون دينار، وبالدولار (549.5) مليون دولار، في حين بلغت أوامر الدفع (3.4) مليون دينار و(44.5) مليون دولار. أما في عام 2019 فبلغت نسبة المقاصة الإلكترونية (27%) بقيمة (34) مليون دينار، و(4%) بالدولار بقيمة (240) مليون دولار، بينما بلغت قيمة أوامر الدفع الدائنة (8,822) مليون دينار و(107) مليون دولار. وفي عام 2020 بلغت المقاصة بالصكوك الإلكترونية نحو (25.2) مليون دينار و(278.4) مليون دولار، بينما بلغ عدد تحويلات أوامر الدفع الدائنة (14.4) مليون عملية بالدينار و(146.8) مليون دولار. وفي عام 2021 بلغت أوامر الدفع (22.3) مليون دينار و(181) مليون دولار، وارتفعت في عام 2022 إلى (30.3) مليون دينار و(327) مليون دولار، مع استمرار ارتفاع الحركات المالية للصكوك الإلكترونية لتبلغ (225) مليون دينار عام 2022 مقارنة بـ(231) مليون دينار عام 2021، أما في عام 2023 فقد ارتفع عدد الحركات المالية بنسبة (161%) مقارنة بعام 2020، وبلغت القيمة الإجمالية (63.209) تريليون دينار مقابل (39.757) تريليون دينار في العام السابق. كما ارتفعت مبالغ التحويلات بالدينار بنسبة (23.4%) لتبلغ (37.4) مليون دينار مقابل (30.3) مليون دينار عام 2022، وارتفعت بالدولار بنسبة (24.2%) لتبلغ (407.6) مليون دولار مقابل (328) مليون دولار. في المقابل انخفضت قيمة التحويلات بالدينار بنسبة (-15%) لتبلغ (25.8) مليون دينار، بينما ارتفعت بالدولار بنسبة (173.3%) لتبلغ (617.2) مليون دولار. وفي عام 2024 ارتفعت مبالغ التحويلات بالدينار بنسبة (20.1%) لتبلغ (44.9) تريليون دينار مقابل (37.4) تريليون دينار عام 2023، في حين انخفضت مبالغ الدولار إلى (137.6) مليون دولار. كما انخفضت قيمة التحويلات بالدينار بنسبة (-28.7%) لتبلغ (18.4) مليون دينار، بينما ارتفعت بالدولار بنسبة (11.7%) لتبلغ (689.4) مليون دولار مقارنة بـ(617.2) مليون دولار عام 2023، وبصورة عامة، تُظهر هذه البيانات أن نظام المقاصة الإلكترونية وأوامر الدفع الدائنة شهدا تقلبات كمية خلال المدة (2011-2024)، إلا أن الاتجاه العام يعكس توسعاً هيكلياً في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، وارتفاعاً في القيم الإجمالية للتسويات، ولاسيما بعد عام 2017، بما يعكس تعمق التحول الرقمي في القطاع المصرفي العراقي وتعزيز كفاءة إدارة السيولة وتقليل المخاطر التشغيلية، وهو ما يدعم الاستقرار المالي ويكمل الدور المحوري لنظامRTGS ضمن البنية التحتية الوطنية للمدفوعات.(تقارير الاستقرار المالي لسنوات متعددة للمدة من 2011-2024)، وعليه

يتبين إن النمو الكبير في أعداد الصكوك الإلكترونية وأوامر الدفع الدائنة عبر أنظمة المقاصة الإلكترونية خلال المدة 2011–2024 أن التحول الرقمي أسهم أساسًا في تغيير نمط استخدام أدوات الدفع داخل الجهاز المصرفي العراقي، من التعامل المحدود والانتقائي إلى الاستخدام الواسع والمنتظم، فقد أدّت رقمنة الصكوك وأوامر الدفع إلى توسيع قاعدة التعامل بين المصارف، ورفع القدرة التشغيلية للنظام على معالجة أعداد كبيرة من الحركات المالية، وتقليل الاعتماد على الإجراءات اليدوية، بما انعكس في الزيادات المتراكمة في حجم المعاملات وقيمها، ولاسيما خلال السنوات اللاحقة لتوسيع الربط الإلكتروني بين المصارف. ويشير ذلك إلى أن دور التحول الرقمي تمثل في تعميق الاعتماد المؤسسي على أنظمة الدفع الإلكترونية، وليس فقط في تحسين سرعة التسوية، بما يدعم استدامة النشاط المصرفي ويعزز كفاءة البنية التحتية للمدفوعات.

3–مشروع توطين رواتب موظفي الدولة:

عمل البنك المركزي العراقي وبالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء على مشروع توطين الرواتب، لموظفي الدولة كافةً، وجاء هذا المشروع لغرض التحول من التعامل النقدي إلى الدفع الإلكتروني بأدواته كافةً، يساهم هذا المشروع في تعزيز البنية المالية للمصارف العاملة في العراق وزيادة دورها في التمويل الداخلي، إذ يمكن أن يتيح هذا المشروع فرصاً للمصارف المحلية لأجل تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومحسنة للموظفين.(تقرير الاستقرار المالي،2018: 84)

الجدول (5)

أعداد الموظفين الموطنة رواتبهم للمدة(2019–2023)

مشروع توطين رواتب موظفي الدولة		
السنة	عدد الموظفين الموطنة رواتبهم	معدل نمو إجمالي الموظفين
2019	998,812	1.0%
2020	589,867	1.9%
2021	4	4.0%
2022	6.6	6.6%
2023	9.3	6.3%

المصدر :البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي لسنوات عدة من (2019 –2023)

الشكل (6)

أعداد الموظفين الموطّنة رواتبهم

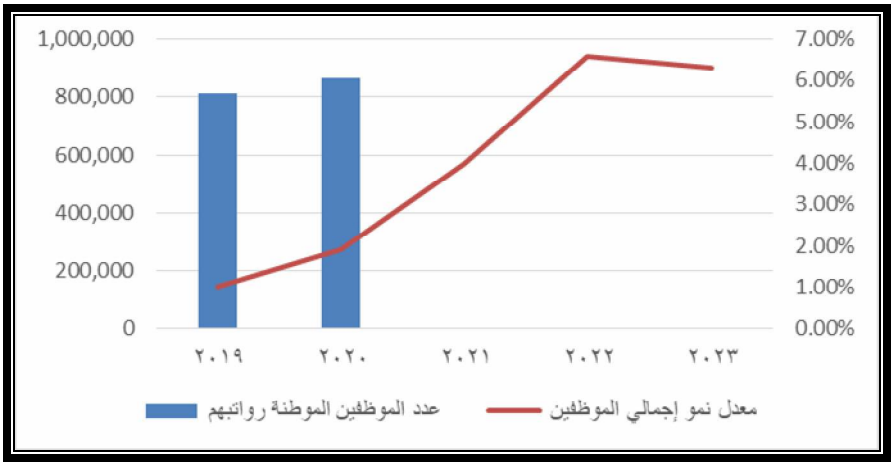

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(5)

ملاحظة :بدأ العمل فعليا بتوطين رواتب موظفي الدولة عام 2018

من خلال الجدول رقم(5) نلاحظ في عام 2018 تم توطين رواتب موظفي (124) وحدة إنفاق وزارة، أو مؤسسة حكومية، وهي قفزة كبيرة في توطين الرواتب، إذ إنَّ إجمالي وحدات الإنفاق التي تم توطين رواتبها (130) وحدة منتشرة على معظم الوزارات، مما يعكس نجاح هذه التجربة و مقبوليتها لدى شريحة الموظفين، لكن مع هذا النمو فإنَّ مشروع التوطين ما زال يُشكّل نسبة (20.5%) من أصل وحدات الإنفاق البالغ عددها (633) وحدة إنفاق. (تقرير الاستقرار المالي،2018: 84)، لازال مشروع توطين الرواتب يأخذ اهتمام كبير من قبل البنك المركزي العراقي منذ انطلاقة عام 2017 بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء حيث تم توطين (208) وحدة إنفاق خلال عام 2019 ليبلغ العدد الإجمالي للمتوطنة رواتبهم (398) وحدة إنفاق ممولة ذاتيا ومركزيا بالإضافة إلى (877) وحدة حسابية متفرعة عنها أي بنسبة نمو مقدارها 106 وتعد هذه النسبة طفرة كمية في انتشار خدمات الدفع الالكتروني حيث تشكل وحدات الإنفاق المتوطنة رواتبها إلى إجمالي وحدات الإنفاق البالغة (633) وحدة إنفاق نسبة (62%). أما عدد الموظفين الذي تم توطين رواتبهم خلال عام 2019 فقد بلغ (812,998) موظف ليكون إجمالي عدد الموظفين المتوطنة رواتبهم (993,540) موظف فضلا عن توطين مستحقات (333,997) من مستفيدي هيئة التقاعد الوطنية العامة. وقد تم زيادة عدد المصارف المشتركة بمشروع التوطين إلى (29) مصرف خلال عام 2019 بعد ما كانت (21) مصرف لغرض زيادة المنافسة في تقديم الخدمات وبأسعار مناسبة إضافة إلى زيادة الانتشار خدمات الدفع بعموم أنحاء العراق، ويتم إشراك المصرف في مشروع التوطين

بعد تقييم البنى التحتية وانتشار فروعة وتحديد أهلية لدخول في المشروع من عدمه. (تقرير الاستقرار المالي،2019: 76)

تم الانتهاء من توطين رواتب (2076) وحدة إنفاق (ممولة ذاتيًا ومركزيًا) إلى غاية نهاية عام 2020، وقد تم توطين رواتب (867,589) موظفا حكوميًا أثناء عام 2020 ليبلغ العدد الكلي (1,861,129) موظفًا، أي بنسبة نمو مقدارها 88%، فضلا عن ذلك توطين مستحقات (608,955) مستفيدًا من هيأه التقاعد الوطنية العامة. وقد زاد عدد المصارف المعتمدة من البنك المركزي في مشروع توطين الرواتب أثناء عام 2020 إلى (32) مصرفًا بزيادة (4) مصارف إلى القائمة المعتمدة من البنك المركزي،ازداد إعداد موظفي القطاع العام الذين وطنوا رواتبهم داخل المصارف إلى (6.6) مليون موظف أثناء عام 2022 بعد ما كان (4) مليون موظف في عام 2021 وهذه الزيادة في إعداد الموظفين الموطنة رواتبهم بالمصارف أسهمت بدورها بزيادة عدد الحسابات المصرفية التي تم إنشاؤها للموظفين وكذلك زيادة عدد البطاقات الإلكترونية التي منحت لهم، فضلاً عن خلق التنافس ما بين المصارف لتقديم أفضل الخدمات المالية لأجل جذب الموظفين لديها، ليساهم في تعزيز الشمول المالي داخل البلد.(تقرير الاستقرار المالي،2022: 125)

المبحث الثاني:

الخصائص العامة للاقتصاد الإماراتي واليات تطوير الأداء المصرفي

تمهيد

تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات اقتصادية واجتماعية متسارعة منذ منتصف السبعينات أدت إلى تحقيق مستويات نمو اقتصادية عالية وبالتالي زيادة معدلات الدخل لتساهم في رفع المستوى الاستهلاكي والمعيشي للمواطنين والوافدين المقيمين في جميع أرجاء الدولة. وقد حققت جميع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية معدلات نمو عالية نسبيا لتساهم مباشرة في رفع معدلات النمو الاقتصادية الكلية. كما وشهدت مختلف الإمارات بشكل عام معدلات نمو عالية أيضا على الرغم من تفاوت مظاهر التطور والنمو من إمارة لأخرى نتيجة لاختلاف مواردها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول:الاقتصاد الإماراتي وتحليل المتغيرات

تشجع دولة الإمارات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية كافة خاصة القطاعات الجديدة مثل التكنولوجيا، الذكاء الاصطناعي، وعلوم الفضاء والرعاية الصحية. مما عزز فرص النمو والازدهار، وانعكس ذلك على ارتفاع مستوى دخل الفرد وعوائد الشركات، وقد تمكنت دولة الإمارات خلال الخمسين عاماً الماضية من تحويل اقتصادها القائم على الصيد والزراعة إلى اقتصاد متطور من خلال خطط تنمية اقتصادية متكاملة، لتصبح الإمارات سباقة في أداء اقتصادها وتنافسية بيئتها الاستثمارية، وتعد رؤية الحكومة من أهم الممكنات التي أسهمت في تحويل دولة الإمارات إلى وجهة عالمية للاستثمار، حيث تم تفعيل ممكنات الحكومة الذكية واعتماد المناهج الإدارية الحديثة في إدارة الدولة، واليوم تتطلع دولة الإمارات إلى خمسين عاماً جديدة أخرى من التنمية والازدهار.(الإمارات العربية، وزارة الاقتصاد والسياحة).

تأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة السابعة عالميا من حيث احتياطياتها النفطية، وتمتلك واحدا من أكثر الاقتصادات نموا في غرب آسيا، إن اقتصاد دولة الإمارات يحتل المرتبة 22 على مستوى العالم في أسعار الصرف في السوق، وهي ثاني أكبر دولة في القوة الشرائية للفرد الواحد وعلى نسبة عالية نسبيا في مؤشر التنمية البشرية للقارة الآسيوية، وتحتل المرتبة 40 عالميا. وتصنف دولة الإمارات العربية المتحدة على أنها ذات الدخل المرتفع والتطوير الاقتصادي النامي من خلال صندوق النقد الدولي. وتعد دولة الإمارات واحدة

من أغنى الدول العربية ودخل الفرد فيها مرتفع، وهي إحدى الدول البترولية التي يعتمد اقتصادها بصفة أساسية على المواد البترولية وصناعاتها، وقد قامت بتحديثات هامة لاقتصادها بهدف تقليل اعتمادها على البترول. (الإمارات العربية المتحدة، ويكيبيديا، 2017) .

المطلب الثاني :تحليل المتغيرات الاقتصادية الحقيقة للاقتصاد الإماراتي للمدة (2011-2024)

أولا-الناتج المحلي الإجمالي

منذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر عام 1971 حقق الناتج المحلي الإجمالي للدولة قفزات كبيرة خلال العقود الخمسة الأولى من عمر الاتحاد، حيث حافظ النمو الاقتصادي على المنحى الصاعد لسنوات طويلة منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى نهاية العقد الثاني من القرن الحالي، فساهم قطاع النفط بنسبة 90% من إجمالي الناتج المحلي للدولة، فيما بلغت النسبة 51% خلال الفترة من النصف الثاني من السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات، ومنذ العام 2000 وحتى العام 2014 ساهم النفط بنسبة 32% من أجمالي الناتج المحلّي، وفي السنوات التي أعقبت ذلك انخفضت نسبة مشاركته لتصل إلى أقل من الثلث، فيما تجاوزت مشاركة الصناعات النفطية نسبة الثلثين من إجمالي الناتج المحلي. وينقسم الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات إلى 17 قطاعًا، فيما تظل التجارة أهم قطاع غير نفطي، حيث ساهمت بنسبة 19.6٪ من الناتج غير النفطي حتى بداية العام 2022، تليها الصناعات التحويلية بنسبة 12.7%، بينما يحتل قطاع البناء والتشييد المرتبة الثالثة بنسبة 10.6%. (المركز الاتحادي للمعلومات الجغرافية).

الجدول (6)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية لدولة الإمارات للمدة (2010-2024)

السنوات	GDP بالأسعار الجارية	*معدل النمو%	GDP بالأسعار الثابتة	*معدل النمو%
2010	1,0642440	-	1064244.4	-
2011	1,2878210	21.0	1137980.6	6.9
2012	13756840	6.8	1189005.3	4.4
2013	1432670	4.1	1249086.7	5.0
2014	14805210	3.3	1304172.5	4.4
2015	13152510	-11.1	1370168.0	5.1
2016	13112480	-0.3	1411056.8	3.0
2017	1416136.2	7.9	1444548.9	2.4
2018	1550584.7	9.4	1461737.0	1.9
2019	1,540,000	-1.1	1511604.7	3.4
2020	1.280.00	-16.8	1.440000	-6.1
2021	1,520,000	3.9	1,510,000	6.4
2022	1,860,000	7.9	1,623,517	7.4
2023	1,880,000	3.4	1 678,779	3.3
2024	421,972,1	4.9	031,740,1	3.6

المصدر 1- https://www.albankaldawli.org/ar/home

2-وزارة الاقتصاد : المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء

3-المركز الاتحادي للإحصاء و التنافسية،دولة الامارات ارقام توثق (المسيرة) ،الامارات ، ص14 ، 2020

الشكل (7)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية لدولة الإمارات للفترة (2010 – 2024)

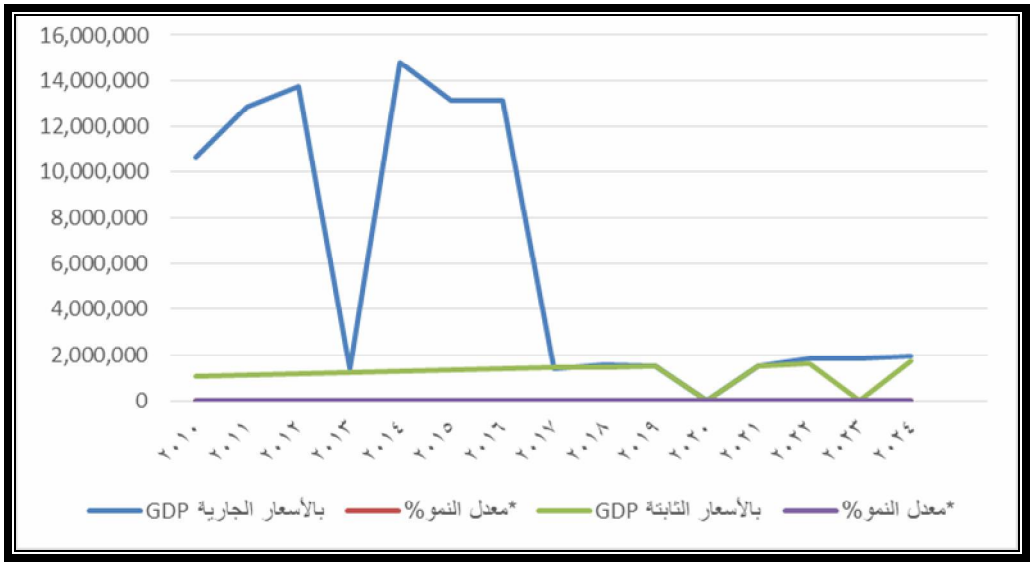

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(6)

من خلال الجدول رقم (6) واصل اقتصاد دولة الامارات نموه بوتيرة متسارعة للمدة (2010-2014) وذلك يعزى لمجوعة من الاسباب منها ارتفاع الطلب المحلي بفضل اعتماد الدول سياسة التنويع الاقتصادية، مما ادى الى انتعاش الاقتصاد الوطني على الرغم من تقلب الاوضاع (الاقتصادية في العالم) والتي انعكست تداعياتها على معظم دول العالم بدرجات متفاوتة، اذ ارتفع (GDP) بالاسعار الجارية او بسعر السوق من (1,0642) مليون درهم ، وبمعدل نمو (14.2)% الى(14805210) مليون درهم عام (2014) وبمعدل نمو (3.3)% كذلك (الناتج المحلي) بالاسعار الثابته من (1064244.4) مليون درهم امارتي عام (2010) وبمعدل نمو ارتفع من (1.6%) الى (1304172) مليون درهم عام 2014 وبمعدل نمو (4.4)% وذلك يعود الى ارتفاع ناتج القطاعات (غير النفطية) سوا ء بالاسعار الجارية بسبب سياسة التنويع الهيكلي المنتهجة الى (903.5) مليون درهم امارتي وبنسبة نمو (9.1%)، وارتفاع ناتج القطاعات (غير النفطية) بالاسعار الحقيقية الى (731.8) مليون درهم وبمعدل نمو (5.2%) خلال تلك المدة. (وزارة الاقتصاد، 2014: 25)، اما خلال السنوات (2015-2016) فقد انخفض الناتج المحلي الاسمي من (13152510) مليون درهم ، الى (13112480) مليون درهم امارتي وبمعدل واطئ جدا بلغ(0.3-)% ،كما حافظ الناتج الحقيقي المحلي على استقراره ومعدلات نمو موجبة نتيجة نجاح الامارات في انتهاج سياسة تنويع هيكلية جديدة ، وتوسيع قاعدة الانتاج برغم الظروف الديناميكية التي تعرضت لها اسواق النفط العالمية ، والتراجع في الاسعار وفي مختلف الاسواق (وزارة الاقتصاد ، 2017: 26). ثم واصلت معدلات النمو للناتج الاجمالي المحلي بالاسعار الجارية بالارتفاع خلال السنوات من (2017-2018) من (1416136.2) مليون درهم عام 2017 الى (1550584.7) مليون درهم امارتي وبمعدل (9.4)% عام (2018) ثم انخفض في عام (2019) الى (1,540,000) مليون درهم وبمعدل نمو سالب مقداره (1.1-)% . ويرجع هذا التباطؤ في نمو الاقتصاد إلى التراجع في كميات إنتاج النفط في عدد من دول الخليج التزاما باتفاقية (أوبك+PIUS) ، ومتأثرا بالصدمة المزدوجة من تداعيات جائحة (كوفيد- 19)، وما صاحبها من عمليات الإغلاق الاقتصادي من جهة نهاية عام (2019) وبداية عام (2020)، وكذلك أزمة انهيار أسعار النفط العالمية آنذاك ، وما صاحبها من تخفيض أنتاج النفط من جهة وشمل الهبوط في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي. (وزارة الاقتصاد، 2020: 29).

ركـود النـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي (-6.1٪) (2020) مقارنـة بنمـو (3.4٪) (2019)، ويعـود هـذا الانخفـاض إلـى الانكمـاش الاقتـصادي حيـث بلـغ نمـو النـاتج فـي القطـاع النفطـي (-6.0)، وانكمـاش النـاتج فـي القطـاع غيـر النفطـي (-6.2)، وانخفـض النـاتج المحلـي الإجمـالي إلـى (1,280,000) مليـون درهـم بالأسـعار الجاريـة، وبالأسـعار الثابتـة انخفـض النـاتج المحلـي الإجمـالي إلـى (1,440,000) مليـون درهـم، وسـاهمت عـدة قطاعـات فـي تراجـع النمـو عـام 2020، منهـا: سـاهم القطـاع (غيـر النفطـي) بالحـصة الأكبـر حيـث بلـغ (70.9%) مـن الناتج، بينما ساهم القطاع النفطي (29.1%) من الناتج الحقيقي.(وزارة الاقتصاد،2022: 47)

واسـتمر الاقتـصاد الإمـاراتي بـالنمو خـلال الأعـوام (2021-2023) فقـد حقـق توسـعا خـلال الربـع الثالـث مـن عـام (2023) فقـد نمـا النـاتج الحقيقـي المحلـي بنـسبة (3.3)% مقارنـة بنـسبة (7.4)% علـى أسـاس سـنوي مـن عـام (2022) وسـبب ذلـك الانخفـاض فـي النمـو إلـى تبـاطؤ نمـو النـاتج غيـر النفطـي والـذي يـشكل (75%) مـن النـاتج الإجمـالي المحلـي ،وكـذلك تخفـيض إنتـاج كميـات الـنفط والتـي اسـتمرت إلـى نهايـة عـام 2023.(مـصرف الإمـارات المركـزي، 2024 :11) ممـا ترتـب عليـه انخفـاض النـاتج النفطـي إلـى (3.9- %) وانخفـاض النـاتج غيـر النفطـي أيـضا إلـى (5.9)% وكـذلك 2024 كـان النـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي حقـق نمـواً قويـاً بلـغ 3.9%، مـدفوعاً بـالأداء المتـسارع للقطـاع غيـر النفطـي الـذي واصـل توسـيع مـساهمته فـي النـشاط الاقتـصادي، إلـى جانـب تعـافٍ تـدريجي فـي القطـاع النفطـي نتيجـة تحـسّن الظـروف الإنتاجية.

ثانيا- التضخم

أغلب الاقتصادات المتقدمة والنامية تعاني من ظاهرة التضخم المتمثلة بالارتفاع المستمر والمتزايد في المستوى العام للأسعار، فعندما ترتفع الأسعار في الأجل القصير بمعدلات مرتفعة فإن التضخم يعرف بـ" التضخم الجامح "أو المفرط، في حين ارتفاع الأسعار بمعدلات تدريجية بالأجل الطويل فإن التضخم يعرف بـ" التضخم الزاحف"، تصنف هذه الأنواع من التضخم ضمن معيار شدة التضخم (طه،2021: 10-14).

الجدول (7)

معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2011-2024)

التضخم في دولة الإمارات	
السنة	النسبة
2011	0.88%
2012	%60.6
2013	1.10%
2014	2.34%
2015	4.07%
2016	%11.6
2017	%71.9
2018	3.06%
2019	1.93-%
2020	2.08-%
2021	0.18%
2022	%95.2
2023	1.63%
2024	%61.6

المصدر :بيانات البنك الدولي "https://www.albankaldawli.org/ar/home

الشكل (8)

معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2011-2024)

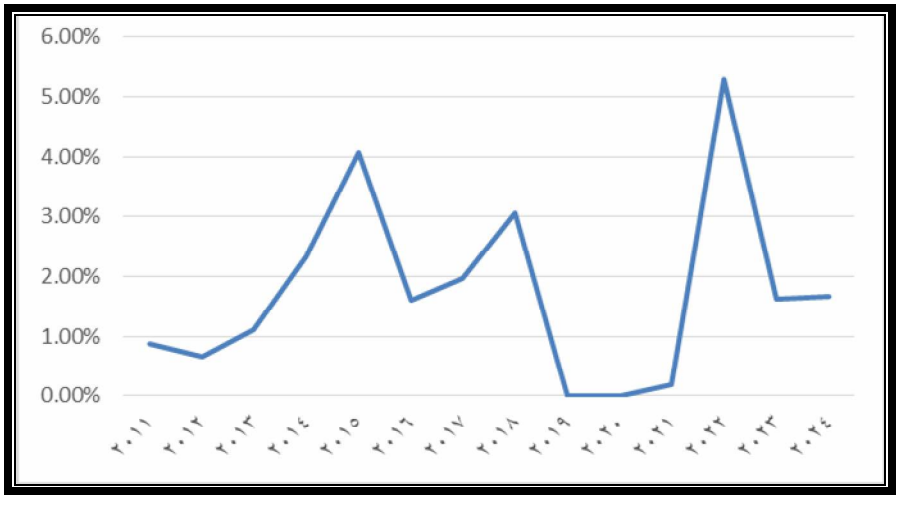

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (7)

شهدت معدلات التضخم في دولة الإمارات خلال الفترة 2011-2024 ومن خلال الجدول والشكل أعلاه مسارًا متقلبًا متذبذبا يعكس تفاعل الاقتصاد مع التطورات المحلية والعالمية، إذ بدأت الفترة بمستويات تضخم منخفضة ومستقرة تراوحت بين 0.88٪ عام 2011

و0.66٪ عام 2012، ثم ارتفعت قليلًا إلى 1.10٪ في 2013، مما دلّ على استقرار سعري دون ضغوط مؤثرة، ومع حلول 2014 و2015 سجل التضخم ارتفاعًا ملحوظًا بلغ 2.34٪ و4.07٪ على التوالي نتيجة تغيرات الأسعار والخدمات وبعض السياسات المحلية، قبل أن يعود إلى مستويات معتدلة في 2016 و2017 عند 1.61٪ و1.97٪، ثم يرتفع مجددًا إلى 3.06٪ في 2018 متأثرًا بتطبيق ضريبة القيمة المضافة. وفي 2019 و2020 شهدت الدولة انكماشًا سعريًا واضحًا بتسجيل معدلات تضخم سالبة بلغت -1.93٪ و-2.08٪ بسبب تباطؤ الأنشطة الاقتصادية وزيادة المعروض العقاري وتأثيرات جائحة كوفيد-19، ومع تعافي الاقتصاد تدريجيًا عاد التضخم إلى الإيجابية الضعيفة في 2021 عند 0.18٪، قبل أن يقفز إلى 5.29٪ في 2022 بفعل موجة التضخم العالمية الناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء واضطرابات سلاسل الإمداد. غير أن الإمارات استطاعت السيطرة على التضخم سريعًا، فعاد إلى مستويات معتدلة بلغت 1.63٪ في 2023 و1.66٪ في 2024، مما يعكس مرونة الاقتصاد وفعالية السياسات النقدية والمالية في احتواء الصدمات واستعادة الاستقرار السعري.

المطلب الثالث :التحول الرقمي للعمليات المصرفية وتطوير الأداء المصرفي في الإمارات

يشهد القطاع المصرفي في دولة الإمارات تطوراً متسارعاً في مجال التحول الرقمي، مدفوعاً بتبني أحدث التقنيات المالية وتوافر بنية تحتية رقمية متقدمة. وقد أسهم هذا التحول في تحسين كفاءة العمليات المصرفية وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للعملاء. كما عزز من تنافسية المصارف الإماراتية ودورها في دعم النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

أولا- التحول الرقمي للعمليات المصرفية في الإمارات

تمتلك الإمارات العربية متطلبات التحول الرقمي حيث أنها احتلت المرتبة 21 عالميا في سنة 2021 بالنسبة لثلاثة محاور (الخدمات الذكية، البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، رأس المال البشري)، وهي بذلك متقدمة بثمان مراتب عن سنة 2016، أما فيما يخص مؤشر الخدمات الذكية ضمن مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2020) فقد احتلت المرتبة الثامنة عالميا، أما بالنسبة لمؤشر النطاق العريض اللاسلكي فقد احتلت المرتبة الأولى عالميا، كما احتلت المرتبة الرابعة عالميا في الأمن السيبراني حسب تصنيف التنافسية الرقمية العالمية، وقد صنفت دولة الإمارات العربية في

المرتبة الأولى في العالم العربي في جميع المؤشرات السابقة. (هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، 2021: 9-14) تلعب أنظمة الدفع دوراً رئيسياً في استقرار أي نظام مالي ولذلك، يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتنظيم والإشراف على أنظمة الدفع التالية ذات الأهمية النظامية:

1- نظام تحويل الأموال في الإمارات العربية المتحدة (UAEFTS)

بدأ تشغيل النظام منذ العام 2001، ومنذ إطلاق الإصدار الثالث للنظام، التي تم إطلاقها في العام 2012، تم تحسين هذا النظام بشكل دوري بعد التشاور مع مجموعة العمل الاستشارية المخصصة له، والتي تضم مجموعة محددة من المؤسسات المشاركة، يسهل النظام تحويل الأموال بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الدولة عبر حساباتها لدى المصرف المركزي. ويتم ضمان كفاءة النظام وحوكمته من خلال الامتثال للمعايير واللوائح المحلية والدولية، بالإضافة إلى اللوائح المفصلة التي حددها المصرف المركزي في وثيقة قواعد النظام.

يوفر نظام الإمارات للتحويلات المالية معالجة كاملة مباشرة لطلبات الدفع عن طريق تمكين معالجة تنسيقات الرسائل المحددة باستخدام بروتوكول نقل الملفات الآمن، بالإضافة إلى ذلك، يسمح النظام بإدخال الرسائل باستخدام واجهة متصفح الويب، التي يطلق عليها اسم "بوابة المعاملات والاستعلام لنظام الإمارات للتحويلات المالية" والتي لا يمكن الوصول إليها إلا من قبل المشاركين، وهي مملوكة ومدارة من قبل البنك المركزي الإماراتي يُعد نظام التسوية الإجمالية الفورية (ARTGS) التابع للبنك المركزي الإماراتي (UAEFTS) نظاماً للتسوية الإجمالية الفورية وكما موضح في الجدول أدناه:

الجدول (8)

نظام التحويلات المالية –تحويلات العملاء في الإمارات للمدة(2011–2024)

السنة	القيمة (بالمليون درهم)	القيمة (بالألف درهم)
2011	240,050	7,187
2012	1,3	12,435
2013	2,1	17,336
2014	2,5	20,688
2015	2,6	25,407
2016	2,7	30,970
2017	2,9	36,866
2018	3,4	40
2019	3,2	43,2
2020	3,4	51
2021	3,9	61
2022	6,2	89
2023	6,1	89
2024	7,4	104

المصدر :المصرف المركزي الإماراتي،تقارير الاستقرار المالي لسنوات متعددة (2011–2024)

الشكل (9)

نظام التحويلات المالية – تحويلات العملاء في الإمارات للمدة (2011–2024)

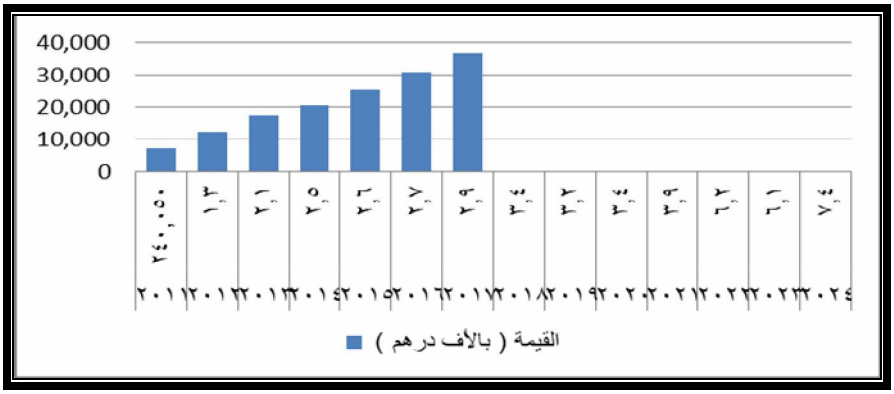

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(8)

من خلال الجدول رقم (8) تبين انه في عام 2011 بلغت تحويلات العملاء (240.050)،أما عام 2012 بلغ عدد التحويلات بين الأفراد (1.3) وبلغت في عام 2013 عدد التحويلات بين الأفراد (2.1) وعام 2014 بلغت بين العملاء ما قيمته (2,5)، أما تحويلات العملاء فبلغت (2,6) في عام 2015 حيث بلغ النظام جاهزيته الكاملة بنسبة 100% بينما بلغت قيمة التحويلات بين العملاء (2.7) في عام 2016 وفي عام 2017

بلغت التحويلات بين العملاء ما قيمته (2.9)، بينما بلغ عدد عمليات التحويل من عميل إلى عميل (43.2) مليون معاملة في عام 2018 في عام 2019 بلغت عدد التحويلات بين العملاء (3,2)، في عام 2020 سجل النظام 51 مليون معاملة بقيمة 3.4 تريليون درهم لتحويلات الأفراد + 8.1% و-3.3 على التوالي مقارنة بالعام الماضي، أما في عام 2021 قام بمعالجة 61 مليون معاملة تحويل للأفراد بقيمة 3.9 مليون درهم إماراتي بزيادة قدرها 19.2% في الحجم و13.9% في القيمة مقارنة بالعام السابق، بلغ عدد المعاملات التي تمت معالجتها من خلال النظام 89.5 مليون معاملة بقيمة 6.2 تريليون درهم تقريباً لحوالات الأفراد زيادة مقارنة بالعام الماضي بنسبة 20.1% في عدد المعاملات و 25.4% في قيمتها. عالج النظام 74.5 مليون معاملة في العام 2022، بقيمة 4.9 مليون درهم لتحويلات الأفراد، بزيادة قدرها 23.1% في الحجم. وزيادة في القيمة بنسبة 26.9% مقارنة بالعام 2021، سجل النظام 89.5 مليون معاملة بقيمة 6.14 مليون درهم لتحويلات الأفراد في عام 2023، بزيادة قدرها 20% في الحجم و25% في القيمة مقارنة بعام 2023. وفي 2024 عالج النظام ما مجموعه 109.7 مليون معاملة تحويلات للأفراد بقيمة 7.4 مليون درهم، مما يثبت ارتفاع عدد المعاملات بنسبة 22.57% وارتفاع القيمة بنسبة 20.63% مقارنة بالعام السابق.

الجدول (9)

نظام التحويلات المالية – التحويلات المؤسساتية في الإمارات للمدة(2011-2024)

السنة	القيمة (بالمليون درهم)	القيمة (بآلاف درهم)
2011	8,226,410	1,725
2012	5,953,779	780
2013	6,024,287	371
2014	6,242,099	411
2015	6,518,087	413
2016	7,137,118	433
2017	6,857,108	447
2018	6.8	500
2019	7.5	447
2020	5.7	459
2021	5.7	537
2022	7.8	634
2023	11	674
2024	12.5	757

المصدر : المصرف المركزي الإماراتي ، تقارير الاستقرار المالي للسنوات (2011-2024)

الشكل (10)

نظام التحويلات المالية – التحويلات المؤسساتية في الإمارات للمدة (2011-2024)

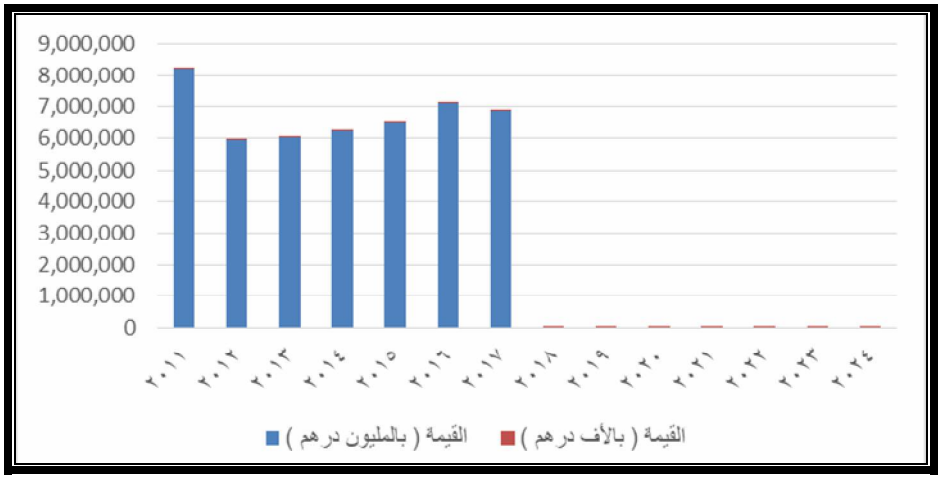

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(9)

خلال الجدول رقم(9) في عام 2011 وحده، عالج النظام 8 مليون درهم إماراتي، بزيادة قدرها 11% في حجم المعاملات تحويلات بين المؤسسات في عام 2012 بلغ عدد التحويلات بين المؤسسات (8.2) مليون درهم .

في عام 2013 عالج النظام ما يقرب من 20 مليون معاملة بقيمة تزيد عن 8.3 تريليون درهم إماراتي حيث بلغت التحويلات بين المؤسسات (6.0) مليون درهم ، أما في عام 2014 ازدادت قيمة التحويلات بين المؤسسات (6,2) مليون درهم. بلغ النظام جاهزية كاملة بنسبة 100 في عام2015 وبلغ إجمالي عدد التحويلات المصرفية حوالي 413 ألف تحويل بقيمة (6.5) مليون درهم إماراتي بين المؤسسات، وسجل حجم التحويلات زيادة طفيفة بنسبة0.7% مقارنة بالعام السابق،.استمر النظام (UAEFTS) في العمل بسلاسة تامة خلال عام 2016 بنسبة توافر كاملة. وبلغ إجمالي عدد التحويلات بين البنوك حوالي 433 ألف تحويل، بقيمة إجمالية قدرها(7.1) مليون . أظهرت زيادة طفيفة بنسبة 4.84% عن العام السابق، بينما كانت قيمة المعاملات الإجمالية أعلى بنسبة 9.49 عن العام السابق . خلال عام 2017 حيث بلغت نسبة توافره 100% وبلغ إجمالي عدد التحويلات بين البنوك حوالي 447 ألف تحويل بقيمة إجمالية قدرها(6.9) مليون درهم إماراتي، وسجل حجم التحويلات زيادة طفيفة بنسبة 3.2 مقارنة بالعام السابق، بينما انخفضت قيمة المعاملات الإجمالية بنسبة 3.9% مقارنة بالعام السابق. وقد استمر هذا النظام بالعمل بنسبة توفر 100% خلال عام 2018، وارتفع عدد المعاملات التي تمت عبر هذا النظام بنسبة 17.0% على أساس سنوي لتبلغ 43.7 مليون معاملة. كما ارتفعت قيمة المعاملات بنسبة 2.8% على أساس سنوي لتبلغ

10 تريليون درهم مقارنة بنمو سلبي بنسبة 0.8% خلال 2017 بلغ عدد عمليات التحويل من بنك إلى بنك عبر نظام الإمارات لتحويل الأموال حوالي 0.5 مليون، بمبلغ قدره (6.8) مليون درهم. شهد النظام نمواً مبشراً للسنة العاشرة على التوالي، بما في ذلك معاملات الدفع بين البنوك ومعاملات الدفع بين المستهلكين. وفي 2019، ارتفع العدد الإجمالي للمعاملات بنسبة 9.0% من 43.7 مليون إلى 47.49 مليون والقيمة بنسبة 10% من 10 تريليون درهم إلى 11 تريليون درهم وبلغ عدد التحويلات فيما بين البنوك حوالي 477 ألفاً، بقيمة 7.5 تريليون درهم.في عام 2020 بلغ أداء التحويلات المؤسسية 459,000 عملية تحويل بقيمة 5.7 تريليون درهم 3.9%-1 و-23% على التوالي مقارنة بالعام الماضي.

في عام 2021 قام النظام ب 537 ألف معاملة تحويل للمؤسسات بقيمة 5.7 تريليون درهم إماراتي بزيادة قدرها 17.1% في الحجم وانخفاض قدره 0.3% في القيمة مقارنة بالعام الماضي. في 2022 ارتفع حجم وقيمة معاملات نظام التحويلات المالية في الإمارات العربية المتحدة بنسبة 7% تقريباً، ليصل إلى 70.5 مليون معاملة بقيمة 108 مليار درهم إماراتي، مقارنة بـ 66 مليون معاملة بقيمة 101 مليون درهم إماراتي في عام 2021. وبلغ حجم التحويلات المؤسسية 634,000 تحويلة، بقيمة 7.8 مليون درهم في عام 2022، أي ما يمثل زيادة قدرها 17.9% من حيث الحجم و36.2% في القيمة مقارنة بالعام 2021. بينما بلغ مجموع التحويلات المؤسسية 674,000 عملية تحويل بقيمة 11 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2023، بزيادة سنوية على أساس سنوي قدرها 6.44% في الحجم و 41.31% في القيمة.بلغت التحويلات المؤسسية في عام 2024 757,000 معاملة، بقيمة 12.5 مليون درهم مسجلة نمواً بنسبة 12.37% في الحجم و 13.37% في القيمة مقارنة بالعام السابق. يتضح من التطور الزمني لأداء نظام الإمارات لتحويل الأموال(UAEFTS)أن التحول الرقمي لعب دورًا محوريًا في رفع كفاءة النظام المالي، من خلال الزيادة الكبيرة في عدد المعاملات ولاسيما تحويلات الأفراد، وتحقيق جاهزية تشغيلية كاملة، وتوسيع قاعدة المستخدمين، وأسهم هذا التحول في تعزيز الشمول المالي، وتقليل الاعتماد على النقد، وتحسين سرعة وأمان التحويلات، بما انعكس إيجابًا على الاستقرار المالي وجودة الخدمات المصرفية.

2-نظام مقاصة الشيكات المصورة (ICCS)

قدم المصرف المركزي نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها في العام 2008. ويهدف النظام إلى السماح باقتطاع قيمة الشيكات (رقمنة الشيكات الورقية إلى نموذج إلكتروني

للتسوية) عند نقطة قبولها، مع توفير آلية دفع آمنة وفعالة وقوية في دولة الإمارات العربية المتحدة. تم إطلاق نظام ICCS في يوليو 2008 ويتميز بخاصية اختصار الشيكات والتسوية أي التسوية في نفس يوم صرف الشيك يُقلل نظام المقاصة والتسوية الإلكتروني (ICCS) من اعتماد البنية التحتية للدفع على التداول المادي للأوراق، مما يُسهّل دورات المقاصة والتسوية الأقصر. كما يُسهّل تحصيل الأموال بشكل أسرع.

الجدول (10)

نظام مقاصة الشيكات الالكتروني CCSللمدة(2011-2024)

السنة	القيمة (بالمليون درهم)	القيمة (بالألف درهم)
2011	1,2	28,500
2012	1,1	29,148
2013	1,3	30,724
2014	1,6	32,140
2015	1,6	32,570
2016	51,5	31,365
2017	1,5	30,52
2018	104	28
2019	103	27
2020	105	22,3
2021	101	22,1
2022	1,27	22,7
2023	1,31	22,4
2024	1,38	23,45

المصدر : المصرف المركزي الإماراتي ، تقارير الاستقرار المالي للسنوات (2011-2024)

الشكل (11)

نظام مقاصة الشيكات الإلكتروني ICCS

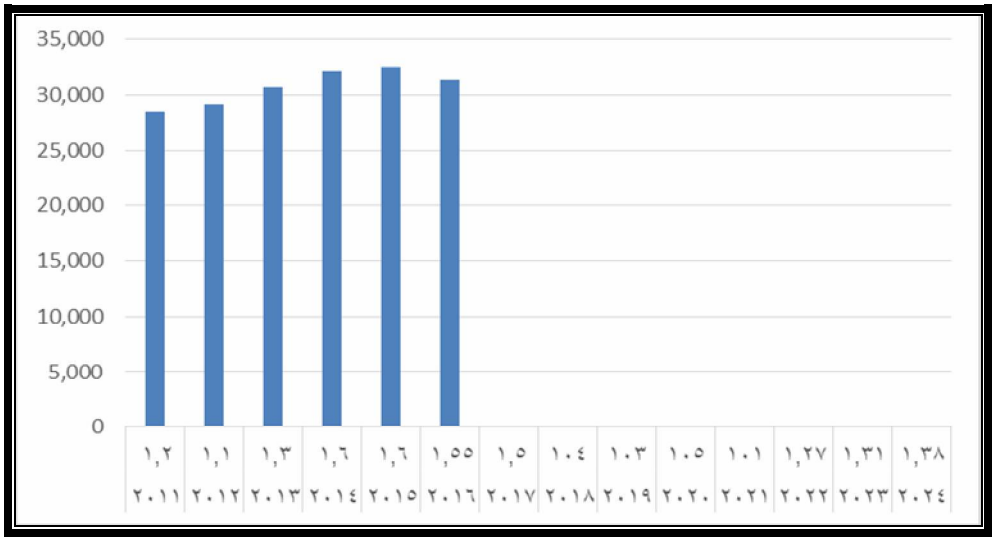

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(10)

من خلال الجدول رقم(10) في عام 2011 عالج النظام 8.6 مليون معاملة وسوى ما قيمته 1.2 تريليون درهم إماراتي في عام 2012 سوى ما قيمته (101). في عام 2013 قام النظام بصرف ما يقارب 30 مليون شيك بقيمة 1.3 مليون درهم إماراتي في عام 2014 قام بمعالجة ما قيمته (1,6) مليون درهم . أما في عام 2015 أيضا كانت القيمة (1.6) . في عام 2016 ارتفعت قيمة الشيكات المقدّمة عبر النظام بنسبة 31 بينما زادت نسبة الشيكات المرتجعة من 4.2 إلى 4.8.وكانت قيمة (1,55) في عام 2017 انخفضت قيمة الشيكات المقدمة عبر النظام بنسبة 3.9% بينما انخفضت نسبة الشيكات المرتجعة من 4.6% إلى 4.4% وكانت المبالغ ما قيمته (1,5). في سنة 2018، شهد نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها تراجعاً في حجم وقيمة الشيكات مقارنة بسنة 2017. فقد تراجع عدد الشيكات المقدمة بنسبة 6.6% على أساس سنوي ليصل إلى 28 مليون شيك، بينما تراجعت القيمة بنسبة 9.1% على أساس سنوي لتصل إلى 1.4 تريليون درهم. وتظل قيمة وحجم الشيكات المقدمة كبيرة ولكنها تشهد تراجعاً للسنة الرابعة على التوالي، ما يشير إلى وجود تحول تدريجي في أساليب الدفع المفضلة . استمر نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها في العمل في 2019 ولكن بقدر أقل من حجم وقيمة الشيكات مقارنة بعامي 2018 و2017، وهو ما يتماشى مع الهدف الاستراتيجي للمصرف المركزي لتعزيز المدفوعات غير النقدية. وانخفض عدد الشيكات المقدمة بنسبة 4.0% من 28.0 مليون إلى 27.0 مليون، بينما انخفضت القيمة بنسبة 6.0% على أساس سنوي مقارنة بعام 2018 من 1.4 تريليون درهم إلى 1.3 تريليون

درهم.في عام 2020 نفذ نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها بين البنوك المشاركة 22.3 مليون شيك بقيمة 1.0 تريليون درهم (17%- و-18%) مقارنة بالعام الماضي على التوالي. قام بمعالجة 22.1 مليون شيك في عام 2021، بقيمة 1.1 تريليون درهم إماراتي. وعلى الرغم من انخفاض عدد الشيكات المقاصة بنسبة 0.8% في عام 2021، إلا أن قيمتها الإجمالية ارتفعت بنسبة 9.3% مقارنة بالعام السابق، تم تقديم ما مجموعه 22.9 مليون شيك بقيمة 1.31 تريليون درهم إلى نظام مقاصة صور الشيكات (ICCS) في عام 2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 1.11% في الحجم و3.14% في القيمة مقارنة بعام 2022 قام النظام بمعالجة 22.7 مليون شيك بقيمة 1.27 تريليون درهم إماراتي، بزيادة قدرها 2.5٪ و 11.6٪ مقارنة بالعام الماضي، على التوالي. وقد عالج نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها في عام 2024 ما مجموعه 23.45 مليون شيكا، بقيمة 1.38 تريليون درهم، مسجلا نموا بنسبة 2.23% في عدد المعاملات و 5.33% في القيمة مقارنة بالعام السابق.وعليه نود ان نوضح ان تطور نظام مقاصة الشيكات في الإمارات العربية المتحدة كان انتقالاً من النمو إلى التراجع النسبي في عدد وقيمة الشيكات، حيث كان الارتفاع في السنوات الأولى نتيجة توسع النشاط الاقتصادي والاعتماد على الشيكات، أما الانخفاض منذ 2017 فيعود إلى توجه مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي نحو تعزيز المدفوعات الرقمية وتقليل الأدوات الورقية، كما ساهمت جائحة كورونا في تسريع هذا التراجع، وفي المقابل، يعكس ارتفاع القيم لاحقاً استخدام الشيكات في المعاملات الكبيرة فقط، مع انتقال العمليات الصغيرة إلى الوسائل الإلكترونية.

3-نظام تبادل أجهزة الصراف الآلي الوطني (UAESWITCH)

أدخل المصرف المركزي نظام مقسم الإمارات الإلكتروني في العام 1996 لربط شبكة أجهزة الصرف الآلي (ATM) بين جميع البنوك في دولة الإمارات، مما يتيح لعملاء البنوك المختلفة استخدام كافة أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع في الدولة. يتيح نظام "الإمارات سويتش"، لحاملي البطاقات الحصول على الخدمات من أجهزة الصراف الآلي في جميع أنحاء منطقة الخليج.

الجدول (11)

مقسم الإمارات الالكتروني للمدة (2011-2024)

السنة	القيمة (بالألف درهم)	القيمة (بالمليون درهم)
2011	59,168	82,708
2012	63,698	88,930
2013	70,227	99,867
2014	79,430	114,460
2015	88,532	128,150
2016	92,402	132,629
2017	95,611	137,425
2018	92	131,9
2019	86	122
2020	66	108,5
2021	66	101
2022	70	108
2023	74	120
2024	94,3	148,9

المصدر :المصرف المركزي الإماراتي ،تقارير الاستقرار المالي للسنوات (2011-2024)

الشكل (12)

مقسم الإمارات الإلكتروني

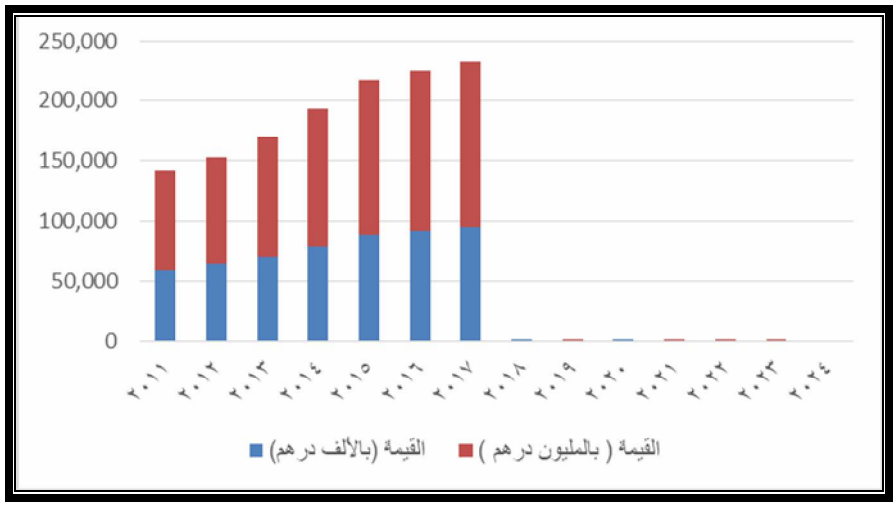

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (11)

من خلال الجدول رقم(11) يتبين ان النظام عالج النظام معاملات ما قيمته (82) مليون درهم إماراتي في عام 2011. وفي عام 2012 عالج النظام (88) مليون درهم إماراتي وفي عام 2013 نفذ النظام ما يقارب 90 مليون معاملة، وصرف حوالي 106 مليارات درهم

إماراتي نقداً وعالج ما يقرب (99) مليون درهم إماراتي وفي عام 2014 عالج النظام ما قيمته (114) مليون درهم إماراتي . أما في عام 2015 فبلغت ما قيمته (128) مليون درهم . لقد ازداد استخدام الشبكة على مر السنين بحيث بلغ حجم المعاملات الشهرية خلال عام 2016 أكثر من 1.7 مليون استعلام عن الرصيد و 2.9 مليون عملية سحب نقدي بقيمة 132.6 مليون. وشهدت قيمة عمليات السحب النقدي عبر مقسم الإمارات الإلكتروني نموا بنسبة 0.2% على أساس سنوي بواقع 137.4 مليون درهم مقارنة بنمو سنوي بنسبة 3.0% في 2017 ، ظل نمو عمليات السحب النقدي عبر مقسم الإمارات الإلكتروني ثابتا ومعتدلا في 2018 مقارنة بالسنة الماضية. وشهدت قيمة عمليات السحب النقدي عبر مقسم الإمارات الإلكتروني نموا بنسبة 0.2% على أساس سنوي بواقع 131.9 مليار درهم مقارنة بنمو سنوي بنسبة 3.0%. ظل نمو السحوبات النقدية من خلال نظام المقسم الإلكتروني في دولة الإمارات مستقرا ولكنه تراجع في عام 2019، فقد انخفضت عدد عمليات السحب النقدي من خلال نظام المقسم الإلكتروني في دولة الإمارات بنسبة 7.0% على أساس سنوي من 92 مليون إلى 86 مليون. وفي الوقت ذاته، انخفضت قيمة السحوبات بنسبة 8.0% من 132 مليار درهم إلى 122 مليون درهم. شهد حجم وقيمة معاملات نظام المقسم الإلكتروني في دولة الإمارات انخفاضاً بشكل طفيف، مسجلاً 66 مليون معاملة بقيمة 108.5 مليار درهم في عام 2022. ظل حجم وقيمة معاملات منصة الإمارات للتحويلات المالية مستقراً عند حوالي 66 مليون معاملة بقيمة 101.4 مليار درهم إماراتي في عام 2021، ارتفع حجم وقيمة معاملات نظام التحويلات المالية في الإمارات العربية المتحدة بنسبة 7% تقريباً، ليصل إلى 70.5 مليون معاملة بقيمة 108 مليار درهم إماراتي، مقارنة بـ 66 مليون معاملة بقيمة 101 مليار درهم إماراتي في عام 2021. في عام 2023 ارتفع حجم نظام مقسم الإمارات الإلكتروني بنسبة 4.5% تقريباً، ليصل إلى 74.2 مليون معاملة بقيمة 120 مليار درهم، مقارنة بـ 70.9 مليون معاملة بقيمة 108 مليار درهم في العام الماضي. في 2024 سجل نظام مقسم الإمارات الإلكتروني زيادة بنسبة تقارب 27% في عدد المعاملات وقيمتها، حيث بلغ عدد المعاملات 94.3 مليون معاملة بقيمة 148.9 مليار درهم، مقارنة بـ 74.2 مليون معاملة بقيمة 120 مليار درهم في العام السابق.

4-نظام حماية الأجور (WPS)

بدأ المصرف المركزي بتنفيذ نظام الإمارات لحماية الأجور منذ العام 2009 لتلبية أهداف وزارة العمل (المعروفة حالياً باسم وزارة الموارد البشرية والتوطين). ويسعى نظام الإمارات لحماية الأجور إلى توفير آلية آمنة وفعالة وقوية لتبسيط عملية دفع الأجور للموظفين في الوقت المناسب من قبل أصحاب العمل. منذ إطلاقه، تم اعتماد النظام من قبل العديد من الهيئات المختلفة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الجدول (12)

نظام حماية الأجور WPS للمدة (2011-2024)

السنة	القيمة (بالألف درهم)	القيمة (بالمليون)
2011	34,597	112,677
2012	38,402	126,791
2013	40,806	146,905
2014	43,572	170,671
2015	47,754	195,254
2016	50,898	210,895
2017	52,939	218,987
2018	53	230
2019	56	240
2020	52	208
2021	46,1	212
2022	55	249
2023	5,9	29,601
2024	601	34,101

المصدر:المصرف المركزي الإماراتي ،تقارير الاستقرار المالي للسنوات (2011-2024)

الشكل (13)

نظام حماية الأجور WPS

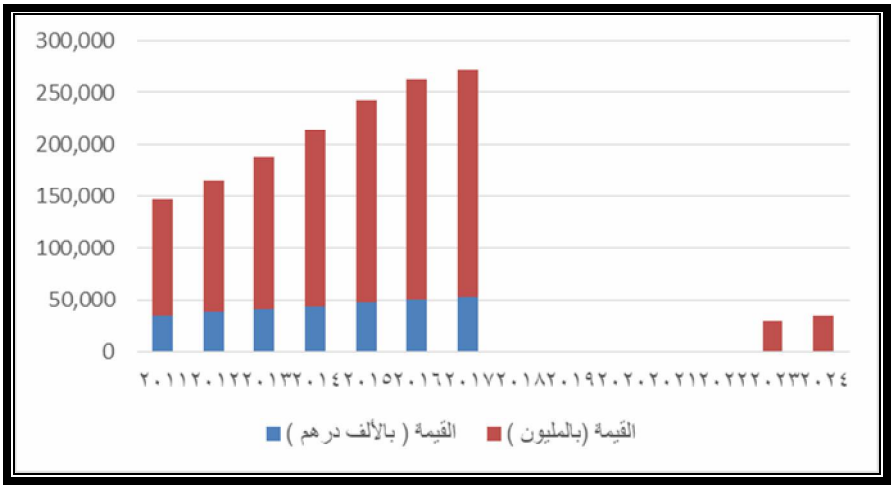

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (12)

من خلال الجدول رقم (12) يوضح انه شهد نظام حماية الأجور في دول الإمارات توسعا ملحوظا منذ انطلاقه،إذ ارتفعت قيمة المعاملات تدريجيا من نحو 112 مليون عام 2011 إلى 147 مليون عام 2013 ثم إلى 70 مليون عام 2015 مع تزايد الاعتماد على النظام . واستمر الاستخدام في النمو حيث تجاوز عدد المعاملات 52 مليون معاملة عام 2017 وبلغت قيمتها 230 مليون عام 2018 لترتفع إلى 240 مليون عام 2019، وفي عام 2020 تراجعت قيمة مدفوعات الرواتب إلى 208 مليون نتيجة تداعيات جائحة كورونا وانخفاض عدد الموظفين المسجلين إلى نحو 4.1 مليون موظف إلا إن النظام عاد إلى النمو في السنوات اللاحقة إذ بلغت قيمة المدفوعات 212 مليون عام 2021 ثم ارتفعت إلى 249 عام 2022 مع زيادة عدد الموظفين إلى 5.2 مليون، واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في 2023 –2024 حيث ارتفعت القيمة إلى 296 مليون ثم إلى 34.1 مع زيادة عدد الموظفين المسجلين إلى 6.1 مليون موظف وارتفاع عدد الشركات المشاركة في النظام،كما موضح في شكل رقم(13) حيث تعكس هذه التطورات الدور المتزايد لنظام حماية الأجور كأحد تطبيقات التحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي إذ أسهم في تعزيز كفاءة دفع الرواتب وتوسيع الشمول المالي،ورفع مستويات الشفافية والامتثال فضلا عن دعم استقرار المدفوعات وتحسين جودة التمويل المصرفي.

5-نظام الخصم المباشر في الإمارات العربية المتحدة (UAEDDS)

قدم المصرف المركزي نظام الإمارات للخصم المباشر في العام 2012، لتوفير منصة لعملاء البنوك لتسديد المدفوعات تلقائياً والوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك الخاصة بهم أو إلى أي بنك أو مؤسسة مالية أخرى، بالإضافة إلى مزودي الخدمات والجهات الخارجية. تعد هذه الطريقة آمنة ومريحة لتسديد الدفعات، وهي مناسبة ومثالية للدفعات المنتظمة بمبالغ ثابتة أو متغيرة مثل فواتير الخدمات ودفعات التأمين وسداد أقساط الرهن العقاري أو القروض والاشتراكات.

الجدول (13)

نظام الخصم المباشر UAEDDS للمدة (2011-2024)

السنة	القيمة (بآلاف درهم)	القيمة (بالمليون درهم)
2013	9	26
2014	795	2,286
2015	2,740	11,137
2016	5,462	24,411
2017	9197	39,407
2018	13,4	57
2019	16,0	61
2020	15,2	70
2021	13,9	79
2022	13,3	86
2023	17,8	106,9
2024	15,7	114,2

المصادر : المصرف المركزي الإماراتي ،تقرير الاستقرار المالي ، التقرير السنوي ، التقرير الاقتصادي

الشكل (14)

نظام الخصم المباشر UAEDDS

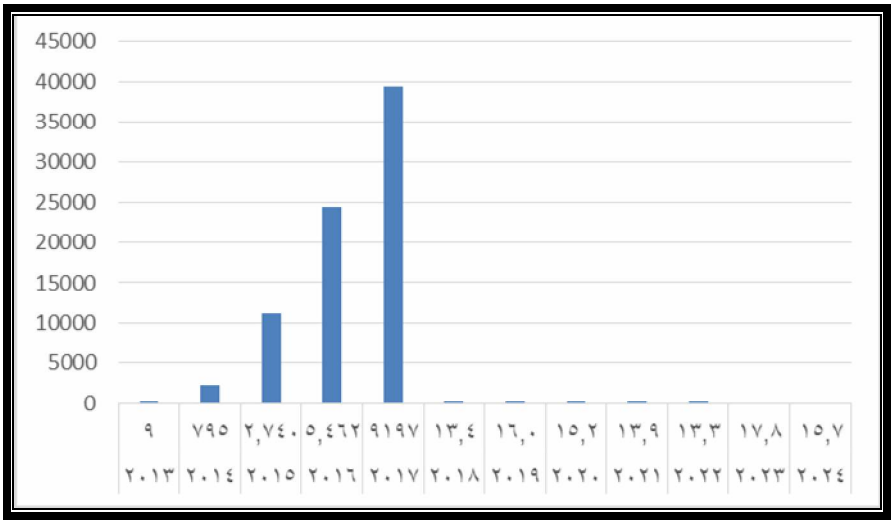

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(13)

ارتفع عدد المطالبات المقدمة إلى الضعف في عام 2016 ليصل إلى حوالي 24.4 مليون مع ارتفاع نسبة المطالبات المرفوضة أيضاً إلى حوالي 45%. ارتفع حجم المطالبات المقدمة بنسبة 61% في عام 2017 ليصل إلى حوالي 39.4 مليون درهم إماراتي. عالج نظام الإمارات للخصم المباشر 13.4 مليون مطالبة قدمت خلال عام 2018، بلغت قيمتها 57 مليار درهم. وهذه زيادة بنسبة 45.4% في الحجم وزيادة بنسبة 45.1% في القيمة مقارنة بالسنة الماضية. ويعكس النمو في الحجم والقيمة الزيادة المستمرة في استخدام معاملات الخصم المباشر في دولة الإمارات.،حقق النظام نموا مبشرا في 2019 بلغ 17.0% مقارنة بعام 2018 فيما يتعلق بإجمالي عدد المطالبات المقدمة من 13.4 مليون إلى 16.0 مليون، وبلغ 7.0% من حيث القيمة من 57 مليار درهم إلى 61 مليار درهم. ويعكس النمو في الحجم والقيمة الاستخدام المتزايد لبطاقات الخصم المباشر في دولة الإمارات.في عام 2020 أجرى نظام الخصم المباشر في دولة الإمارات 15.2 مليون معاملة بقيمة 70 مليون درهم، وكانت قريبة من حجم وقيمة المعاملات في العام الماضي،في عام 2021 نفذ 13.9 مليون معاملة بقيمة 79 مليار درهم إماراتي، بانخفاض قدره 9% في عدد المعاملات لعام 2021، بينما زادت قيمتها بنسبة 13% لعام 2022. أجرت الشركة 13.3 مليون معاملة بقيمة 86 مليار درهم إماراتي في عام 2022، بانخفاض قدره 4.2% في عدد المعاملات، بينما زادت قيمة المعاملات بنسبة 9.4%. نفذ نظام الإمارات للخصم المباشر 17.8 مليون معاملة بقيمة 106.9 مليار درهم في العام 2023 بزيادة بنسبة 34% في عدد المعاملات، في حين ارتفعت

قيمة المعاملات بنسبة 23.7%. نفذ نظام الإمارات للخصم المباشر 15.7 مليون معاملة بقيمة 114.2 مليار درهم، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 12% في عدد المعاملات، في حين ارتفعت قيمة المعاملات بنسبة 6.8% في 2024.

يعكس تطور نظام الخصم المباشر في الإمارات العربية المتحدة نمواً هيكلياً متسارعاً في الاعتماد على المدفوعات الآلية، إذ تعود القفزات الكبيرة في 2016–2018 إلى توسع استخدام الخصم المباشر في سداد الالتزامات الدورية وتعزيز البنية الرقمية، واستمر النمو في 2019 بدعم توجهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي نحو تقليل النقد، بينما يعكس التراجع النسبي في 2020–2022 تأثير الجائحة وإعادة هيكلة أنماط الإنفاق ،أما الارتفاع القوي في 2023 فيرتبط بالتعافي الاقتصادي وتسارع التحول الرقمي، في حين يشير انخفاض العدد مقابل ارتفاع القيمة في 2024 إلى زيادة متوسط المعاملة، ما يعكس انتقال النظام نحو معاملات أكبر وأكثر كفاءة واعتماداً على الأدوات الإلكترونية.

المبحث الثالث:

العلاقة المكملة مابين التحول الرقمي والشمول المالي وجودة التمويل المصرفي في العراق والإمارات

تمهيد

يعبر الشمول المالي عن مدى وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى أكبر عدد ممكن من السكان، وبات هذا الموضوع من الأهداف الإستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسات المالية الدولية منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة التحالف الدولي للشمول المالي التي مقرها ماليزيا وتضم عضوية (94) دولة من بينها (5) دول عربية وهي (مصر،الأردن، الجزائر، المغرب، لبنان)، العراق ليس من الأعضاء الأساسيين حالياً فيه بحسب البيانات المتاحة، لكنه يشارك في مبادرات إقليمية للشمول المالي عبر المؤسسات العربية والدولية،فضلاً عن اهتمام البنوك المركزية بحتمية تعزيز الشمول المالي على المستوى المحلي.(تقرير الاستقرار المالي،2016: 75)

المطلب الأول: واقع الشمول المالي في العراق

إن البنك المركزي العراقي أسهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي في العراق من خلال مبادرات عديدة منها مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة برصيد (1) ترليون دينار والمشاريع الكبيرة برصيد (5) ترليون دينار التي بدء العمل بها منذ عام 2015، والهدف منها توفير التمويل لأكبر شريحة ممكنة من السكان وزيادة التشغيل وتقليل الفقر في العراق، وسعي البنك المركزي العراقي إلى تطوير أنظمة الدفع وتسوية المبادلات الإلكترونية من خلال تطوير آليات دفع الرواتب لموظفي دوائر الدولة والمتقاعدين إلكترونياً، إذ أن معظم الموظفين في دوائر الدولة يستلمون رواتبهم من خلال بطاقة كي كارت فضلاً عن مساهمة البنك المركزي في توطين الرواتب التي بدأها مع موظفي البنك المركزي العراقي بمشاركة عدد من المصارف الخاصة عن طريق توفير أجهزة الدفع الآلي (ATM)، وكذلك تشجيع البنك المركزي المصارف العامة والخاصة على فتح المزيد من الفروع لتوفير الخدمات المالية إلى أكبر شريحة ممكنة من المجتمع وشمولهم ضمن النظام المالي الرسمي، ومن أهم المبادرات الأخرى التي يسهم بها البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق في العامين 2015 و 2016 هي الآتي:

1- تفعيل عمليات الدفع الإلكتروني لاستحصال مستحقات الوزارات والدوائر الحكومية.

2- ترخيص شركتي محفظة زين العراق وآسيا حوالة لخدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال.

3- ترخيص شركة الطيف للتحويل المالي للعمل بصفة مزود خدمة دفع إلكتروني إصدار البطاقات).

4- تطوير الأسواق المالية بواسطة تفعيل السوق الثانوية عن طريق اقتناء نظام المتاجرة Trading System

5- تنفيذ نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد IBCS.

6- مشروع توطين رواتب موظفي الدولة لدى المصارف الحكومية والخاصة.

7- ترخيص شركة العرب لتكنولوجيا المعلومات للعمل كمزود خدمة دفع الكتروني (مصدر، محصل ، معالج).

8- ترخيص شركة بوابة العراق للدفع الالكتروني للعمل بصفة مزود خدمة دفع إلكتروني (مصدر، محصل، معالج).(تقرير الاستقرار المالي،2016: 75-76)

توجد مؤشرات عديدة تستخدم لقياس مستوى الشمول المالي في الدول، و لكن سيتم الاعتماد هنا على مؤشرين أساسيين لقياس مستوى الشمول المالي في العراق و ستكون اللبنة الأساسية لقياس مستوى الشمول المالي في العراق من خلال :

1- مستوى الوصول للخدمات المالية الذي يعبر عن قدرة الأفراد للوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من المؤسسات المالية الرسمية.

2- استخدام الخدمات المالية الذي يعبر عن أداء مؤسسات الوساطة المالية وقدرتها على توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

إن كل مؤشر من هذه المؤشرات يعتمد على متغيرات قابلة للقياس علماً أنه لا يوجد اتفاق على عدد ونوع المتغيرات المستخدمة في قياس الشمول المالي.

أولاً: مؤشر مستوى وصول الخدمات المالية:

يقيس هذا المؤشر انتشار الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي، ونقاط البيع وأنظمة الدفع والتسوية، والدفع عبر الموبايل، إذ أن توفر البنية التحتية السليمة للقطاع المالي له أهمية كبيرة في تعزيز الشمول المالي من طريق تحسين كفاءة التمويل ووصول الخدمات المالية والمصرفية إلى شرائح المجتمع كافة، يعتمد هذا المؤشر على مجموعة من المتغيرات :

1 – الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية :

تعد المصارف من أهم المؤسسات التي من طريقها يتم زيادة الشمول المالي وتنفيذ أهداف السياسة النقدية وإيصال الخدمات المالية إلى الجمهور، لذلك فإنّ الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية تعنى بعدد فروع المصارف داخل الاقتصاد.(تقرير الاستقرار المالي،2020: 151)

إن الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية مستمران بالمحافظة على مستوييهما المنخفضين في العراق، إذ أن حجم الانتشار المصرفي في العراق لم يتغير كثيراً في السنوات الماضية،وكما موضح في:

الجدول (14)

الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق للمدة (2011–2024)

السنة	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
2011	35.9	2.78
2012	34.9	2.89
2013	33.7	2.96
2014	29.9	3.34
2015	30.4	3.28
2016	35.5	.812
2017	44	2.29
2018	44.16	2.26
2019	44.25	2.25
2020	45.06	2.21
2021	45.51	2.2
2022	27.25	3.67
2023	38.54	2.59

*الكثافة المصرفية= $\frac{\text{عدد الفروع}}{\text{عدد السكان(ألف نسمة)}}$

*الانتشار المصرفي= $\frac{\text{عدد الفروع}}{\text{عدد السكان (100000) نسمة}}$

المصادر :

1. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث،البنك المركزي العراقي ،تقارير الاستقرار المالي للسنوات (2011–2023)

الشكل (15)

الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق للمدة (2011 – 2024)

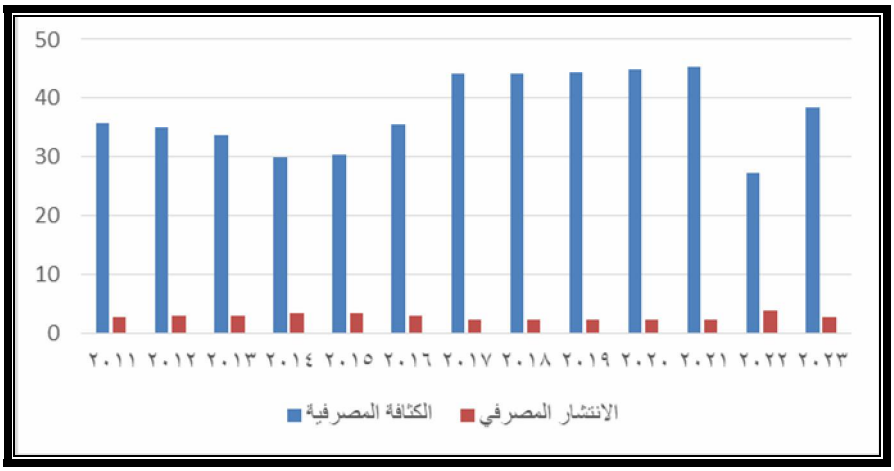

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (14)

أصبحت النسبة (2.81%) في عام 2016، أي ما يقرب من (3) فروع لكل (100) ألف نسمة، في حين كانت هذه النسبة (3.28%) عام 2015 و إن الانخفاض في عام 2016 مقارنة بعام 2015 نتيجة لانخفاض عدد فروع المصارف من (1213) عام 2015 إلى (1068) في عام2016، إن هذا الانخفاض يعكس بشكل عام عدم وجود العدد الكافي من فروع المصارف مقارنة بحجم سكان العراق المتزايد، وأن العراق بحاجة إلى فروع مصرفية أكثر بغية وصول الخدمات المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من السكان، استناداً إلى هذا المؤشر فإنّ الخدمات المصرفية تكون أكثر انتشاراً عندما تزداد هذه النسبة.(تقرير الاستقرار المالي،2016: 78)، أنّ الانتشار المصرفي أثناء عام 2017 لم يتغير كثيراً عن عام 2016، إذ انخفض الانتشار المصرفي إلى (2.29) بنسبة انخفاض (0.8%) عن عام 2016، أي ما يقارب (3) فروع لكل (100) ألف نسمة، يعود ذلك إلى انخفاض عدد فروع المصارف من 866 عام 2016 إلى (844) في عام 2017، بنسبة انخفاض 2.5-% وانخفاض عدد السكان بنسبة (19%)، وهذا الانخفاض يعكس بصورة عامة عدم وجود العدد الكافي من فروع المصارف مقارنة بحجم سكان العراق، وأن العراق بحاجة إلى فروع مصرفية أكثر بغية وصول الخدمات المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من السكان.(تقرير الاستقرار المالي: 2017)، أما مؤشر الكثافة المصرفية المقاس بعدد السكان(ألف نسمة) لكل فرع فهو الآخر لم يتغير كثيراً في العراق أثناء المدة (2010-2016)، فقد بقي محافظاً على نسبة أكثر من (30) ألف نسمة للفرع الواحد وهذه النسبة ما تزال منخفضة في العراق مقارنة مع لبنان على سبيل المثال إذ بلغت الكثافة المصرفية (4.6) ألف شخص لكل فرع في عام 2006 (تقرير الاستقرار المالي،2016: 79). أثناء عام 2017 فقد بقي محافظاً على نسبة أكثر من (30) ألف نسمة للفرع الواحد إذ بلغ (44) ألف نسمة لكل فرع بنسبة ارتفاع قليلة جداً بلغت (0.6) يعود ذلك إلى أن نسبة

انخفاض عدد الفروع كانت بنسبة أكبر من نسبة انخفاض عدد السكان. خلال عام 2018، فضلا عن تشجيع البنك المركزي العراقي المصارف لفتح فروع لها في جميع أنحاء العراق، وقد شهد عام 2018 زيادة بسيطة في عدد فروع المصارف، إذ بلغت (865) فرعًا في حين كانت عام 2017 (843) فرعًا، وهذه الزيادة جاءت نتيجة لفتح مصارف جديدة، بعد تحويل نشاط بعض شركات التحويل المالي إلى مصارف إسلامية. وقد ازدادت الكثافة المصرفية زيادة بسيطة، إذ بلغت (44.16) عام 2018 بعد ما كانت (44) عام 2017، وصاحب ذلك انخفاض بسيط في الانتشار المصرفي، إذ كان (2.29) عام 2017 وأصبح (2.26) عام 2018، والتغير البسيط في السنتين أعلاه على الرغم من زيادة عدد الفروع، جاء نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد سكان العراق، إذ بلغ عام 2018 بحدود (38.2) مليون نسمة بعد ما كان (37.1) مليون نسمة، شهد عام 2019 زيادة بسيطة في عدد فروع المصارف، إذ بلغت (888) فرعًا في حين كانت عام 2019 (865) فرعًا، إذ ازدادت الكثافة المصرفية زيادة بسيطة، وبلغت (44.25) عام 2019 بعد ما كانت (44.16) عام 2018 وصاحب ذلك انخفاض بسيط في الانتشار المصرفي، إذ كان (2.26) عام 2018 وأصبح(2.25) عام 2019، والتغير البسيط في السنتين أعلاه على الرغم من زيادة عدد الفروع، جاء نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد سكان العراق. وقد شهد عام 2020 زيادة بسيطة في عدد فروع المصارف، إذ بلغت (891) فرعًا في حين كانت عام 2019 (888) فرعًا، وكانت هناك زيادة في الكثافة المصرفية إذ بلغت (45.06) عام 2020 بعد ما كانت (44.25) عام 2019، وصاحب ذلك انخفاض في الانتشار المصرفي، إذ كان (2.26) عام 2019 وأصبح (2.21) عام 2020، وهذا نتيجة لنمو السكان بنسبة أكبر من نمو عدد فروع المصارف في العراق وقد شهد عام 2021 زيادة بسيطة في عدد فروع المصارف، إذ بلغت (905) فرعًا في حين كانت عام 2020 (891) فرعًا، إذ انعكست تلك الزيادة على ارتفاع مؤشر الكثافة المصرفية إذ بلغت (45.51) عام 2021 بعد ما كانت (45.06) عام 2020، وصاحب ذلك انخفاض في الانتشار المصرفي، إذ بلغ (2.19) عام 2021 بعدما كان (2.21) عام 2020، وهذا نتيجة لنمو السكان بنسبة أكبر من نمو عدد فروع المصارف في العراق، في عام 2022 شهد القطاع المصر في انخفاضاً في عدد فروع المصارف، حيث بلغ عدد الفروع (876)، بالمقارنة مع (904) فرعاً في عام 2021، وبالرغم من هذا الانخفاض الا ان مؤشر الكثافة المصرفية ما زال مرتفع إذ بلغ (27.25) ألف نسمة لكل فرع في عام 2022، وبالمقابل حدث انخفاض في مؤشر الانتشار المصرفي حيث بلغ (3.67%) في عام 2022، بعد أن كان (2.2%) في عام 2021، إذ يعود هذا الانخفاض إلى انسحاب بعض المصارف من السوق العراقية،أما الكثافة المصرفية بلغت في عام 2023(38.5) أما الانتشار المصرفي فبلغ (2.5).

2-البطاقات الالكترونية والحسابات المصرفية والمحافظ الالكترونية

يتم تعزيز الشمول المالي من خلال توفير الوصول الشامل والعادل للخدمات المالية للجميع، بغض النظر عن دخلهم أو موقعهم الجغرافي، وتلعب البطاقات الإلكترونية والحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية دوراً حاسماً في تحقيق الشمول المالي عن طريق توفير وسائل مالية سهلة وآمنة لإدارة الأموال، والبطاقات الإلكترونية تسمح للأفراد بإجراء عمليات الدفع والسحب النقدي بسهولة وأمان، سواء كان ذلك من خلال الصرافات الآلية أو عبر الإنترنت. وتوفر وسيلة سهلة للتعامل مع الأموال والتحكم فيها، ومن جهة أخرى، تعتبر الحسابات المصرفية أساسية في تحقيق الشمول المالي، حيث تمكن الأفراد من فتح حساباتهم المصرفية وإيداع الأموال وإجراء التحويلات والمعاملات المالية الأخرى، وبفضل الحسابات المصرفية، يمكن للأفراد تلقي الرواتب والمدفوعات وتوفير الأموال والوصول إليها بشكل آمن وفعال في حين توفر المحافظ الإلكترونية طبقة إضافية من الأمان والحماية للأموال حيث تستخدم تقنيات التشفير والمصادقة المتعددة لحماية المعلومات المالية الحساسة وضمان سلامتها من الاختراقات والاحتيال، وهذا يساهم في تعزيز الشمول المالي، ان هناك زيادة في عدد الحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية والبطاقات الإلكترونية، مما يعني هنالك توسع في الشمول المالي، إنَّ الزيادة التي تحصل في عدد البطاقات الإلكترونية أو المحافظ الإلكترونية أو الحسابات المصرفية تعد تطورًا وتوسعا في حجم الشمول المالي، فإن الخطوة الأولى نحو الشمول المالي هو فتح حساب مصرفي، ومن ثم فإن الزيادة في عدد الحسابات المصرفية هو شمول عدد أكبر من الأفراد في النظام المالي، كذلك الأمر فيما يخص المحافظ الإلكترونية والبطاقات الإلكترونية.

الجدول (15)

البطاقات الالكترونية والحسابات المصرفية والمحافظ الالكترونية في العراق للمدة(2018-2023)

السنة	البطاقات الالكترونية	المحافظ الالكترونية	الحسابات المصرفية
2018	38.1%	22.2%	19.8%
2019	19.3%	48.5%	86.4%
2020	6.8%	70.7%	44.2%
2021	26.9%	71.8%	9.3%
2022	8.7%	41%	31.3%
2023	21.9%	67.7%	51.1%

المصدر : البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي للسنوات (2018-2023)

الشكل (16)

البطاقات الالكترونية والحسابات المصرفية والمحافظ الالكترونية في العراق للمدة (2018 – 2023)

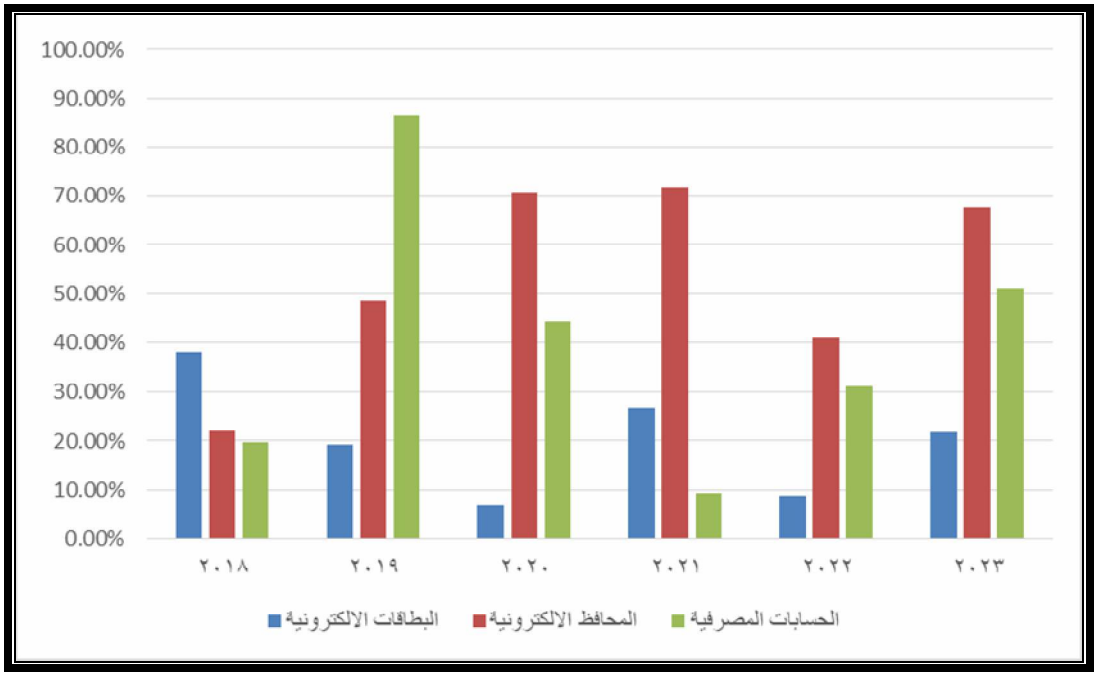

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(14)

تشير البيانات إلى وجود تحولات واضحة وغير مستقرة في مؤشرات الشمول المالي خلال المدة (2018–2023)، إذ بدأت سنة 2018 بمستويات متواضعة نسبيًا حيث بلغت نسبة استخدام البطاقات الإلكترونية (38.1%) مقابل (22.2%) للمحافظ الإلكترونية و(19.8%) للحسابات المصرفية، وهو ما يعكس اعتمادًا أكبر على الأدوات التقليدية وضعف انتشار الخدمات الرقمية، إلا أن سنة 2019 شهدت تحولًا ملحوظًا تمثل بانخفاض البطاقات إلى (19.3%) مقابل ارتفاع كبير في المحافظ الإلكترونية إلى (48.5%) وقفزة حادة في الحسابات المصرفية إلى (86.4%) نتيجة سياسات توطين الرواتب والتوسع في فتح الحسابات، في حين سجلت سنة 2020 نقطة تحول مهمة بانخفاض البطاقات إلى (6.8%) وارتفاع المحافظ إلى (70.7%) مع تراجع الحسابات إلى (44.2%)، متأثرة بجائحة كوفيد–19 التي عززت الاعتماد على وسائل الدفع الرقمية السريعة، أما في 2021 فقد تعافت البطاقات إلى (26.9%) واستمرت المحافظ عند مستوى مرتفع (71.8%) مقابل انخفاض شديد في الحسابات إلى (9.3%)، ما يعكس ضعف الاستقرار المؤسسي في القطاع المصرفي، وفي 2022 لوحظ تراجع عام في البطاقات (8.7%) والمحافظ (41%) مقابل تحسن الحسابات إلى (31.3%) نتيجة إعادة تنظيم القطاع المالي وتشديد الرقابة، بينما شهدت 2023 تحسنًا شاملاً بارتفاع البطاقات إلى (21.9%) والمحافظ إلى (67.7%) والحسابات إلى (51.1%)،

وهو ما يدل على دخول النظام المالي مرحلة تعافٍ نسبي مدعومة بتسارع التحول الرقمي وتعزيز الثقة بالخدمات المصرفية، وبشكل عام تعكس هذه الاتجاهات انتقالًا تدريجيًا من الأدوات التقليدية نحو المحافظ الإلكترونية كخيار مهيمن، مع استمرار تقلب الحسابات المصرفية نتيجة العوامل التنظيمية والثقة والبنية التحتية.

3-انتشار خدمات الدفع الإلكتروني (ATM) و (POS)

يعمل البنك المركزي العراقي على انتشار خدمات الدفع الإلكتروني، والتحول بالمعاملات المالية من التعامل بالنقد إلى استخدام أدوات الدفع الإلكترونية، والتخلص من التعامل بالنقد تدريجيا،كما موضح في الجدول:

الجدول (16)

انتشار خدمات الدفع الالكتروني /مساحة العراق للمدة (2016-2023)

POC	ATM	POS	السنة
	0.93	1.63	2016
11.7	1.36	2.42	2017
15.1	2.08	4.87	2018
27.8	2.5	9.2	2019
24.5	2.7	8.9	2020
30.5	3.6	19	2021
24.5	5.1	27.5	2022
40.2	9.2	52.6	2023

المصدر : البنك المركزي العراقي ،تقرير الاستقرار المالي من (2016-2023)

الشكل (17)

انتشار خدمات الدفع الالكتروني / مساحة العراق

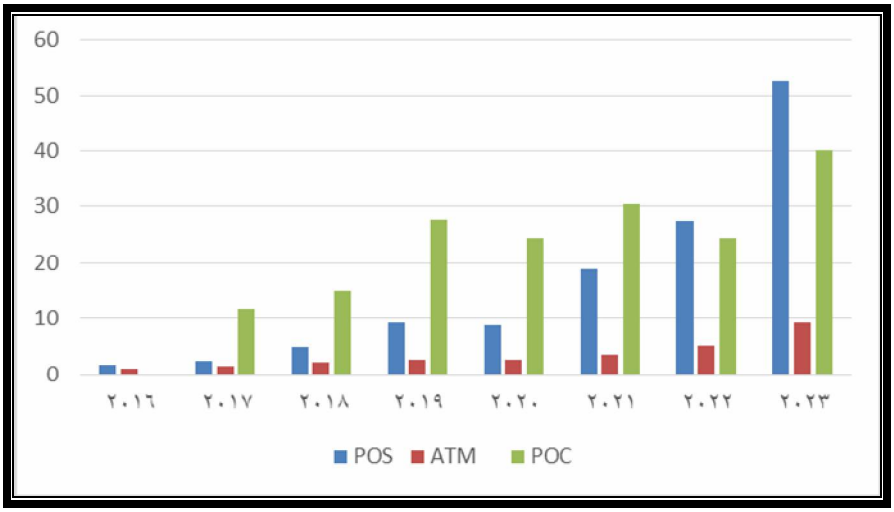

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (16)

تعكس بيانات أجهزة الدفع والبنية التحتية المالية في العراق خلال المدة (2016-2023) مسارا تصاعديا متدرجا يتخلله بعض التذبذب المرتبط بالظروف الاقتصادية والأمنية ، اذ بدأت سنة 2016 بمستويات منخفضة نسبيا حيث بلغ عدد نقاط البيع (POS) نحو (1.63) وأجهزة الصراف الآلي نحو (0.93) مع غياب بيانات (POC) ، وهو ما يعكس محدودية انتشار الخدمات المصرفية الالكترونية في تلك المرحلة ،ثم شهدت سنة 2017 تحسنا نسبيا بارتفاع (POS) الى (2.42) و أجهزة الصراف الآلي الى (1.36) وظهور (POC) عند (11.7) نتيجة تحسن الاستقرار الأمني بعد العمليات العسكرية ضد الارهاب وبداية اعادة تنشيط القطاع المالي ، وفي عام 2018 استمر النمو ليصل (POS) الى (4.87) واجهزة الصراف الالي الى (2.08) و (POC) الى (15.1) مدفوعا بإجراءات البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي، بينما سجلت سنة 2019 قفزة واضحة مع ارتفاع (POS) الى (9.2) واجهزة الصراف الالي الى (2.5) و (POC) الى (27.8) نتيجة التوسع في الشركات الدفع الالكتروني وتطبيق سياسات توطين الرواتب ، الا ان سنة 2020 شهدت تراجعا طفيفا في (POS) الى (8.9) و (POC) الى (24.5) مقابل ارتفاع في اجهزة الصراف الالي الى (2.7) متاثرة بجائحة كوفيد 19- التي حدت من النشا الاقتصادي المباشر رغم تعزيزها للمدفوعات الرقمية ،وفي عام 2021 حدثت قفزة نوعية حيث ارتفع (POS) الى (19) واجهزة الصراف الالي الى (3.6) و (POC) الى (30.5) نتيجة التكيف مع الجائحة وتسارع التحول الرقمي ، ثم استمر النمو في عام 2022 ليصل (POS) (27.5) واجهزة الصراف الالي الى (5.1) مع تراجع (POC)

الى (24.5) بسبب تشديد الرقابة التنظيمية واعادة هيكلة بعض شركات الدفع، واخيرا جلت سنة 2023 أعلى مستوياتها بارتفاع كبير في (POS) الى (52.6) واجهزة الصراف الى (9.2) و (POC) الى (40.2) وهو ما يعكس نضج نسبي في البنية التحتية المالية مدعوما باستقرار اقتصادي نسبي ، وزيادة الثقة بالنظام المصرفي ، وتسارع سياسات التحول الرقمي التي يقودها البنك المركزي ، مما يشير الى انتقال العراق تدريجيا نحو نظام مدفوعات أكثر تطورا وانتشارا .

الجدول (17)

انتشار خدمات الدفع الالكتروني /عدد السكان البالغين للمدة(2016-2023)

ATM	POS	POC	السنة
1.07	1.88	-	2016
1.59	2.84	13.8	2017
2.37	5.54	17.3	2018
2.8	10.3	31	2019
2.9	9.8	32.2	2020
6.7	35.8	63.2	2021
9.3	44.9	75.7	2022
12.4	71	73.8	2023

المصدر : البنك المركزي العراقي ،تقرير الاستقرار المالي من (2016-2023)

الشكل(18)

انتشار خدمات الدفع الالكتروني / عدد السكان البالغين

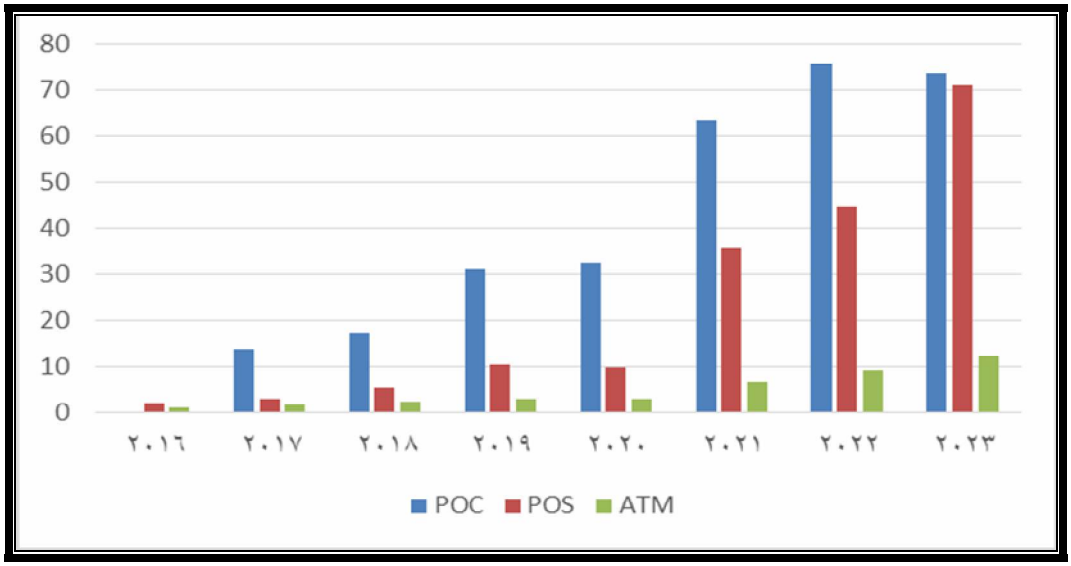

المصدر:من عمل الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (16)

وكذلك الحال فيما يخص إلى انتشار خدمات الدفع إلى عدد سكان العراق لكل (100000) نسمة، فإنَّ هذه النسبة تُعد منخفضة على الرغم من ارتفاعها في عام 2018، إذ بلغت نسبة عدد ATMإلى عدد السكان (100000) نسمة (2.37) أماPOS قد بلغت (5.54)، في عام 2019 فان خدمات الدفع إلى عدد سكان العراق لكل (100000) نسمة، تُعد منخفضة على الرغم من ارتفاعها في عام 2019، إذ بلغت نسبة عدد ATM إلى عدد السكان (100000) نسمة (2.8) أما POS فقد بلغت (10.3) و (POC) فقد بلغت (31%) وإن هذه النسبة من المتوقع أن تزداد في الأيام المقبلة، وكذلك الحال فيما يخص انتشار خدمات الدفع الإلكتروني إلى عدد سكان العراق لكل (100000) نسمة، فإنَّ هذه النسبة تُعدُّ منخفضة إذ يتضح أنه على الرغم من ارتفاع خدمات الدفع الإلكتروني في عام 2020 التي بلغت نسبة عدد ATM فيها إلى عدد السكان (100000) نسمة (2.9) وبلغت POS ما مقداره (9.8) و (POC) فقد بلغت (32.2) في عام 2020، ارتفاع طفيف في استخدام خدمات الدفع الإلكتروني في العراق في عام 2022. فقد بلغ عدد أجهزة (ATM) إلى عدد السكان لكل 100 ألف بالغ (9.3) جهاز في عام 2022، مقارنة بـ(6.7) جهاز عام 2021.. أما أجهزة نقاط البيع (POS) جهاز، فقد ارتفعت أيضاً إلى (44.9) جهاز في عام 2022، مقارنة بـ (35.8) جهاز في عام 2021.

وبالنظر إلى انتشار خدمات الدفع الإلكتروني في العراق، يلحظ ارتفاع عدد أجهزة (POS) ليبلغ(71) جهاز لكل (100) ألف بالغ في عام2023 بعد أن كان (44.9) عام 2022، كما ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) في عام 2023 ليبلغ 9.3 لكل (100) ألف بالغ بعد أن كان (12.4) لكل (100) ألف بالغ في عام 2022، رغم ارتفاع عدد أجهزة الدفع المذكورة إلى أنها لا تزال ضعيفة الانتشار قياساً بعدد (100) ألف بالغ، كما أن ثبات عدد أجهزة (POC) مع زيادة عدد السكان البالغين أدى إلى انخفاض عدد الأجهزة لكل (100) ألف بالغ إلى (73.8) جهاز في عام 2023 بعد أن كان 75.3 في عام 2022.

يتضح أن انتشار خدمات الدفع الإلكتروني لكل (100 ألف نسمة) في العراق شهد نموًا تدريجيًا لكنه ظل دون المستوى المطلوب، إذ ارتفعت مؤشرات (POS,ATM,POC) من 2018 إلى 2019 ثم استمرت بالتحسن المحدود خلال 2020 رغم تأثير جائحة كوفيد-19، قبل أن تسجل قفزة أوضح في 2021-2023 نتيجة التوسع في البنية التحتية الرقمية ومع ذلك، فإن هذا النمو بقي غير متناسب مع الزيادة السكانية، بشكل عام، تشير النتائج إلى

أن العراق يسير نحو التحول الرقمي، لكنه لا يزال بحاجة إلى توسيع انتشار الأجهزة وتعزيز الكفاءة التشغيلية لتحقيق تغطية أوسع تتناسب مع حجم السكان.

ثانياً : مؤشر استخدام الخدمات المالية:

أما المؤشر الثاني لقياس مستوى الشمول المالي في العراق فيتمثل باستخدام الخدمات المالية والمصرفية المختلفة ومدى كفاءة وفاعلية مؤسسات الوساطة المالية في تشجيع ذلك الاستخدام ويتضمن هذا المؤشر عدة مؤشرات فرعية منها :

1- مؤشر العمق المصرفي :

يبين مؤشر العمق المصرفي مقارنةً بحجم القروض والودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع نسبة القروض للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وحسب الجدول أدناه:

الجدول (18)

مستوى العمق المصرفي في العراق للمدة (2011-2023)

السنة	قروض القطاع الخاص	ودائع القطاع الخاص
2011	5.2	8.4
2012	5.7	8.3
2013	6.2	8.9
2014	6.8	9.5
2015	9.4	12.3
2016	9.2	12.1
2017	8.6	11.5
2018	7.9	10.7
2019	7.6	11.1
2020	11.8	16.3
2021	9.8	14.3
2022	9.1	14.3
2023	12	17.1

المصدر : البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي لسنوات متعددة (2011-2023)

الشكل (19)

مستوى العمق المصرفي في العراق

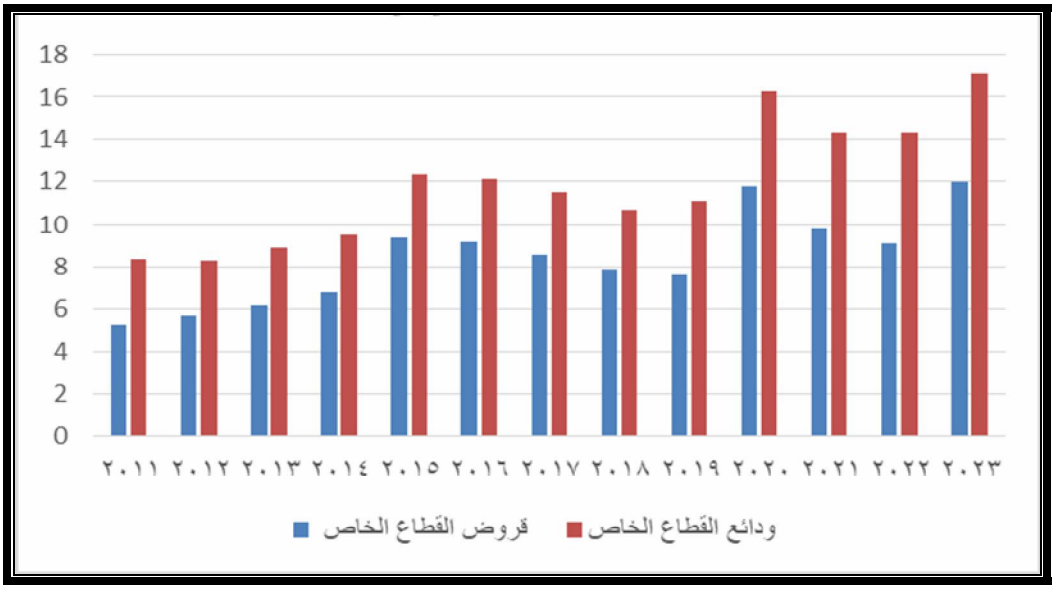

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (18)

أثناء المدة 2011-2016 يبين مؤشر العمق المصرفي مقارناً بحجم القروض والودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع نسبة القروض للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من (5.2%) إلى (9.2%)، والحال نفسها أيضاً فيما يخص مؤشر إجمالي ودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع بشكل عام من (8.4%) في عام 2011 إلى (12.1%) عام 2016 ومن الجدير بالذكر أن هذه النسب ما تزال منخفضة مما يكشف ضعف مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي وضعف الطلب على الخدمات المصرفية سواء خدمات الودائع أو خدمات الائتمان، كما انخفض هذا المؤشر منذ عام 2015 حتى عام 2018، ويعود السبب إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو كُلّ من الائتمان والودائع للقطاع الخاص، إذ إنَّ ودائع القطاع الخاص والائتمان للقطاع الخاص شهدا ارتفاعًا خلال المدة 2015-2018.

وكذلك انخفض هذا المؤشر منذ عام 2016 حتى عام 2019، ويعود السبب إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو كُلِّ من الائتمان والودائع للقطاع الخاص، إذ إنَّ ودائع القطاع الخاص والائتمان للقطاع الخاص شهدا ارتفاعًا خلال المدة 2016-2019، يتضح أن نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من (9.2%) عام 2016 إلى (11.8%) عام 2020، إنَّ هذه الزيادة تعود إلى الارتفاع في حجم الائتمان المقدَّم إلى القطاع الخاص مع وجود انخفاض في

الناتج المحلي الإجمالي عام 2020، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (28%) في عام 2020 مقارنة بعام 2019، في حين كان هناك ارتفاع في حجم الائتمان المقدّم إلى القطاع الخاص بنسبة (22%) أثناء المدة نفسها، أما ودائع القطاع الخاص مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت من (12.1%) إلى (16.3%) أثناء المدة (2016 – 2020) وهذه الزيادة بسبب ارتفاع حجم الودائع وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفع حجم الودائع بنسبة (16.9%) أثناء المدة 2019 – 2020، ان النسبة قد ارتفعت من (8.6%) عام 2017 إلى (9.8%) عام 2021 وهذه الزيادة تعود إلى الارتفاع في حجم الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص، إذ ارتفع حجم الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص بنسبة (52%) خلال المدة (2017– 2021)، في حين ارتفعت نسبة ودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من (11.5%) في عام 2017 إلى (14.3%) في عام 2021، إذ ارتفع حجم الودائع بنسبة (65%) أثناء المدة 2021 – 2017 .

أن نسبة الائتمان المُقدَّم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من (9.8%) في عام 2021 إلى (9.1%) في عام 2022. ويعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (27.1%)، وهي نسبة أعلى من الزيادة في الائتمان المقدم للقطاع الخاص والبالغة (18.3%) خلال المدة نفسها، وفي الوقت نفسه، شهدت ودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي استقراراً عند مستوى (14.3%) أثناء المدة (2021–2022). وبشكل عام يشير هذا التحليل إلى أنه على الرغم من زيادة النمو الاقتصادي العام، فإن نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص لم يتسارع بالقدر الذي زاد به الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب خصائص البلدان الريعية والعراق من ضمنها وعلى الجانب الآخر، زادت ودائع القطاع الخاص بنسبة متقاربة مع النمو الاقتصادي، مما يشير ارتفاع المستوى العام لثقة القطاع الخاص في وضع أمواله في النظام المصرفي، أن نسبة الائتمان المقدَّم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من (8.4%) في عام 2022 إلى (12.0%) في عام 2023. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع الائتمان المقدم للقطاع الخاص بنسبة (12.9%) إذ سجل الائتمان مبلغ (39.5) مليون دينار في عام 2023، بعد أن كان (35) مليون عام 2022، مع انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (20.6%) لذات المدة، متأثراً بانخفاض أسعار النفط. كما شهدت نسبة ودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع خلال عام 2023 لتسجل نسبة(% 17.1) بعد أن كانت (13.2%)

خلال عام 2022، نتيجة ارتفاع الودائع لتبلغ (56.6) مليون دينار بعد أن كانت (55) مليون خلال ذات المدة.

2-انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل

إن انتشار استخدام الأدوات الإلكترونية في تسوية المدفوعات يعزّز الشمول المالي، وإيمانًا من البنك المركزي العراقي بأهمية انتشار أدوات الدفع الإلكترونية، فقد قام بمنح إجازة لشركتين لتسهيل عملية الدفع الإلكتروني عبر الموبايل، وهما آسيا حوالة، وزين كاش،وكما موضح أدناه

الجدول (19)

انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل للمدة (2017-2023)

أسيا حوالة		زين كاش
السنة	النسبة	النسبة
2017	73.9%	26.1%
2018	53.6%	46.4%
2019	26.2%	73.8%
2020	30.7%	69.3%
2021	18%	78.7%
2022	8.3%	84.5%
2023	0.2%	98.8%

المصدر :البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي للسنوات (2017-2023)

الشكل (20) انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل للمدة (2017-2023)

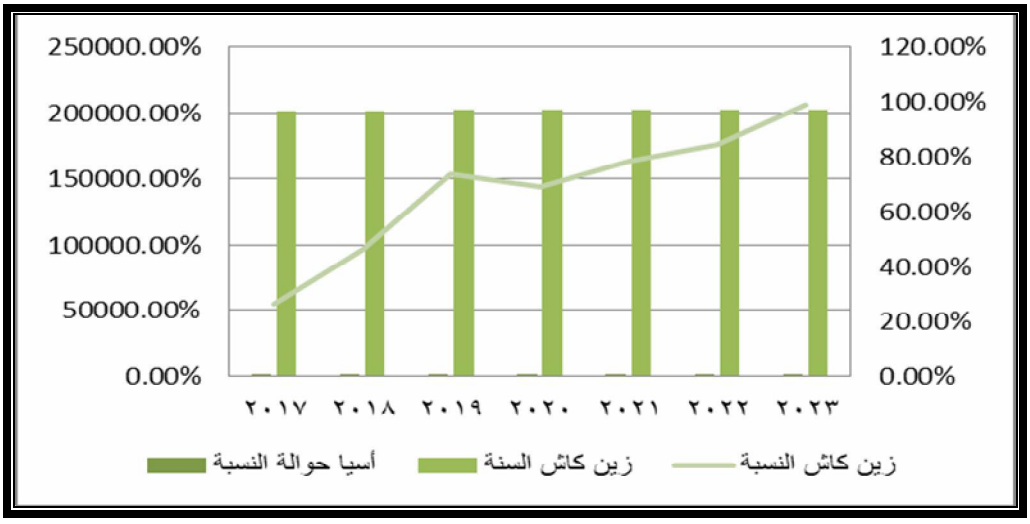

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(19)

أنَّ التنافس بين الشركتين قد ازداد من عام 2017 إلى 2019 فقد كانت شركة آسيا حوالة تسيطر على غالبية عمليات التحويل بنسبة وصلت إلى (73.9%) مقابل (26.1%) لزين كاش عام 2017، لتزيد شركة زين كاش من عملياتها وتصبح المسيطر الأكبر على هذه الخدمة، إذ بلغ نسبة التحويلات لديها (73.8%) مقابل (26.2%) لآسيا حوالة عام 2019، إنَّ انتشار مثل هذه الخدمات يُعدُّ من الأمور الإيجابية التي تساعد في تطوير خدمات النظام المالي، وإيمانًا من البنك المركزي بهذه الخدمات فقد قام بمنح إجازة لشركة أخرى تعمل داخل النظام المالي، وإن ازدياد التنافس بين الشركات ينعكس بالإيجاب على التطور المالي حيث ان مجموع المبالغ المحولة من (26.1%) عام 2017 إلى (69.3%) عام 2020 في حين أن شركة آسيا حوالة انخفضت هذه النسبة لديها من (73.9%) عام 2017 إلى (30.7%) عام 2020، في عام 2021 يُلحظ أن هناك سيطرة لشركة زين كاش على عمليات التحويل المالي.

فقد ازدادت نسبة المبالغ المحولة من طريقها إلى مجموع المبالغ المحوّلة من طريق شركات الدفع عبر الموبايل (46.4%) عام 2018 إلى (78.7%) عام 2021، في حين أن شركة آسيا حوالة نسبتها انخفضت من (53.6%) عام 2018 إلى (18%) عام 2021، إن ازدياد التنافس بين الشركات ينعكس بالإيجاب على التطور المالي، ويساعد أكثر في تطوير الخدمات المالية المقدمة من الشركات.

إجمالي المبالغ المحولة عن طريق شركات الدفع 2022 عبر الموبايل من (73.8%) في عام 2019 وصولاً إلى (84.5%) عام 2022 لشركة زين كاش في عام بالمقابل، انخفضت نسبة شركة آسيا حوالة من(26.2%) في عام 2019 إلى (8.3%) في عام 2022، ولوحظ أيضاً أن زيادة المنافسة بين الشركات تسهم في التطور المالي وتعزز تطوير الخدمات المالية التي تقدمها الشركات. هذا التنافس يحث الشركات على تحسين خدماتها وتوفير عروض أفضل للعملاء، مما يعزز التنمية الاقتصادية والشمول المالي، ارتفعت نسبة المبالغ المحولة من خلال شركات الدفع كجزء من إجمالي المبالغ المحولة عن طريق شركات الدفع عبر الموبايل من (84.5%) في عام 2022 وصولاً إلى(98.8%) في عام2023 وبالمقابل انخفضت نسبة شركة آسيا حوالة من(8.3%) في عام 2022 إلى (0.2%) في عام2023.

3- المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق :

أن المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق منخفض جداً إذ بلغت قيمة المؤشر التجميعي (0.10%) لعامي 2015 و 2016، مما يشير إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لتعزيز مستوى الشمول المالي في العراق،كما موضح في الجدول أدناه:

الجدول (20)

المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة(2015-2023)

السنة	النسبة
2015	10.7
2016	10.4
2017	20.87
2018	22.59
2019	25.4
2020	25.8
2021	35.5
2022	41.6
2023	48.5

المصدر : البنك المركزي العراقي،تقارير الاستقرار المالي،للسنوات متعددة (2015-2023)

الشكل (21)

المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة (2015 – 2023)

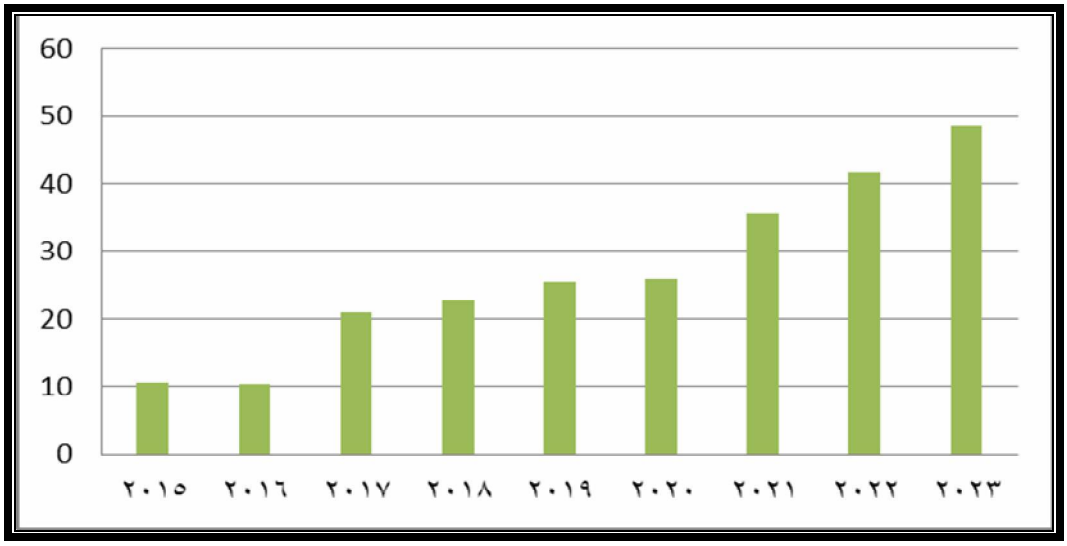

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (20)

وتشير النتائج من خلال الجدول رقم (19) إلى ارتفاع في قيمة المؤشر التجميعي للشمول المالي من (10.7) عام 2015 إلى (22.59) عام 2018، وهذا يعكس نجاح سياسات البنك المركزي العراقي في تشجيع الشمول المالي، وزيادة ثقة وتعامل الأفراد مع القطاع المالي الرسمي، إن هذه الزيادة في قيمة مؤشر الشمول المالي تعود إلى الزيادة الملحوظة في عدد الحسابات المصرفية نتيجة لسياسة توطين الرواتب وكذلك الزيادة الملحوظة في عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع التي أخذت بالزيادة في المدة الأخيرة. وعلى الرغم من هذه الزيادة الواضحة والمرغوبة في مستوى الشمول المالي في العراق، فإنَّ البنك المركزي العراقي مستمر في سياساته نحو تحقيق أهدافه الإستراتيجية المهمة، ومنها زيادة مستوى الشمول المالي، واعتماد الأدوات الإلكترونية في تسوية المدفوعات والمبادلات بدلا عن الدفع النقدي.وكذلك تشير النتائج إلى ارتفاع في قيمة المؤشر التجميعي للشمول المالي من (10.4) عام 2016 إلى (25.4) عام 2019، وهذا يعكس نجاح سياسات البنك المركزي العراقي في تشجيع الشمول المالي، وزيادة ثقة وتعامل الأفراد مع القطاع المالي الرسمي، مقارنة عام 2020 بعام 2019 نجد أن الارتفاع في مستوى الشمول المالي لم يكن بنسبة كبيرة، إذ ارتفعت من (25.4%) عام 2019 إلى (25.8%) عام 2020، ارتفعت قيمة المؤشر التجميعي للشمول المالي من (20.87%) عام 2017 إلى (35.5%) عام 2021 وتشير النتائج إلى زيادة في قيمة المؤشر التجميعي للشمول المالي من (22.59%) عام 2018 إلى (41.66%) عام 2022، هذه الزيادة تعكس نجاح سياسات البنك المركزي العراقي في تشجيع الشمول المالي ويعزى ذلك إلى زيادة عدد الحسابات المصرفية نتيجة لسياسة توطين الرواتب، بالإضافة إلى زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع في المدة الأخيرة، هذه التطورات ساهمت في تعزيز الشمول المالي في العراق. وكذلك تشير النتائج الموجودة إلى زيادة في قيمة المؤشر التجميعي للشمول المالي من (33.17%) عام 2020 إلى (48.58%) عام 2023.

المطلب الثاني : واقع الشمول المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة

أولا : الشمول المالي في الإمارات

تحظى مؤشرات الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة، بالاهتمام لخلق بيئة اقتصادية مناسبة للجميع وذلك عبر تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية عن طريق توفير الخدمات المصرفية والتأمينية والاستثمارية للمجتمع بأسعار معقولة وبمتناول الجميع، وحسب الإحصائيات، فإن ما يقارب 99% من السكان في الإمارات العربية المتحدة يمتلكون حسابات

مصرفية، ويتمتعون بوصول واسع إلى خدمات البنوك، بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة الإماراتية تشجع على الاستثمار في سوق التأمين، والذي بدوره يوفر للمواطنين المقيمين فيها خيارات تأمين متعددة.(سامية ،2024: 66) يتولى المصرف المركزي قيادة تطوير الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي والإستراتيجية الوطنية للثقافة العالية، من خلال جهد تعاوني يضم الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والشركاء الرئيسيين، وقد تم اعتماد إستراتيجية موحدة لتعزيز الثقافة المالية والشمول المالي لجميع شرائح المجتمع، وتهدف هذه المبادرة إلى تحقيق شمولية النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الوصول العادل إلى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع والمواءمة مع الأهداف الوطنية والدولية، بما في ذلك مئوية الإمارات 2071، ورؤية "نحن الإمارات2031"، ومبادئ الخمسين، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة و خلال عام 2024، تم إجراء تقييم شامل للوضع الحالي للشمول والثقافة المالية في دولة، الإمارات، مقارنة بأفضل الممارسات، وإضافة إلى ذلك، تم وضع إطار تنسيق الشمول والثقافة المالية، وتشكيل اللجنة الفنية للشمول والثقافة المالية للإشراف على وضع وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي والإستراتيجية الوطنية للثقافة المالية.(المصرف المركزي الإماراتي،التقرير السنوي 2024)

ثانيا: مؤشرات الشمول المالي في الإمارات

يتم التطرق في هذا الجزء إلى واقع الشمول المالي في دولة الإمارات العربية من خلال مجموعة من المؤشرات:

1-مؤشر ملكية حساب في مؤسسة مالية

تعد ملكية الحساب من ضروريات الحصول على مختلف الخدمات المالية، ويمكننا توضيح ملكية الحساب في مؤسسة مالية وفقا للشكل الموالي:

أن نسبة ملكية الأفراد البالغين لحساب في المؤسسات المالية الرسمية عرفت ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقلت من 73، 59 % في سنة 2011 إلى 74، 85% في سنة 2021، كما لاحظنا ارتفاع في ملكية الحساب بالنسبة لكل من الذكور والإناث، وتراجع الفجوة بين الجنسين، وترجع هذه النتائج الإيجابية للاهتمام الكبير للدولة ونجاح جهودها في سبيل تعزيز الشمول المالي وتدعيمه، وقدرتها على تقديم خدمات مصرفية حديثة ومتطورة، إلى جانب الإجراءات الوقائية المتخذة من قبل الدولة للتصدي للآثار السلبية لجائحة كوفيد – 19.(رشيدة،فوزية،2023: 242)

2- مؤشر استخدام الحساب.

أ-مؤشر الاقتراض من الجهات الرسمية:

يعبر مؤشر الاقتراض عن مدى اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية بتوفير خدمات مالية ومصرفية بكل سهولة وبتكلفة منخفضة، مما يمكن معظم فئات المجتمع من الوصول إليها دون عناء، نسبة اقتراض الأفراد البالغين بالنسبة لجميع الفئات عرفت ارتفاعا في سنة 2017 مقارنة مع سنة 2011، ويرجع ذلك لجهود الدولة الإماراتية من أجل العمل على توفير التمويل اللازم للأفراد المهمشين لتمويل مشاريعهم وسعيها نحو التثقيف المالي لتوضيح أهمية هذه الخدمات، كما نلاحظ أن هذه النسبة عرفت انخفاضا في سنة 2021 وهذا راجع لأثر جائحة كوفيد - 19- التي عرقلت سير المشاريع الاستثمارية .(رشيدة،فوزية،2023: 242-243)

ب:مؤشر ادخار الأموال في مؤسسة مالية رسمية:

أن نسبة البالغين الذين يدخرون أموالهم في المؤسسات المالية الرسمية عرفت ارتفاعا في سنة 2014 بالمقارنة مع سنة 2011 نتيجة قيام المؤسسات المالية بتحسين خدماتها المقدمة لعدد أكبر من الأفراد، إلا أنها عرفت تراجعا في سنة 2017 واستمر في سنة 2021 وذلك للتخوف الكبير من انعكاسات جائحة كوفيد 19، حيث أصبح الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالأموال في منازلهم بالإضافة إلى توجيه جزء من دخولهم نحو الاستهلاك بعد ارتفاع الأسعار نتيجة لما خلفته الجائحة من أثار سلبية.

3. مؤشر امتلاك بطاقة الائتمان.

يُعد مؤشر ملكية بطاقة الائتمان مؤشر مهم لمعرفة مدى انتشار الخدمات المالية الرقمية ، أن نسبة استخدام بطاقة الائتمان في الإمارات العربية عرفت ارتفاعا وقد بلغت أقصاها في سنة 2017 بنسبة 83،55 % مقابل 58،70% في سنة 2011، إلا أنها عرفت تراجعا طفيفا في سنة 2021 وذلك راجع للإجراءات الوقائية للتعافي من الأزمة حيث عملت المؤسسات المالية بوضع تطبيقات على أجهزة الهاتف يتم من خلالها الولوج إلى الخدمات المالية.

ثالثاً:الخدمات المالية الرقمية عامل تمكين للأفراد :

يتجلى دور الخدمات المالية الرقمية من خلال إمكانية استخدامها من قبل الأفراد بسهولة ويسر وفي الوقت المناسب.

تأتي الإمارات العربية في المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية في مؤشر امتلاك أحدث التقنيات مسجلة 3، 6 نقطة، أما فيما يخص الإنفاق على البحث والتطوير فقد بلغت 154-153(نقطة توفيق، 2022: 153-154)

1- استخدام بطاقة الخصم والتمكين المالي.

استخدام بطاقة الخصم يبرهن إمكانية استفادة الأفراد من الحصول على الخدمات المالية أن هناك تزايد في استخدام البطاقة البنكية في سنة 2017 بالمقارنة مع سنة 2011، وهو مؤشر إيجابي على وصول الخدمات المالية ومن ثم تحقيق الشمول المالي كونه يعكس ثقة الأفراد في الخدمات المالية، غير أنه عرف تراجعا طفيف في سنة 2021 ويعود ذلك كون الأفراد خلال فترة جائحة كوفيد - 19- أضحوا يفضلون المكوث في منازلهم واستخدامهم للهواتف الذكية في الحصول على الخدمات نتيجة لما فرضته الجائحة من إجراءات وقائية. (رشيدة،فوزية،2023: 244)

2- استخدام الهاتف المحمول

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من بين الدول العربية الأكثر اهتماما بتوفير المتطلبات من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية، الأمر الذي شجع الأفراد للاعتماد على الهواتف المحمولة بمعدلات كبيرة، حيث بلغت نسبة استخدام الهاتف الذكي 97،6% في سنة 2021 وهذا راجع للجهود الكبيرة للدولة للوصول إلى تحسين حياة سكانها .

.(DataReportal, Digital The United Arab Emirates 2022 :74)

ولقد بلغت نسبة استخدام الهاتف المحمول (M-PESA) في الحصول على المعاملات المالية 3، 21، وبلغت نسبة إجراء واستلام مدفوعات الرقمية 84%، في حين بلغت عملية الشراء عبر الانترنت أو دفع الفواتير عبر الانترنت 49،6%، كما بلغت نسبة استخدام الخدمات المصرفية عبر الانترنت 46,6 % في عام 2021، ويرجع ذلك لارتفاع الاستثمارات التقنية في قطاع التكنولوجيا وزيادة الوعي الرقمي لسكان الدولة، واتجاه جميع القطاعات إلى رقمنة عملية السداد.

.(Data Reportable, Digital The United Arab Emirates 2022 :74)

3-مؤشر تطور ماكينات الصراف الآلي لكل (100 ألف بالغ)

تعتبر آلات الصراف الآلي أكثر فعالية بالنسبة إلى مؤسسات التمويل الأصغر التي تقبل المدخرات وتنشد خدمة العملاء في عدة أماكن أو أثناء ساعات خارج دوام العمل. لكن

نظرا لتكلفة الآلة الواحدة والتي قد تصل إلى 35 ألف دولار أمريكي فضلاً عن ضرورة وجود شبكات اتصالات وكهرباء يمكن الاعتماد عليها. فقد لا تكون تقنية آلات الصراف الآلي هي الخيار الأول بالنسبة لكافة مؤسسات التمويل الأصغر.شهد مؤشر عدد الماكينات الصراف الآلي لكل 100000 ألف بالغ في الإمارات العربية المتحدة خلال المدة 2011 –2023 مسارا متدرجا يعكس مزيجا من التوسع البنكي التقليدي ثم التحول التدريجي نحو الخدمات الرقمية فقد بدا المؤشر عند 56.6 ماكينة في عام 2011 وواصل الارتفاع بوتيرة مستقرة ليصل إلى 60.5 في عام 2012 ثم 62.2 في عام 2013 قبل أن يتعمق منحنى النمو إلى 64.0 في عام 2014 و 67.0 في عام 2015 ليبلغ ذروته تقريبا في 68.0 عام 2016 و68.3 عام 2017 وهو أعلى مستوى خلال السلسلة الزمنية ما يعكس توسعا كبيرا في البنية التحتية النقدية وارتفاع الطلب على الخدمات المصرفية التقليدية آنذاك، إلا أن المؤشر بدا بعد ذلك بالانخفاض الطفيف إلى 67.88 في عام 2018 ثم تراجع بشكل أوضح إلى 64.6 في عام 2019 ليدخل مرحلة الهبوط الأكثر حدة خلال سنوات جائحة كورونا بوصوله إلى 55.9 في عام 2020 ثم 55.3 في عامي 2021 و 2022 وهو ما يتسق مع توجه العملاء والبنوك معا نحو القنوات الرقمية والدفع الالكتروني وتقليل الاعتماد على السحب النقدي وفي عام 2023 عاد المؤشر للارتفاع إلى 57.7 ماكينة في دلالة على حدوث توازن بين استمرار التحول الرقمي من جهة والحاجة للإبقاء على مستوى مناسب من الخدمات النقدية من جهة أخرى . بما يضمن شمولا ماليا أوسع وتوفير بدائل نقدية للفئات التي ما زالت تعتمد على الصرافات في معاملاتها وبذلك يعكس تطور المؤشر انتقال النظام المصرفي الإماراتي من مرحلة التوسع التقليدي في أجهزة الصراف إلى مرحلة الاعتماد الأكبر على الأنظمة الرقمية مع الحفاظ على بنية نقدية قادرة على خدمة مختلف شرائح السكان.

الجدول (21)

مؤشر تطور ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) في الإمارات العربية المتحدة للمدة (2011-2023)

السنة	ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ
2011	56.6
2012	60.4
2013	62.2
2014	64.0
2015	67.0
2016	68.0
2017	68.3
2018	67.8
2019	64.6
2020	55.9
2021	55.3
2022	55.3
2023	57.6

المصدر : بيانات البنك الدولي على الموقع http://data.worldbank.org/country

الشكل (22)

مؤشر تطور ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) في الإمارات العربية المتحدة للمدة (2011-2023)

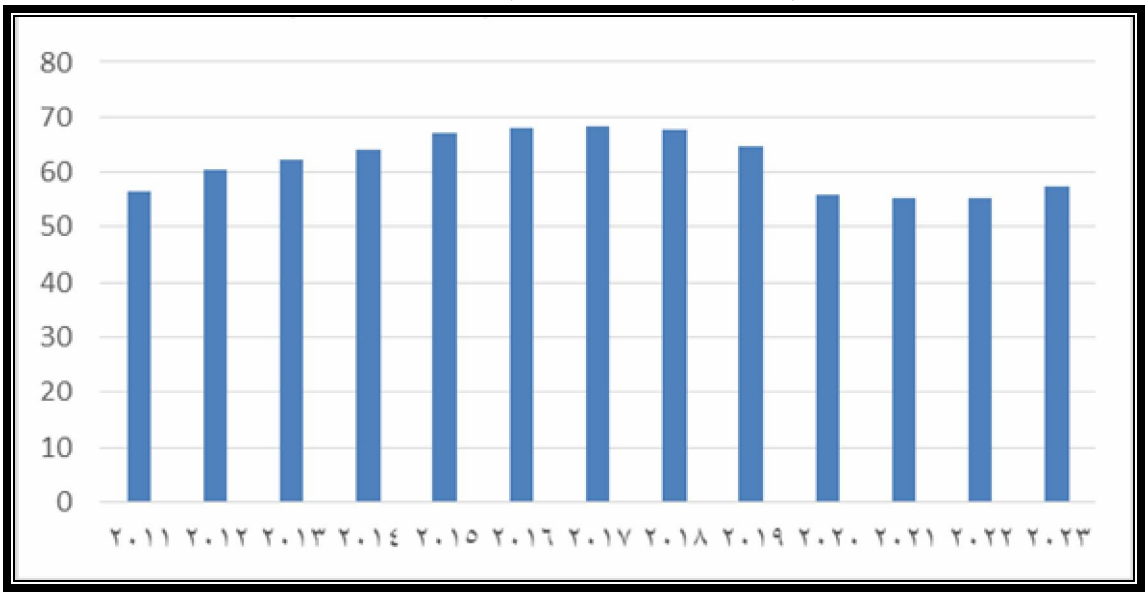

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(21)

المطلب الثالث : جودة التمويل المصرفي في العراق والإمارات

تنعكس جودة التمويل المصرفي على مجموعة من المؤشرات المرتبطة بسلامة المحفظة الائتمانية، ومستوى القروض المتعثرة، وكفاءة تخصيص الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة، إضافة إلى مدى الالتزام بالمعايير الرقابية والاحترازية التي تفرضها البنوك والمصارف. كما تتأثر هذه الجودة بدرجة تطور البنية التحتية المصرفية، ومستوى التحول الرقمي، وقدرة المصارف على استخدام التقنيات الحديثة في تقييم الجدارة الائتمانية وإدارة المخاطر، الأمر الذي يساهم في تحسين كفاءة القرارات التمويلية وتقليل حالات التعثر.

أولا : أبعاد جودة التمويل المصرفي في العراق

1- القروض المتعثرة

أن ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لدى غالبية المصارف يعود سببه إلى ضعف الوضع الأمني في العراق، وانخفاض القدرة المالية للمقترضين وهبوط قيمة الضمانات وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق، وهذا ما دعا المصارف إلى منح أئتمانات قليلة جدا والبعض منها توقف عن منح الائتمان في السنوات الأخيرة والتوجه نحو الاستثمارات الآمنة وخاصة لدى البنك المركزي العراقي واعتمدت في تقديم المزيد من الائتمان الآمن بما فيها فتح الأعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان لتطوير صيرفة التجارة الخارجية.

الجدول (22)

القروض المتعثرة في العراق للمدة (2011-2024)

السنة	إجمالي القروض المتعثرة بالمليار	القطاع العام	النسبة	القطاع الخاص	النسبة
2011	459.3	190.2	41%	269.1	59%
2012	497.9	205.6	41.30%	292.3	58.70%
2013	1994.5	1.582	79.30%	412.5	20.70%
2014	2361.1	1825.3	77.30%	535.8	22.70%
2015	3079.7	2067.5	67.10%	1012.2	32.90%
2016	3,346.5	176,3	2%	3279	98%
2017	4.3	0.0516	1.20%	4.248	98.38%
2018	4.8	0.072	1.50%	4.728	99.50%
2019	4.2	0.0735	1.75%	4.1265	98.25%
2020	4.5	0.0841	1.87%	4.4158	98.13%

98.35%	4.5241	1.65%	0.0759	4.6	2021
98.40%	4.289	1.40%	0.0609	4.35	2022
98.30%	4.2688	1.64%	0.0711	4.34	2023
98.63%	5.1780	1.37%	0.0719	5.25	2024

المصدر :البنك المركزي العراقي ،تقارير الاستقرار المالي لسنوات متعددة (2011–2024)

الشكل (23)

نسبة القروض المتعثرة في العراق للمدة (2011–2024)

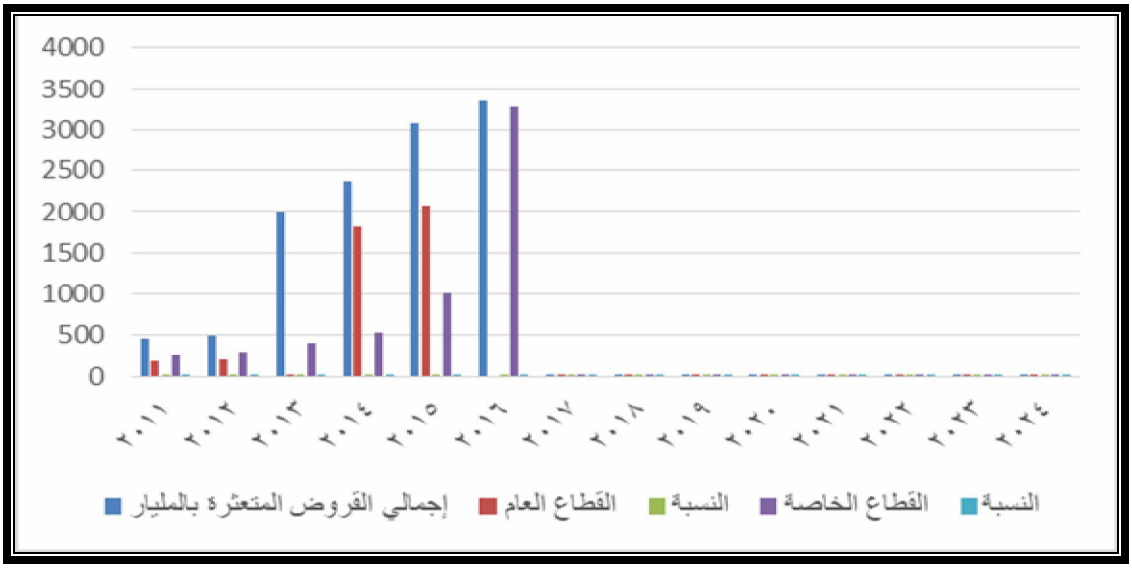

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(22)

تُظهر السلسلة الزمنية للمدة (2011–2024) أن الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي العراقي شكّلت عبئًا مستمرًا على الاستقرار المالي مع تباين في الاتجاه العام بين الارتفاع الحاد والانخفاض النسبي. فقد بلغت نحو (459.3) مليار دينار عام 2011، منها (41%) للمصارف الحكومية بقيمة (190.2) مليار دينار و(59%) للمصارف الخاصة بقيمة (269.1) مليار دينار، مقارنة بعام 2010 البالغ (297) مليار دينار توزعت بواقع (35%) حكومية و(65%) خاصة. وارتفعت عام 2012 إلى (497.9) مليار دينار، منها (41.3%) حكومية بقيمة (205.6) مليار دينار و(58.7%) خاصة بقيمة (292.3) مليار دينار، ثم شهد عام 2013 قفزة كبيرة لتصل إلى (1,994.5) مليار دينار مع هيمنة المصارف الحكومية بنسبة (79.3%) وبقيمة (1,582) مليار دينار مقابل (20.7%) للقطاع الخاص بقيمة (412.5) مليار دينار. واستمر الارتفاع عام 2014 إلى (2,361.1) مليار دينار (77.3% حكومية و22.7% خاصة)، ثم إلى (3,079.7) مليار دينار عام 2015 (67.1% حكومية و32.9% خاصة). وخلال 2016–2017 ارتفع الحجم من (3.3) ترليون إلى (4.3) ترليون

دينار بنسبة نمو (30.3%)، مع زيادة نسبة الديون المتعثرة إلى الائتمان من (9%) عام 2016 إلى (11.44%) عام 2017، حيث استحوذ القطاع الخاص على (99.83%) من المتأخرات، وبلغت نسبة القروض المتعثرة من قروضه (25.27%) لدى المصارف الحكومية و(16.2%) لدى الخاصة. وفي 2018 ارتفعت المتأخرات إلى (4.8) مليار دينار بنسبة نمو (12.43%) ونسبة إلى الائتمان (12.68%)، ثم انخفضت عام 2019 إلى (4.1) مليار دينار بمعدل (-15%) وتراجعت النسبة إلى (9.86%) مع استمرار هيمنة القطاع الخاص بنسبة (98.25%)، وبلغت نسب التعثر لقروضه (17.35%) لدى الحكومية و(22.77%) لدى الخاصة. وعادت للارتفاع عام 2020 إلى (4.5) مليار دينار بنسبة نمو (7.1%)، إلا أن نسبة التعثر إلى الائتمان تراجعت إلى (9.03%) مع استحواذ القطاع الخاص على (98.13%)، وبلغت نسب التعثر لقروضه (13.73%) لدى الحكومية و(24.01%) لدى الخاصة. وفي 2021 ارتفعت إلى (4.6)مليار دينار بنمو (2.2%) مع انخفاض نسبة التعثر إلى (8.68%) واستمرار هيمنة القطاع الخاص بنسبة (98.35%). أما في 2022 فقد انخفضت إلى (4.35) مليار دينار بمعدل (-6.7%) وتراجعت نسبتها إلى الائتمان إلى (7.2%)، كما انخفضت المتأخرات من (4.59) إلى (4.28) مليار دينار بمعدل (-6.7%). وفي 2023 سجلت انخفاضًا طفيفًا إلى (4.34) مليار دينار بمعدل (-0.42%). غير أن الاتجاه عاد للارتفاع عام 2024 ليبلغ (5.25) مليار دينار بنمو (20.91%) مع ارتفاع نسبة التعثر إلى الائتمان إلى (7.14%) مقارنة بـ(6.26%) عام 2023، واستمرار استحواذ القطاع الخاص على الحصة الأكبر إذ ارتفعت قروضه المتعثرة من (4.27) إلى (5.17) مليار دينار بنسبة (21.24%) وبحصة بلغت (98.63%) من الإجمالي. وبذلك تعكس السلسلة الزمنية اتجاهاً تصاعدياً طويل الأجل يتخلله تحسن مرحلي بعد 2018 ثم عودة الارتفاع، مع انتقال مركز الثقل من هيمنة المصارف الحكومية في السنوات الأولى إلى هيمنة شبه كاملة لتعثرات القطاع الخاص في السنوات الأخيرة، ما يشير إلى أن التوسع في الائتمان للقطاع الخاص لم يُواكَب بتطور مماثل في إدارة المخاطر وجودة التقييم الائتماني.

2- جودة الموجودات (الأصول)

يلاحظ تذبذب الموجودات خلال المدة المدروسة، مع انخفاض حاد في 2017 بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية. بدءًا من 2019 يظهر اتجاه تصاعدي نسبي في الموجودات، متزامن مع توسع أدوات التحول الرقمي والشمول المالي ،إلا أن هذا النمو الكمي لا يعكس

بالضرورة تحسنًا نوعيًا في جودة الموجودات، وهو ما تؤكده مؤشرات التعثر وتركيز الموجودات.وكما موضح أدناه:

الجدول (23)

إجمالي الموجودات للقطاعين العام والخاص في العراق للمدة(2011-2024)

السنة	إجمالي الموجودات	موجودات المصارف الخاصة	موجودات المصارف الحكومية	نسبة موجودات المصارف الحكومية
2011	143.8	12.5	131.3	%91.3
2012	190.9	17.6	173.3	%90.8
2013	208.8	21.1	187.7	%89.9
2015	222.9	22.4	200.5	%89.9
2016	221.2	-	-	
2017	156.4	-	-	
2018	122.9	-	-	
2019	133.0	-	104.8	%78.8
2020	138.5	-	-	
2021	159.5	-	-	
2022	198.66	37.05	161.52	%81.3
2023	205.25	43.9	161.3	%78.6
2024	203.33	47.35	155.97	%76.7

المصدر: البنك المركزي العراقي ،تقارير الاستقرار المالي ، لسنوات متعددة (2011-2024)

***ملاحظة:** يُلاحظ وجود فراغات في بيانات موجودات المصارف الحكومية والخاصة لبعض السنوات، ويعود ذلك إلى عدم توفر تفصيل رسمي منشور في التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي أو الجهات الإحصائية المختصة لتلك السنوات، إذ اكتفت هذه التقارير بعرض إجمالي الموجودات دون توزيعها حسب نوع المصرف. وعليه، تم تجنب تقدير أو استنتاج هذه القيم حفاظًا على الدقة والأمانة العلمية، واعتمادًا على البيانات المعلنة فقط.

الشكل (18)

إجمالي الموجودات للقطاعين العام والخاص في العراق للمدة (2011 – 2024)

المصدر:من عمل الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (23)

تُظهر السلسلة الزمنية لإجمالي موجودات الجهاز المصرفي العراقي خلال المدة (2011–2024) تذبذباً واضحاً بين الانخفاض الحاد والنمو المتدرّج مع استمرار هيمنة المصارف الحكومية وتحوّل تدريجي نحو زيادة دور المصارف الخاصة وتحسن المنافسة. ففي نهاية عام 2011 بلغ إجمالي الموجودات (143.8) مليار دينار بانخفاض كبير نسبته (60.4%) نتيجة تراجع موجودات مصرفي الرافدين إلى (86.2) مليار دينار والرشيد إلى (17.9) مليار دينار، مع استحواذ المصارف الحكومية على (91%) من الإجمالي مقابل (9%) فقط للمصارف الخاصة، إذ بلغت موجودات الحكومية (131.3) مليار دينار، بينما ارتفعت موجودات الخاصة إلى (12.5) مليار دينار بنمو (20.2%). وفي 2012 ارتفع الإجمالي إلى (190.9) مليار دينار بنمو (32.8%) مع استمرار هيمنة الحكومية بنسبة (90.8%)، حيث بلغت موجوداتها (173.3) مليار دينار مقابل (17.6) مليار دينار للقطاع الخاص. واستمر الارتفاع عام 2013 ليبلغ (208.8) مليار دينار بنمو(9.3%) مع حصة حكومية (89.9%) بقيمة (187.7) مليار دينار مقابل (10.1%) للقطاع الخاص بقيمة (21.1) مليار دينار. وفي 2015 سجلت الموجودات (222.9) مليار دينار بانخفاض طفيف (1.7%) عن عام 2014، مع استمرار الهيمنة الحكومية بنسبة (90%) وبقيمة (200.5) مليار دينار مقابل (22.4) مليار دينار للقطاع الخاص. وانخفضت عام 2016 إلى (221.2) مليار دينار بنسبة (0.7%) مع تركز (89%) من الموجودات لدى المصارف الحكومية، ولا سيما الرافدين والرشيد والمصرف العراقي للتجارة، حيث استحوذت هذه المصارف

الثلاثة وحدها على (48% و28% و11%) على التوالي من إجمالي الموجودات، وبلغ مؤشر التركز (HHI)نحو (3200) نقطة وهو مستوى مرتفع يعكس شبه احتكار، إذ شكّل مصرف الرافدين وحده (2302) نقطة من المؤشر. وفي 2017 تراجع الإجمالي إلى (156.4) مليار دينار بانخفاض (29.3%)، إلا أن تركز أكبر خمسة مصارف بلغ (84%) ومؤشر (HHI)انخفض إلى (2,463) نقطة بما يعكس تحسناً نسبياً في المنافسة، كما شكّلت الموجودات السائلة (65.4%) من الإجمالي، وهو ما يعزز قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها ويدعم الاستقرار المالي. ثم ارتفعت الموجودات إلى (122.9) مليار دينار عام 2018 بنمو (10.5%) مع تراجع التركز إلى (1,873.76) نقطة، وإلى (133) مليار دينار عام 2019 بنمو (8.21%) مع تركز معتدل بلغ (1,962) نقطة نتيجة ارتفاع موجودات المصارف الحكومية. وعلى الرغم من أزمة جائحة كورونا، ارتفعت الموجودات إلى (138.5) مليار دينار عام 2020 بنمو (4.13%) مدفوعة بزيادة الموجودات بالعملة الأجنبية من (22.4) إلى (26.7) مليار دينار بسبب تعديل سعر الصرف، وبلغ مؤشر التركز (1,951.6) نقطة، ومع تعافي الاقتصاد، ارتفعت إلى (159.5) مليار دينار عام 2021 بنمو (15.08%) مع تركز (1,920) نقطة واستحواذ حكومي (78.6%). وفي 2022 تسارع النمو ليصل الإجمالي إلى (198.66) مليار دينار بنمو (24.6%) وارتفعت الحصة الحكومية إلى (81.34%) بقيمة (161.52) مليار دينار مقابل (18.7%) للقطاع الخاص، وارتفع مؤشر التركز إلى (2,125.3) نقطة متجاوزاً الحد المعياري (1800). وفي 2023 ارتفعت الموجودات إلى (205.25) مليار دينار بنمو (3.3%) مع تراجع الحصة الحكومية إلى (78.61%) وارتفاع الخاصة إلى (21.4%) وتحسن المنافسة بانخفاض مؤشر التركز إلى (1,937.3) نقطة. أما في 2024 فقد انخفض الإجمالي إلى (203.33) مليار دينار بنسبة (0.94%) مع تراجع حصة الحكومية إلى (76.71%) وارتفاع الخاصة إلى (23.29%)، كما انخفض مؤشر (HHI)إلى (1,783.80) نقطة وهو دون الحد المعياري، بما يعكس تحسناً واضحاً في مستوى المنافسة داخل القطاع المصرفي. وبذلك يتبين أن الفترة منذ 2017 شهدت اتجاهاً عاماً نحو انخفاض التركز وارتفاع حصة المصارف الخاصة وتحسن المنافسة، وهو تطور يرتبط بتوسع الخدمات الرقمية ودخول شرائح جديدة إلى النظام المصرفي وزيادة الاعتماد على الدفع الإلكتروني، الأمر الذي رفع حصة الموجودات السائلة وعزز القدرة على تلبية السحوبات المفاجئة وجودة السيولة. ومع ذلك، فإن هذا التحول ما يزال ذا طابع تشغيلي يتركز

في الخدمات والمدفوعات أكثر من كونه تحولاً هيكلياً في نموذج الأعمال المصرفية أو في إعادة توزيع القوة السوقية بصورة جذرية، إذ لا تزال المصارف الحكومية تحتفظ بالدور المهيمن في النشاط المصرفي العراقي رغم تزايد وزن القطاع الخاص تدريجياً.

3-السيولة

يتمتع الجهاز المصرفي بمناسيب سيولة عالية تفوق النسب المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، إذ إن امتلاك المصرف لمستوى ملائم من السيولة يُبقي التحدي كبيراً أمام إدارة المصارف لأنه يكون أمام مفاضلة بين الربحية والسيولة، ففي حال انخفاض مناسيب السيولة يتعرض المصرف إلى مخاطر مالية كبيرة قد تؤدي إلى فشله (Bankruptcy)، وأن السيولة بشكل عام تعبر عن وجود أصول نقدية في الصندوق أو موجودات قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية بسهولة وبكلف منخفضة للإيفاء بالتزامات المصرف، وتقاس نسبة السيولة لدى المصرف على وفق ثلاثة مؤشرات:

1. **الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل**
2. **الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع**
3. **الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات**

وبمقارنة نسب المؤشرات المحتسبة إلى النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (30%) فإن الجهاز المصرفي يمتلك نسبة سيولة عالية تمنحه درعاً ومصداً ضد الأزمات الناتجة عن السحوبات التي قد يتعرض لها، ومن ثم فإن درجة المخاطرة تكون أقل ما يمكن ويستطيع أن يتجنبها عن طريق الأرصدة السائلة المتوافرة لديه وإن كانت تؤثر على هدف الربحية للمصارف، فضلاً عن ذلك فإنَّ المصارف لها القدرة على التوسع في منح الائتمان المصرفي، وفقاً لما يأتي :

3-1 الموجودات السائلة / المطلوبات قصيرة الأجل :

الجدول (24)

نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل في العراق للمدة(2016-2023)

السنة	نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل (%)	الملاحظات
2016	324.7	نسبة مرتفعة جداً تعكس متانة مالية عالية
2017	214.1	انخفاض دون أن يشكل خطراً على الاستقرار المالي
2018	102.2	انخفاض بسبب إعادة احتساب الموجودات وارتفاع الودائع
2019	96.1	استمرار الانخفاض نتيجة نمو الودائع بمعدل أعلى
2020	82.7	تراجع بسبب ارتفاع الودائع وتراجع الموجودات السائلة
2021	92.15	تحسن نسبي نتيجة نمو الموجودات السائلة
2022	87.7	انخفاض بسبب الارتفاع الكبير في الودائع الجارية
2023	57.6	انخفاض حاد مع تراجع الموجودات السائلة

المصدر :البنك المركزي العراقي ، تقارير الاستقرار المالي لسنوات متعددة(2016-2023)

الشكل (19)

نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل في العراق للمدة (2016 – 2023)

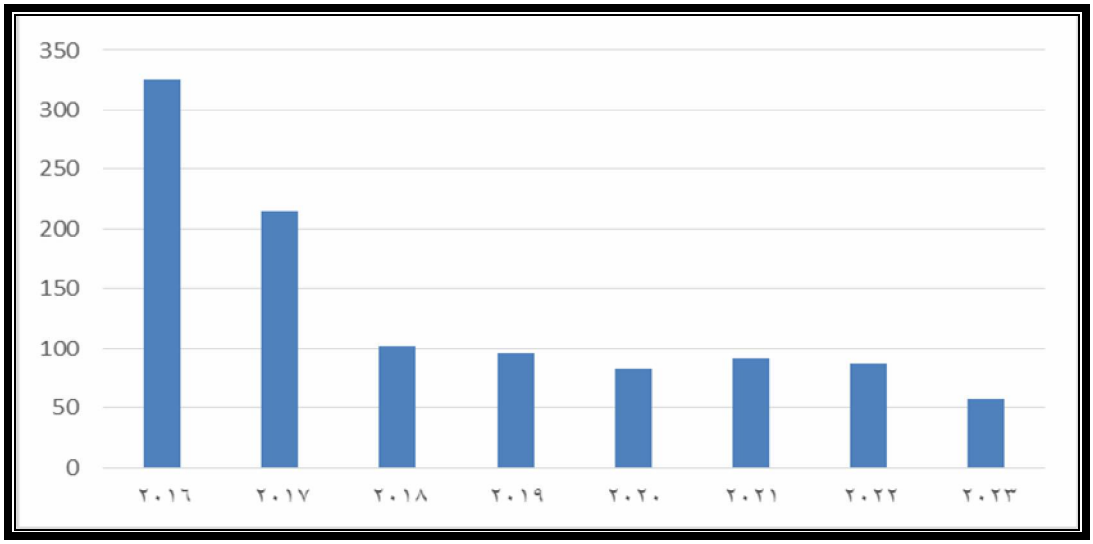

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(24)

سجّلت نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل للجهاز المصرفي العراقي مستوى مرتفعًا بلغ (324.7%) عام 2016، ما يعكس متانة مالية عالية وقدرة المصارف الحكومية والخاصة على مواجهة سحوبات المودعين وتمويل الائتمان دون اللجوء إلى البنك المركزي، إذ بلغت النسبة لدى المصارف الحكومية (346.8%) مقابل (190.5%) للمصارف الخاصة، مدعومة بارتفاع الموجودات السائلة إلى (134.3) مليار دينار وانخفاض الودائع

الجارية إلى (30.8) مليار دينار. وانخفضت النسبة إلى (214.1%) في عام 2017 دون أن يشكّل ذلك خطرًا على الاستقرار المالي، ثم تراجعت إلى (102.2%) عام 2018 نتيجة إعادة احتساب الموجودات وفق معايير دولية جديدة وارتفاع الودائع الجارية إلى (55.46) مليار دينار. واستمر الاتجاه التنازلي في عام 2019 لتبلغ النسبة (96.1%) بسبب نمو الودائع الجارية بنسبة (8.03%) مقارنة بنمو محدود للموجودات السائلة (1.5%)، ثم انخفضت إلى (82.7%) في عام 2020 مع ارتفاع الودائع إلى (63.4) مليار دينار وتراجع الموجودات السائلة بنسبة (8.92%). وفي عام 2021 ارتفعت النسبة إلى (92.15%) نتيجة نمو الموجودات السائلة بنسبة (23.52%) متجاوزة نمو الودائع (10.85%). إلا أنها انخفضت مجددًا إلى(87.7%) في عام 2022 بسبب الارتفاع الكبير في الودائع الجارية إلى (102.1) ترليون دينار بمعدل نمو (45.39%)، ثم تراجعت بشكل أوضح إلى (57.6%) في عام 2023 نتيجة نمو الودائع إلى (107.5) مليار دينار مقابل انخفاض الموجودات السائلة، ما يشير إلى تقلّص هامش التغطية، مع بقاء القدرة على الإيفاء بالالتزامات قصيرة الأجل ضمن حدود المتابعة الرقابية.

3-2 الموجودات السائلة / إجمالي الودائع :

يعبر هذا المؤشر عن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، إذ يشير إلى مقدار ما يحتفظ به المصرف من أصول سائلة تشمل نقد لدى البنك المركزي فضلاً عن النقد في الصندوق والأرصدة السائلة الأخرى،وكما مبين في الجدول أدناه :

الجدول (25)

الموجودات السائلة / إجمالي الودائع في العراق للمدة (2016-2023)

السنة	نسبة المؤشر (%)	ملاحظات تحليلية مختصرة
2016	%228.6	نسبة مرتفعة جداً تعكس قدرة عالية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل
2017	%152.8	انخفاض عن 2016 دون التعرض لمخاطر السيولة
2018	%73.73	انخفاض نتيجة ارتفاع الودائع مقارنة بالموجودات السائلة
2019	%70.10	استمرار الانخفاض بسبب نمو الودائع بوتيرة أعلى
2020	%61.73	تراجع إضافي في المؤشر نتيجة ارتفاع الودائع
2021	%67.41	تحسن نسبي بسبب ارتفاع الموجودات السائلة
2022	%69.46	ارتفاع طفيف مع استمرار التحوط على حساب الربحية
2023	%68.28	انخفاض محدود نتيجة تراجع الموجودات السائلة

المصدر :البنك المركزي العراقي ، تقارير الاستقرار المالي لسنوات متعددة(2016-2023)

الشكل (20)

الموجودات السائلة / إجمالي الودائع في العراق للمدة (2011 – 2025)

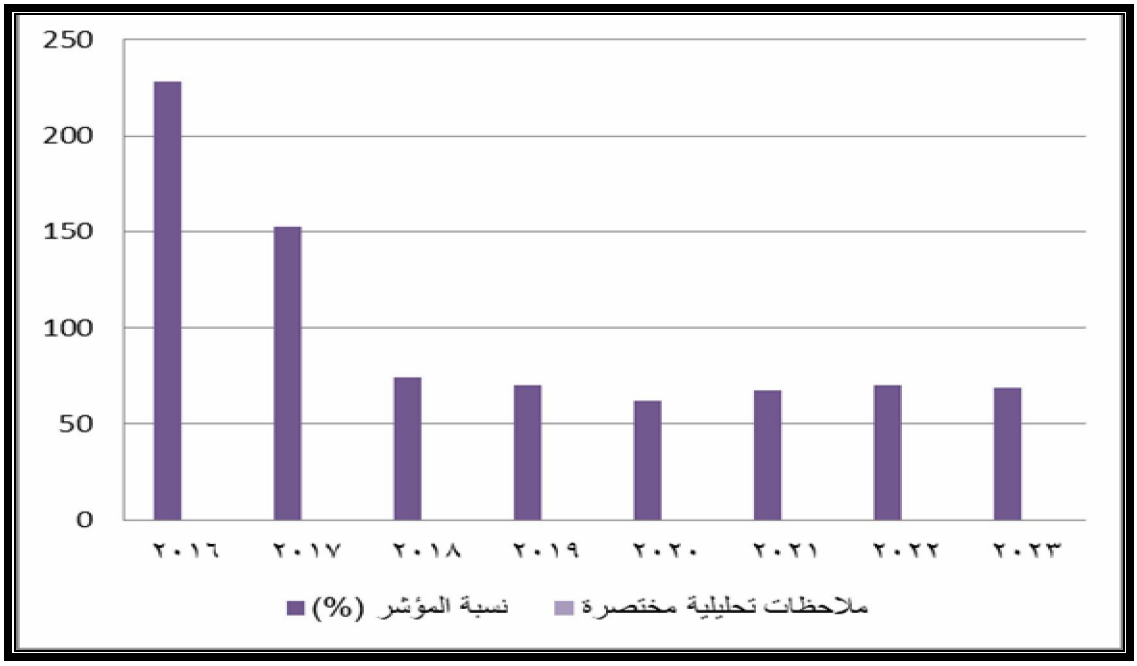

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(25)

سجل الجهاز المصرفي ككل نسبة عالية جداً بلغت (228.6%) في عام 2016، أي إن الجهاز المصرفي من غير المحتمل أن يتعرض لمخاطر السيولة في الأجل القصير،أن هذه النسبة المرتفعة تبين قدرة المصارف الحكومية على تأدية التزاماتها المالية في آجالها ولاسيما قصيرة الأجل، إلا أنه ينعكس سلباً على العائد والربحية، إذ إن هدف السيولة سيتعارض مع هدف الربحية وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على المصرف عوائد مالية كبيرة. سجل الجهاز المصرفي ككل نسبة عالية بلغت (152.8%) في عام 2017 ولكنها منخفضة عن عام 2016 والبالغة (228.6%)، أي إن الجهاز المصرفي من غير المحتمل أن يتعرض لمخاطر سيولة في الأجل القصير، وفيما يخص المصارف الحكومية فقد بلغت هذه النسبة (218.2%) عام 2017. أما فيما يخص المصارف الخاصة فإنها سجلت ما نسبته (50.1%) في عام 2017 . وقد سجل الجهاز المصرفي بصورة عامة نسبة بلغت (73.73%) عام 2018 منخفضة بمعدل (13.7%) عن عام 2017 البالغة فيه (85.42%). وقد سجل الجهاز المصرفي بصورة عامة نسبة بلغت (70.1%) عام 2019 منخفضة عن عام 2018 البالغة فيه (73.73)، إن الانخفاض الحاصل في النسبة كان نتيجة لارتفاع الودائع بمعدل نمو (6.7%) وهو أعلى من معدل نمو الموجودات السائلة البالغ (1.5%) . وقد سجل نسبة بلغت (61.73%) عام 2020 وهي منخفضة عن عام 2019 البالغة (70.10%). فالانخفاض الحاصل في النسبة كان نتيجة لارتفاع الودائع بمعدل نمو (3.43%) مقارنة بمعدل نمو الموجودات

السائلة البالغ (8.92%) . قد سجل بصورة عامة نسبة بلغت (67.41%) عام 2021 وهي مرتفعة عن عام 2020 البالغة (61.73) فالارتفاع الحاصل في النسبة كان نتيجة لارتفاع الودائع بمعدل نمو (13.13%) مقارنة بمعدل نمو الموجودات السائلة البالغ (23.52%). وسجلت بصورة عامة نسبة بلغت (69.46%) عام 2022 وهي مرتفعة عن عام 2021 البالغة (67.41%)، فالارتفاع الحاصل في النسبة كان نتيجة لانخفاض الودائع بمعدل نمو (34.28%) مقارنةً بمعدل نمو الموجودات السائلة البالغ (38.37%) ولكن نجد إن حجم الودائع بلغ (129) مليون دينار وهذا يدل على إن القطاع المصرفي يتحوط بشكل اكبر على حساب العائد والربحية.وبعدها سجلت نسبة بلغت (68.28%) عام 2023 وهي منخفضة عن عام 2022 فالانخفاض الحاصل في النسبة كان نتيجة الارتفاع طفيف في الودائع بمعدل نمو (3.42%) مقارنة بانخفاض بمعدل نمو الموجودات السائلة البالغ (10.81-) ونجد أن حجم الودائع بلغ (133.5) مليون دينار.

3-3 الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات :

توضح هذه النسبة مدى احتفاظ المصرف بأصول تامة السيولة لمواجهة سحوبات المودعين وقياسها نسبة إلى إجمالي الموجودات لدى المصرف، يلحظ إن نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي ككل وحسب ما مبين بالجدول أدناه:

الجدول (26)

الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات للمدة (2016-2023)

السنة	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (%)	ملاحظات تحليلية مختصرة
2016	64.5	نسبة مرتفعة تعكس توجهاً تحوطياً في ظل ارتفاع مخاطر البلد
2017	65.5	استقرار نسبي رغم الانخفاض الكبير في إجمالي الموجودات
2018	46.1	انخفاض نتيجة ارتفاع إجمالي الموجودات
2019	43.2	تراجع بسبب نمو الموجودات بمعدل أعلى من الموجودات السائلة
2020	37.86	انخفاض المؤشر نتيجة ارتفاع إجمالي الموجودات
2021	40.62	تحسن نسبي بسبب نمو الموجودات السائلة
2022	45.12	ارتفاع المؤشر نتيجة زيادة الأصول السائلة بوتيرة أعلى
2023	47.5	انخفاض المؤشر بسبب تراجع حجم الأصول السائلة

المصدر :البنك المركزي العراقي ، تقارير الاستقرار المالي لسنوات متعددة(2016-2023)

الشكل (21)

الموجودات السائلة/إجمالي الموجودات

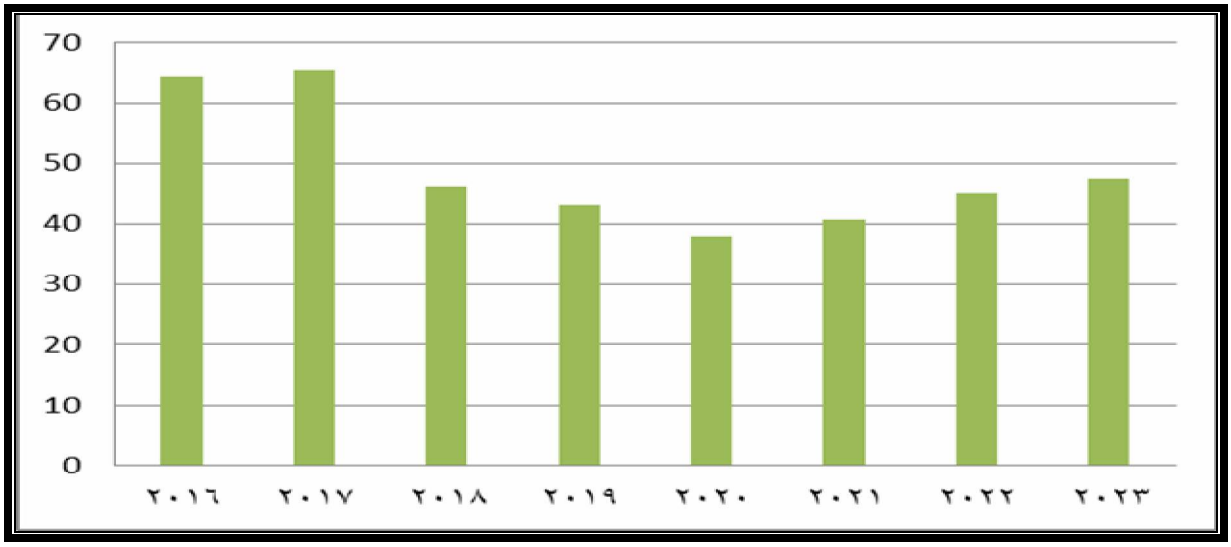

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(26)

يُظهر تحليل نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات خلال المدة (2016–2023) اتجاهًا متقلبًا يعكس تحولات في السياسة المصرفية وإدارة السيولة؛ إذ سجلت النسبة مستويات مرتفعة جدًا في عامي 2016 و2017 بلغت (64.5% و65.5%) على التوالي، ما يدل على تبني المصارف نهجًا تحوطيًا في ظل ارتفاع المخاطر الاقتصادية وعدم الاستقرار، ثم شهدت انخفاضًا حادًا في عام 2018 إلى (46.1%) نتيجة التوسع في إجمالي الموجودات بوتيرة تفوق نمو الموجودات السائلة، واستمر هذا الاتجاه التنازلي في عامي 2019 و2020 لتصل النسبة إلى (43.2% و37.86%)، وهو ما يعكس توجهًا نحو توظيف الموارد في استثمارات أو قروض أقل سيولة، مما قد يزيد من مخاطر السيولة، إلا أن المؤشر عاد للتحسن النسبي في عام 2021 ليسجل (40.62%) نتيجة زيادة الموجودات السائلة، وتواصل الارتفاع في عام 2022 ليبلغ (45.12%) مدفوعًا بنمو الأصول السائلة بمعدل أعلى، قبل أن يسجل انخفاضًا طفيفًا في عام 2023 إلى (47.5%) نتيجة تراجع حجم الأصول السائلة، وبشكل عام يعكس هذا المسار انتقال المصارف من سياسة تحفظية عالية السيولة نحو توازن نسبي بين السيولة والربحية مع استمرار التأثر بالظروف الاقتصادية.

4- الربحية

شهدت القيمة المعيارية لمؤشر الربحية انخفاضاً واضحاً في عام 2016 مقارنة بالسنوات السابقة، حيث انخفضت قيمة مؤشر الربحية من (1.226) في عام 2015 إلى (0.666) في عام

2016 أن هذا الانخفاض نتيجة طبيعية لزيادة حجم القروض المتعثرة، وقد أثر هذا الانخفاض في قيمة مؤشر الربحية على انخفاض قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي.وحسب الجدول :

الجدول (27)

مؤشر الربحية في العراق للمدة (2015-2024)

السنة	قيمة مؤشر الربحية / القيمة الترجيحية	أبرز الملاحظات
2015	1.226	مستوى مرتفع للربحية قبل زيادة القروض المتعثرة
2016	0.666	انخفاض حاد نتيجة ارتفاع القروض المتعثرة وانعكاس سلبي على الاستقرار المصرفي
2017	0.74	تذبذب خلال العام مع تحسن نسبي في الربع الأخير
2018	0.476	اتجاه تنازلي بسبب انخفاض العوائد وارتفاع الموجودات
2019	0.072	تحسن نسبي نتيجة كفاءة منح الائتمان ودعم الاستقرار المالي
2020	0.139	ارتفاع القيمة الترجيحية لمؤشر الربحية وساهم في رفع الاستقرار المصرفي
2021	0.119	تراجع الربحية وانعكاس سلبي على مؤشر الاستقرار المصرفي
2022	0.105	تحسن القيمة الترجيحية بدعم التحول الرقمي والشمول المالي
2023	0.13	انخفاض طفيف نتيجة استمرار مخاطر الائتمان
2024	0.11	استمرار التراجع الطفيف وارتباطه بنضج التحول الرقمي

المصدر : البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي لسنوات متعددة (2015-2024)

الشكل (22)

مؤشر الربحية في العراق للمدة (2015-2024)

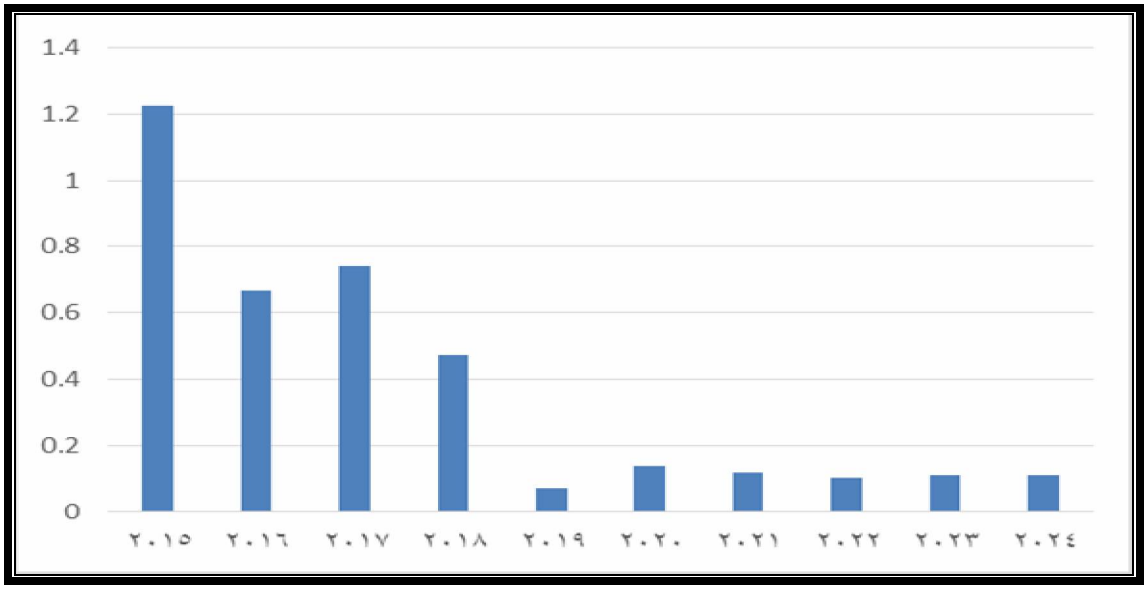

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(27)

تذبذبت القيمة المعيارية لمؤشر الربحية أثناء عام 2017، بعد أن سجلت اتجاها مرتفعاً في عام 2016، إذ سجل عام 2016 أعلى نسبة أثناء عامي (2016-2017)، بنسبة (0.82%)، واخذ المؤشر اتجاهاً متذبذباً من الربع الأول وحتى عام 2017، إذ انخفض المؤشر انخفاضاً ملحوظاً بلغ (0.09) وعاود الارتفاع في نهاية عام 2017 بنسبة (0.74) . استمرت القيمة المعيارية لمؤشر الربحية خلال عام 2018 بتسجيل اتجاها تنازليا، إذ بلغت قيمة هذا المؤشر من عام 2018 (0.476) منخفضًا عن عام 2017 والبالغ (0.786)، إنَّ هذا الانخفاض في قيمة المؤشر قد كان نتيجة لانخفاض قيمة العائد للمصارف، فضلا عن ارتفاع قيمة الموجودات بين عامي 2017 و 2018، ارتفاع القيمة الترجيحية لمؤشر الربحية من (0.035%) في عام 2018 إلى (0.072%) في عام 2019 مما ساهم في تحسن الاستقرار المالي. أن القيمة الترجيحية لكل من مؤشر جودة الأصول ومؤشر الربحية قد ارتفعت أثناء العام 2020، اللذان يشكل وزنهما الترجيحي (34%) من الوزن الترجيحي لمؤشر الاستقرار المصرفي البالغ (53%) مما أدى إلى ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي في العراق من (0.410%) عام 2019 إلى (0.586%) عام 2020، مؤشر الربحية قد انخفض من (0.139%) عام 2020 تواليا إلى (0.119%) عام 2021 والذي انعكس على انخفاض مؤشر الاستقرار المصرفي، لوحظ من خارطة الاستقرار المصرفي بأن القيمة الترجيحية لكل من مؤشر الربحية قد ارتفع من (0.119%) عام 2021 إلى (0.105%) عام 2022 . فيما انخفض مؤشر جودة الربحية إلى (0.11%) في عام 2023 وانخفض مؤشر جودة الربحية من (0.13%) في عام 2023 إلى (0.11%) في عام 2024 .وعليه نوضح ومع بدء تعاظم تبني التحول الرقمي تدريجيًا، خاصة بعد عام 2019، تحسن الأداء النسبي لمؤشر الربحية، ويُعزى ذلك إلى تحسن كفاءة منح الائتمان، وترشيد التكاليف التشغيلية، وتعزيز قدرة المصارف على إدارة محافظها الائتمانية باستخدام التقنيات الرقمية وكذلك أدى التوسع في إدخال شرائح جديدة من الأفراد والمنشآت الصغيرة إلى النظام المصرفي إلى توسيع قاعدة العملاء، وزيادة حجم العمليات المصرفية، إلا أن هذا التوسع لم ينعكس فورًا على الربحية بشكل مستقر، نتيجة ارتفاع مخاطر الائتمان المرتبطة بالعملاء الجدد، خصوصًا في ظل ضعف البنية الرقمية في المراحل الأولى، مما يفسر استمرار تذبذب مؤشر الربحية خلال بعض السنوات، ولا سيما في فترتي الجائحة وما بعدها، وعليه، فإن التحسن النسبي في القيمة الترجيحية لمؤشر الربحية خلال الأعوام (2020-2022) يعكس الأثر التراكمي للتحول الرقمي الداعم للشمول المالي،

حيث أسهمت الرقمنة في تحسين إدارة المخاطر، وخفض التكاليف، وزيادة كفاءة استخدام رأس المال، وهو ما دعم الاستقرار المصرفي رغم التحديات الاقتصادية. في المقابل، فإن الانخفاض الطفيف في مؤشر الربحية خلال عامي (2023–2024) يشير إلى أن تأثير الشمول المالي على الربحية يظل مشروطًا بمدى نضج التحول الرقمي وجودة إدارة الائتمان، وليس مجرد التوسع الكمي في منح القروض.

المطلب الرابع: جودة التمويل المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة

تُعدّ جودة التمويل المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة من المؤشرات الأساسية التي تعكس كفاءة القطاع المصرفي وقدرته على دعم الاستقرار المالي والنشاط الاقتصادي، إذ بمستويات القروض المتعثرة، وكفاءة توجيه الائتمان نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما تتأثر هذه الجودة بدرجة الالتزام بالمعايير الرقابية والاحترازية التي يضعها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فضلًا عن مستوى تطور البنية التحتية المصرفية. وان من أهم مؤشرات جودة التمويل المصرفي كالآتي:

1–جودة الأصول وتعثر القروض

يتم قياس جودة الأصول باستخدام مؤشرين هما: القروض المتعثرة، ونسبة تغطية المخصصات وكما موضح أدناه:

1–1 القروض المتعثرة (NPLS)

تقوم عمليات القروض البنكية على تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة مقابل سداد تلك الأموال مع فوائدها والعمولات المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة. كما يتم تقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد. تصنف القروض في جانب الأصول من ميزانية البنك ومع ذلك، في حالة توقف مقترض عن الدفع، تنخفض قيمة موجودات البنك، حيث تمثل القروض المتعثرة مؤشر الموجودات البنك التي يمكن أن تولد خسارة مالية وأن تؤثر على أداء البنك ككل.(صندوق النقد العربي ،2017: 5) وكما موضح :

الجدول (28)

القروض المتعثرة في الإمارات للمدة (2011-2025)

السنة	نسبة القروض المتعثرة
2011	7.2%
2012	8.0%
2013	8.4%
2014	7.0%
2015	6.2%
2016	6.4%
2017	6.7%
2018	5.6%
2019	6.5%
2020	8.1%
2021	7.9%
2022	7.3%
2023	5.99%
2024	4.7%

المصدر : المصرف المركزي الإماراتي ،تقارير الاستقرار المالي لسنوات متعددة(2011-2024)

الشكل (29)

القروض المتعثرة في الإمارات للمدة (2011-2025)

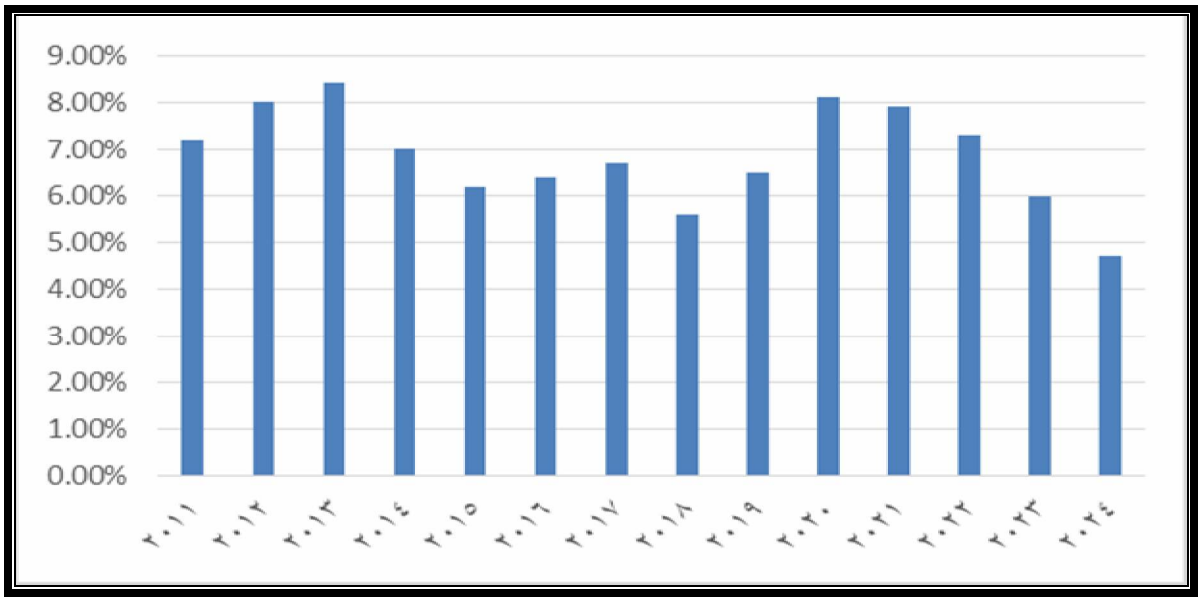

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (28)

في عام 2011 بلغت نسبة القروض المتعثرة في النظام المصرفي الإماراتي 7.2% وهو ما يمثل إجمالي قروض مصنفة بقيمة 82.4 مليار درهم إماراتي، في حين شهدت نسبة القروض المتعثرة مزيداً من التدهور مع اقتراب هذه النسبة من ذروتها، يعتقد أنها تقترب من ذروتها. ولأن البنوك تنهي حاليا صفقات إعادة هيكلة رئيسية مع كيانات مختلفة، فمن المرجح أن ترتفع نسبة قروضها المتعثرة لتعكس الشروط والأحكام الجديدة، وأن تصل إلى ذروتها عند متوسط يتراوح بين 8% و 9% .

في عام 2013 بلغت نسبة القروض المتعثرة في النظام المصرفي الإماراتي 8.4% ما يمثل إجمالي قروض مصنفة بقيمة 107 مليارات درهم إماراتي مقارنة ب2012 البالغة (8%). ويبدو أن نسبة القروض المتعثرة قد بلغت ذروتها،بدأ رصيد القروض المتعثرة بالانخفاض تدريجيا في الربع الأخير من عام 2013 لأول مرة منذ عام 2007. ويؤكد هذا التطور بحث أجراه صندوق النقد الدولي والذي يشير إلى أن القروض المتعثرة تميل في المتوسط إلى بلوغ ذروتها بعد 5 سنوات من بدء أزمة عقارية. في عام 2014 بلغت نسبة القروض المتعثرة في النظام المصرفي الإماراتي 7.0%، وهو ما يمثل إجمالي قروض مصنفة بقيمة 96 مليار درهم إماراتي مسجلاً انخفاضا ملحوظا عن نسبة 8.4% المسجلة في ديسمبر 2013. في عام 2015 بلغ معدل القروض المتعثرة في النظام المصرفي الإماراتي 6.2%. ما يُمثل إجمالي قروض مصنفة بقيمة 93 مليار درهم إماراتي. ويمثل هذا انخفاضاً عن نسبة 7.0% المسجلة في عام 2014، جاءت جميع الزيادة تقريبا في القروض المصنفة من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفعت معدلات التخلف عن السداد من حوالي 4 في منتصف عام 2015 إلى أكثر من 10% طوال عام 2016 اعتبارًا من ديسمبر 2016 تم تصنيف أكثر من 20% من التعرضات للشركات الصغيرة والمتوسطة على أنها غير عاملة.

تراجعت جودة الأصول بشكل طفيف في عام 2016 نتيجة لتدهور جودة قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبعد عامين من الانخفاض، ارتفعت القروض المصنفة بنسبة 8% في عام 2016 لتصل إلى 100 مليار أو 6.4% من إجمالي القروض، مقارنةً بنسبة 6.2 في عام 2015. وبعدها ارتفعت نسبة القروض غير العاملة (NPL) بشكل طفيف في عام 2017 إلى 6.7% مقارنة بـ 6.4 في عام 2016 مما يعكس كلاً من الزيادة في المبلغ القائم للقروض غير العاملة وتباطؤ نمو القروض خلال العام. ارتفعت النسبة قليلا إلى

5.6% من 5.3% في السنة السابقة. وقد كانت نسبة القروض المتعثرة بالنسبة للبنوك الوطنية في الدولة أقل من النظام المصرفي ككل.

وقد سجلت نسبة تأخر السداد للنظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة انخفاضا طفيفا في سنة 2018 إلى 0.8% مقارنة بالسنوات السابقة (2017: 0.9%، 2016 1.1%). ظلت الجودة الكلية للأصول تمثل تحديا، حيث تدهورت نسب جودة الأصول قليلا. وارتفع مجمل نسبة صافي القروض المتعثرة إلى 2.5% من 1.8% في العام السابق. وبلغت نسبة القروض المتعثرة 6.5% في 2019، منها 4.0% مغطاة بمخصصات احتياطية محددة. وتعزى الزيادة في المقام الأول إلى أحداث فردية متعلقة ببنوك معينة وقعت خلال النصف الثاني من العام.

ترك الانكماش الاقتصادي خلال الجائحة تأثيراً على وتيرة النمو في إجمالي القروض المتعثرة، كما تأثرت النسب المرتفعة للقروض المتعثرة الرئيسية في دولة الإمارات بالقروض القديمة المتعثرة التي تم تقديمها بالفعل وإعادة هيكلة عدد قليل منها الكبار المقترضين خلال العام. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة صافي القروض المتعثرة 21% ونسبة القروض المتعثرة إلى 3.5% و8.1 بنهاية عام 2020 الضغوط الناجمة عن الجائحة العالمية لا تزال تؤثر على جودة الأصول، من المتوقع أن يخفف الانتعاش الاقتصادي المحتمل تدريجيا من مخاوف جودة الائتمان، مع أن تأثير ذلك قد يأتي متأخرا. تأثرت جودة الأصول في النظام المصرفي الإماراتي بتداعيات جائحة كورونا وانخفضت نسبة القروض المتعثرة انخفاضًا طفيفًا إلى 7.9% في عام 2021.

تحسنت جودة أصول النظام المصرفي في دولة الإمارات بعد انخفاضها في العام الأول من الجائحة، وتراجعت نسبة صافي القروض المتعثرة (25%) ونسب القروض المتعثرة إلى 7.3% بحلول نهاية عام 2022. وجاء الانخفاض في القروض المتعثرة على خلفية التعافي الاقتصادي خلال العام 2022 والتقييمات الرقابية المستمرة التي أجراها المصرف المركزي، وما يرتبط بها من إجراءات تصحيحية وشطب الديون. وكان للتنفيذ الناجح والإنهاء التدريجي لبرنامج تأجيل سداد القروض في إطار خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة التي وفرها المصرف المركزي دوراً حاسماً في التخفيف من حالات التخلف عن السداد للمقترض بسبب قيود السيولة الناتجة عن الجائحة والتي كان من الممكن أن تعيق تعافي جودة الأصول. ومع نهاية عام 2023 تراجعت ونسبة القروض المتعثرة إلى 5.99%، فقد انخفضت نسبة القروض

المتعثرة في النظام المصرفي في دولة الإمارات إلى 4.7% مقارنة بنسبة 5.9% في عام 2023، ما يمثل تحسناً كبيراً بالمقارنة مع الذروة المسجلة عند 8.2% في عام 2020. كما تحسنت نسبة صافي القروض المتعثرة.

يعزى التحسن في مؤشرات جودة الأصول إلى التراجع الكبير في القروض المتعثرة، والتي انخفضت بنسبة 14.0% خلال عام 2024. كما ساهم النمو التدريجي في حجم الميزانية العمومية للقطاع المصرفي في تعزيز جودة الأصول، إلا أن العامل الرئيسي في هذا التحسن كان انخفاض القروض المتعثرة.وعليه تشير تطورات القروض المتعثرة في النظام المصرفي الإماراتي خلال المدة (2011–2024) إلى أن التحول الرقمي والشمول المالي أسهما في تحسين جودة التمويل المصرفي على المدى المتوسط والطويل، دون أن ينعكس أثرهما بشكل فوري على خفض نسب القروض المتعثرة. فقد ساعد التحول الرقمي في تعزيز كفاءة أنظمة السداد والتحصيل وتحسين إدارة المخاطر، في حين أدى التوسع في الشمول المالي إلى إدخال شرائح جديدة ذات مخاطر ائتمانية أعلى نسبيًا في المدى القصير، ومع اكتمال البنية التحتية الرقمية وتطور أدوات التقييم الائتماني والرقابة المصرفية، انعكس ذلك إيجابًا على جودة الأصول، وهو ما يتجلى في التراجع الملحوظ لنسب القروض المتعثرة خلال السنوات الأخيرة، بما يؤكد أن أثر التحول الرقمي والشمول المالي تراكمي وليس آنيًا.

الجدول (29)

المقارنة بين الإمارات والعراق فيما يخص التحول الرقمي والشمول المالي وجودة التمويل المصرفي

السنة	العراق			الإمارات		
	التحول الرقمي	الشمول المالي	جودة التمويل المصرفي	التحول الرقمي	الشمول المالي	جودة التمويل المصرفي
الأنظمة	RTGS	ATM	القروض المتعثرة	RTGS	ATM	القروض المتعثرة
2016	10075	0.93	3,346.50	30,970	68	%6.40
2017	9927	1.36	4.3	36,866	68.3	%6.70
2018	17772	2.08	4.8	40	67.8	%5.60
2019	21528	2.5	4.2	43,2	64.6	%6.50
2020	22637	2.7	4.5	51	55.9	%8.10
2021	26119	3.6	4.6	61	55.3	%7.90
2022	30107	5.1	4.35	89	55.3	%7.30
2023	27256	9.2	4.34	89	57.6	%5.99

تشير بيانات الجدول إلى وجود تباين واضح بين العراق والإمارات في مستوى التحول الرقمي والشمول المالي وجودة التمويل المصرفي خلال المدة (2016–2023)، إذ حققت الإمارات مستويات متقدمة في مؤشرات التحول الرقمي مقارنة بالعراق، في حين شهد العراق تطوراً تدريجياً لكنه لا يزال أقل من المستوى الذي وصلت إليه الإمارات.

فيما يتعلق بالتحول الرقمي والمقاس بعدد عمليات نظام التسوية الإجمالية الآنية(RTGS)، ارتفع عدد العمليات في العراق من (10075) عملية عام 2016 إلى (30107) عملية عام 2022 قبل أن ينخفض قليلاً إلى (27256) عملية عام 2023، وهو ما يعكس توسع استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية وتعزيز البنية التحتية الرقمية للقطاع المصرفي. أما الإمارات فقد سجلت مستويات أعلى بكثير، إذ ارتفع عدد العمليات من (30970) عام 2016 إلى (89000) عملية تقريباً خلال عامي 2022 و2023، مما يعكس نضج البنية الرقمية واعتماد المؤسسات المالية بصورة واسعة على أنظمة المدفوعات الإلكترونية.

أما **الشمول المالي**، والذي تم قياسه بعدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل (100 ألف) نسمة، فقد شهد العراق تحسناً ملحوظاً، إذ ارتفع المؤشر من (0.93) جهاز عام 2016 إلى (9.2) جهاز عام 2023، وهو ما يدل على توسع الخدمات المصرفية وزيادة انتشار القنوات

المالية الرسمية، إلا أن هذا المستوى لا يزال منخفضاً مقارنة بالإمارات التي حافظت على مستويات مرتفعة تراوحت بين (55.3–68) جهازاً لكل (100 ألف) نسمة، الأمر الذي يعكس انتشاراً واسعاً للخدمات المصرفية وسهولة وصول الأفراد إليها.

وفيما يخص جودة التمويل المصرفي والمقاسة بنسبة القروض المتعثرة، أظهرت بيانات العراق انخفاضاً كبيراً مقارنة بعام 2016؛ إذ بلغت قيمة القروض المتعثرة (3346.5) في عام 2016 ثم استقرت خلال السنوات اللاحقة عند مستويات تراوحت بين (4.2–4.8)، لتصل إلى (4.34) عام 2023، مما يشير إلى تحسن نسبي في جودة المحافظ الائتمانية وإدارة المخاطر الائتمانية. أما في الإمارات فقد تراوحت نسبة القروض المتعثرة بين (5.6%) و(8.1%)، حيث ارتفعت خلال عامي 2020 و2021 نتيجة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، ثم انخفضت تدريجياً لتصل إلى (5.99%) عام 2023، وهو ما يعكس قدرة القطاع المصرفي الإماراتي على احتواء المخاطر واستعادة جودة التمويل بعد الأزمة.

وبوجه عام، توضح البيانات أن الإمارات تمتلك منظومة مصرفية رقمية أكثر تطوراً وشمولاً من العراق، الأمر الذي أسهم في تعزيز كفاءة الخدمات المصرفية وتحسين إدارة التمويل. في المقابل، يظهر العراق تطوراً تدريجياً في مؤشرات التحول الرقمي والشمول المالي، وهو ما يشير إلى وجود تحسن مستمر في القطاع المصرفي، إلا أنه ما زال بحاجة إلى مزيد من الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتوسيع الخدمات المالية لتعزيز جودة التمويل المصرفي والوصول إلى مستويات أكثر كفاءة واستدامة

الفصل الرابع

رؤية مقترحة

لتطوير جودة الخدمات المصرفية في العراق

تمهيد

يتناول هذا الفصل موضوع البيئة المصرفية في العراق بوصفها أحد الأطر الأساسية لدعم النمو المستدام، يسعى هذا الفصل إلى تحليل واقع القطاع المصرفي في العراق، وبيان أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم أدائه، فضلاً عن استعراض التحديات التي تواجهه في ظل الظروف الاقتصادية والمالية الراهنة، مع تسليط الضوء على دور البنك المركزي والسياسات الحكومية في تطوير القطاع المصرفي وتعزيز كفاءته.

وفي البيئة العراقية، حيث يتسم الاقتصاد بارتفاع الاعتماد على النقد خارج الجهاز المصرفي وضعف الشمول المالي وتأثر النشاط الاقتصادي بتقلبات الإيرادات النفطية، يبرز التحول الرقمي كأداة إستراتيجية لدمج الأفراد والمؤسسات في النظام المالي الرسمي، وتعزيز كفاءة نظم الدفع، وتحسين قدرة المصارف على تقييم المخاطر وتخصيص الائتمان بصورة أكثر كفاءة. وبذلك فإن التحول الرقمي والشمول المالي لا يقتصران على توسيع الوصول إلى الخدمات المالية فحسب، بل يسهمان في تحسين جودة التمويل المصرفي وتعزيز دوره في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

وعليه تم تقسيم الفصل على ثلاثة مباحث وكالاتي:

المبحث الأول :الفرص والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق

المبحث الثاني :إمكانية استفادة العراق من التجربة الإماراتية في مجال التحول الرقمي والشمول المالي وجدة التمويل المصرفي

المبحث الثالث:الاستراتيجة المقترحة لتطوير جودة القطاع المصرفي في العراق

المبحث الأول:

الفرص والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق

تمهيد

يُعدّ القطاع المصرفي المكوّن الرئيس والأكبر ضمن القطاع المالي، الأمر الذي يجعل كفاءته واستقراره عاملاً مهما وحاسما في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الأجل الطويل. إذ إن ضعف كفاءة هذا القطاع لا يقتصر أثره على إعاقة مسار التنمية فحسب، يساهم أيضاً في خلق اختلالات مالية تؤدي إلى حالات من عدم الاستقرار وربما إلى أزمات اقتصادية واسعة النطاق. لذلك حظي القطاع المصرفي باهتمام بالغ من قبل الدول، نظراً لدوره المحوري في تحفيز النمو الاقتصادي وتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الأنشطة الاستثمارية المنتجة.

المطلب الأول: الفرص المتاحة أمام القطاع المصرفي في العراق

يعد القطاع المصرفي في العراق جزءا أساسيا من البنية الاقتصادية في البلاد، ويواجه العديد من التحديات التي تؤثر على أداء البنوك المحلية، وتحد من قدرتها على التوسع والنمو، تشمل هذه التحديات البيئة السياسية والاقتصادية المتقلبة، ضعف البنية التحتية المالية، الفساد الإداري والمالي، المخاطر الأمنية، ونقص الكوادر البشرية المدربة.(عراق الحدث،2025)

أولا-تحديات إصلاح القطاع المصرفي

تواجه الحكومة العراقية مجموعة من التحديات الاقتصادية العميقة، حيث يمثل القطاع المصرفي أحد المجالات الحيوية التي شهدت جهودًا إصلاحية كبيرة تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، في هذا الإطار تم تنفيذ عدة إجراءات إستراتيجية تشمل فرض قيود على السحب من العملة الأجنبية، خفض قيمة الدينار، وزيادة أسعار الفائدة. تأتي هذه الخطوات كجزء من خطة شاملة لإعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة عبر عمليات اندماج وبيع حصص للقطاع الخاص، وإغلاق البنوك المتعثرة، وتعزيز الرقابة على القطاع المصرفي. على الرغم من أن هذه السياسات قد أسفرت عن تحقيق بعض الاستقرار في النظام المصرفي، إلا أنها واجهت تحديات مستمرة تتعلق بالتضخم، نقص السيولة، وارتفاع الديون العامة. بحسب تقارير البنك الدولي، بلغت نسبة الدين العام في العراق حوالي (59.8 %) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، مما يعكس الحاجة الملحة لتبني سياسات مالية أكثر فعالية. من

جهة أخرى، أدى التحول الإلكتروني في التعاملات المالية إلى تعزيز ثقة المجتمع الدولي بالنظام المصرفي العراقي، فقد ساهم هذا التحول في تحسين الشفافية والكفاءة، مما جعل النظام المصرفي أكثر جاذبية للمستثمرين الدوليين. وفقًا لتقرير صادر عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لعام 2022، فإن زيادة استخدام التكنولوجيا المالية في العراق يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي بمقدار (3%) خلال السنوات القادمة. (شمارة،2024)

كما إن هناك بعض الأسباب التي اقترحتها اللجنة المالية وهي تعد أهم الأسباب في تأخر الإصلاح المصرفي العراقي ويمكن إجمالها بالاتي :

1- التباطؤ في إصدار تشريعات تعمل على تحريك عملية الإصلاح .

2- عدم وضوح الرؤى والسياسات الاقتصادية وتنسيق السياستين المالية والنقدية .

3- إقرار الخطط المعدة للإصلاح بعيدا عن أراء المختصين والخبراء المصرفيين.

4- التشريعات والقوانين والتعليمات السارية التي تحجم عمل المصارف وتحد من توسعه وتطوره .

5- لم يفسح المجال واسعا للقطاع المصرفي للعمل الاستثماري والتمويلي في ظل احتفاظ المصارف بسيولة عالية .

6- انعدام الرؤية المستقبلية الخاصة بالواقع المحلي لعملية الإصلاح المصرفي من قبل القائمين عليها اذ إن خصوصية وضع القطاع المصرفي وما يعانيه من مشاكل يحتم وضع تصور خاص يتناغم مع واقعنا الحالي ومع التجارب المتطورة في الخارج عند استقدام الخيرات الخارجية ووضع هذه الخيرات في إطار يخدم الواقع الحالي .

7- العلاقة البينية بين السلطات المختلفة ذات العلاقة البنك المركزي، وزارة المالية، المصارف الحكومية والخاصة، مثل صدور تعليمات من وزارة المالية يتعلق بعدم قبول الصكوك وخطابات الضمان من المصارف.

8- التسلط الإداري وتبعية المصارف الحكومية ومجالس إدارتها .

9- الفساد الإداري والسلوكيات البيروقراطية في الهرم الإداري للمؤسسات المصرفية .

10 - حالة السوق العراقي عموما والاقتصاد الكلي.(مجلس النواب اللجنة المالية، 2015 : 44-47)

ثانياً- التحديات التي تواجه القطاع المصرفي

1- أزمة السيولة

بسبب تداعيات الظروف الاقتصادية الخارجية والتي تتمثل بهبوط أسعار النفط العالمية لعدة مرات وكذلك الظروف الداخلية للعراق السياسية والأجنبية والاقتصادية والهدر بالمال العام وسوء إدارة وعدم

وجود صندوق سيادي في العراق مثل غيره من الدول مثل (الإمارات ،الكويت والسعودية) وعدم توفر احتياطيات مالية تحت تصرف الحكومة الجديدة أدى إلى أزمة سيولة خانقة بدا تأثيرها واضحا على المصارف حيث انخفضت الودائع لديها وارتفعت سحوبات الزبائن وإقناع البنك المركزي في اربيل عن إطلاق ودائع المصارف الأهلية والتي تشكل الأرصدة الأساسية للمصارف مما جعل هذه المصارف تعاني من أزمة حقيقية تؤدي الى انهيارات لأغلب المصارف الأهلية اذ لم يتم معالجتها بالتدخل على مستوى عالي من الحكومة الاتحادية .

2- الديون المتعثرة

بسبب الظروف الخاصة التي يعيشها العراق بسبب الحرب على الإرهاب يعاني القطاع المصرفي الحكومي والخاص مشكلة عدم تمكن قسم كبير من المقترضين من تسديد ديونهم بتواريخ استحقاقها مما انعكس على حجم السيولة ووصلت الى الحدود الدنيا في المصارف بل قد تعرضها للإفلاس والانهيار.

3- قصور البيئة القانونية

إن التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع المصرفي هي القوانين التي تنظم العمل المصرفي وهي بشكل خاص المادة 28 من قانون المصارف 94 لسنة 2004، على الرغم من تعديلها والتي تحدد الأنشطة المحظورة على المصارف وتضع القيود على الاستثمار والقوانين الضريبية مما يجعل مساهمتها في التنمية محددة جدا.

4- ضعف تنفيذ القرارات الحكومية الداعمة للمصارف

بسبب ضعف متابعة الأجهزة الحكومية لتنفيذ قرارات الحكومة الخاصة بدعم الجهاز المصرفي في كافة المجالات والتي أصدرتها لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء والبنك المركزي مما ادى إلى عدم تنفيذ القرارات مما أفرغها من محتواها .

5- عدم مواكبة نظم الصيرفة الحديثة

إن الجهاز المركزي ما زالت أنظمته المصرفية والإدارية لا تواكب الصيرفة الحديثة ونظم المعلومات وتحليلها على الرغم من وجود الجهود المبذولة من البنك المركزي في هذا المجال مما جعل حصول فجوة كبيرة من التطور في التقنيات المصرفية الحديثة المطبقة في الدول المجاورة والعالم. (البنك المركزي العراقي،2018،تقرير الاستقرار المالي، بغداد، العراق.)

ثالثا-الفرص التي تتاح للقطاع المصرفي

1- مواجهة الانهيارات المالية للمصارف

2 - تفعيل البرنامج الحكومي

3- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

4- الدعم الحكومي للقطاع المصرفي

5- الاستقرار النقدي

6- البيئة القانونية

7 - المشاركة في صنع القرار (عبد عباس النصيري، 2015، : 1)

المطلب الثاني: دوافع ومبررات الإصلاح المصرفي في ضوء التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي

أولا-إصلاح الشمول المالي في العراق في ظل التحول الرقمي ودوره في تطوير القطاع المصرفي

يُعد إصلاح الشمول المالي في العراق من الركائز الأساسية لتعزيز الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي، إذ يتطلب تبني حزمة متكاملة من السياسات التي تستهدف توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين كفاءتها. وفي هذا الإطار، يبرز دور البنك المركزي العراقي في تطوير البنية التحتية المالية الرقمية من خلال التوسع في أنظمة الدفع الإلكتروني، مثل المحافظ الرقمية ونقاط البيع وأنظمة التسوية الإجمالية الآنية، بما يسهم في تقليل الاعتماد على النقد وتعزيز كفاءة النظام المالي. كما يتطلب الإصلاح تحديث الأطر التشريعية والتنظيمية بما ينسجم مع المعايير الدولية، وتبسيط إجراءات فتح الحسابات المصرفية، إلى جانب تعزيز مبادئ الشمول المالي الرقمي. ومن جهة أخرى، يشكل نشر الثقافة المالية عنصرًا محوريًا في زيادة ثقة الأفراد بالمؤسسات المالية وتحفيزهم على استخدام الخدمات المصرفية، فضلًا عن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الوصول إلى التمويل وتقديم الضمانات الائتمانية. كذلك، يُعد تحسين الحوكمة المصرفية ومعالجة القروض المتعثرة وتعزيز الرقابة من العوامل المهمة في رفع كفاءة القطاع المصرفي. وأخيرًا، فإن تشجيع الابتكار المالي وتبني تقنيات التكنولوجيا المالية(FinTech) يسهم في تقديم خدمات مالية منخفضة التكلفة وأكثر شمولًا، خاصة للفئات المهمشة، مما يعزز من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .(البنك الدولي، 2022، البنك المركزي العراقي 2023)

أن إصلاح الشمول المالي يرتكز على تبني إطار استراتيجي متكامل يجمع بين البنية التحتية الرقمية، والسياسات التنظيمية الداعمة، وتطوير الأسواق المالية الرقمية، إذ يمكن تحقيق

الإمكانات الكاملة للتكنولوجيا المالية من خلال نهج تدريجي قائم على أربعة محاور رئيسة تشمل: تعزيز الهوية الرقمية، وتطوير أنظمة الدفع الإلكترونية المفتوحة، وتوسيع استخدام الخدمات المالية، إضافة إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات المالية. أن هذه الإصلاحات تتطلب بيئة تنظيمية مرنة تدعم التحول الرقمي وتوازن بين الاستقرار المالي وحماية المستهلك، بما يسهم في توسيع الوصول إلى التمويل وتعزيز النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية والناشئة،وهناك مثالاً تطبيقياً على ذلك من خلال **تجربة الهند(IndiaStack)**، حيث تم تطوير منظومة رقمية متكاملة تضم الهوية الرقمية (eKYC) وأنظمة الدفع الإلكترونية، الأمر الذي أسهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز كفاءة القطاع المالي وفتح المجال أمام الابتكار والمنافسة، مما أدى إلى تحقيق تقدم ملموس في الشمول المالي .(AFI, 2018)

يرتكز الشمول المالي أساساً على إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية ولذا سعت دول مثل دولة الجزائر جاهدة لتوسيع شبكة فروعها المصرفية، واستحدثت العديد من الأدوات والآليات الرامية إلى تحسين جودة الخدمات المالية، ومن أبرز هذه الأدوات أجهزة الصراف الآلي ومحطات الدفع الإلكتروني المستخدمة لسحب النقود ودفعها إلكترونياً عبر البطاقات الإلكترونية.(بونفالة ونجاح 2018)

تشير بعض الدراسات إلى أن الثقة في البنوك عامل مؤثر في مستوى الشمول المالي، وخلصوا إلى أن زيادة الثقة في خدمات الدفع المصرفية تؤدي إلى تعزيز الشمول المالي للأشخاص الذين يعانون من صعوبة في المشي، ولمن يستخدمون الكراسي المتحركة. (Broekhoff,etal،2024)

لاشك أن واقع القطاع المصرفي الحالي يحتاج إلى إصلاح إلا أن هذا الإصلاح ليس من السهولة بمكان إذ يحتاج إلى تغيرات هيكلية وبنيوية والى استخدام التقنيات والأساليب المصرفية الحديثة مع حاجة إلى التطوير في المهارات والكفاءات، بالتالي هناك دوافع ومبررات للإصلاح المصرفي في العراق وهناك حاجة ملحة لاستعادة دور ووظيفة الوساطة المالية للمصرف هذه الوظيفة الحيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعي وفيما يلي أهم السمات لواقع القطاع المصرفي في العراق كما يلي:

1. تمتلك الحكومة العراقية " مصرفين تجاريين وهما (الرافدين والرشيد)، ويعد هذان المصرفان من أهم واكبر المصارف في العراق ، من حيث حجم " الموجودات " والودائع "، كما يستحوذ القطاع الحكومي على (90%)، من النشاط المصرفي و (75)، من

شبكة المصارف المحلية، ويقدر " إجمالي موجودات القطاع المصرفي " بـ(2) مليار دولار، يهيمن مصرف الرافدين والرشيد والعراقي للتجارة على (97%) من موجودات الجهاز المصرفي العراقي مقابل (3%) لمصارف القطاع الخاص، والتي تمثل حوالات الخزينة الجزء الأكبر من هذه الموجودات

2. مساهمة تلك المصارف في " الناتج المحلي الإجمالي" تساوي (2%) وهي نسبة متدنية متخلفة جدا، مما يعكس هذا الدور المحدود الذي يلعبه في أداء وظائفه التقليدية في الوساطة بين(المدخرين والمستثمرين) و(تمويل التراكم الرأسمالي)،لاسيما في" القطاع الخاص "
3. تقع على مصرف الرافدين " ديون خارجية "، وهي جزء من عبء الديون العراقية اذ بلغت مع الفوائد (23) مليار دولار، وهذا يعرض الأداء الحكومي الى مشاكل عديدة، علما ان هناك (66%) من موجودات مصرف الرافدين، و (50%) من موجودات "مصرف الرشيد " تتكون من حوالات الخزينة " التي تصدرها " الحكومة العراقية" لتمويل وتغطية خساره وتوفير الإعانات والدعم له .
4. السوق المصرفية " غير متجانسة " في ظل استقطاب المصارف الحكومية، لرؤوس الأموال والودائع وبنسبة 90 % منها فيما المصارف الخاصة 10 % وهذه المصارف تعمل، وفق أنظمة " القرن التاسع عشر، فضلا عن ذلك هيمنة " المصارف الحكومية " على ما يتراوح بين 85 – 90% من " موجودات القطاع " تاركاً بين 10 – 15%، فقط من هذه الموجودات لكافة المصارف الخاصة، العراقية منها وفروع ا لمصارف العربية والأجنبية التي تربو على خمسين مصرفاً، وفرعاً.
5. عدم تناسب الخدمات التي تقدمها المصارف العراقية من حيث عددها ونوعها والإجراءات والأسلوب والسرعة المتبعة مع متطلبات تطوير وتوسيع العمل المصرفي وتطور الاقتصاد العراقي ومتطلبات النهوض باقتصاد يعتمد على فلسفة " آلية السوق "، علما ان الودائع الأهلية لازالت لا تشكل إلا نسبة(4%) من الناتج " المحلي الإجمالي" العراقي مما يعني إن " العمق المالي " المنشود لا زال في بداياته البسيطة في بناء قطاع " مالي محلي " قوي ومتين ومؤثر في (تركيبة الناتج المحلي الإجمالي).
6. هيمنة المصارف الحكومية على ما يتراوح (90-85%) من موجودات القطاع المصرفي تاركة (10-15%) فقط من هذه الموجودات لكافة المصارف الخاصة العراقية منها

وفروع المصارف العربية والأجنبية العاملة في البلاد مع تدني نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الإجمالي التي تتراوح بين (9-10%) واذا نسبنا حجم الائتمان الى رؤوس أموال المصارف واحتياطاتها السليمة لا تتجاوز (1.2) مرة في حين تسمح تعليمات البنك المركزي ان يبلغ الائتمان ثمانية أضعاف رأسمال المصرف واحتياطاته السليمة علما ان هناك سيولة عالية لدى المصارف تتجاوز (60%) من أموالها الأمر الذي يؤثر على أرباح المصارف وضياع فرص الاستثمار المدرة للدخل .

7. ضعف الوسائل التقنية والأساليب التكنولوجية الالكترونية التي تستخدمها المصارف وعدم توافر وسائل الاتصال السريعة التي يتطلبها العمل المصرفي الحديث مع غياب " البرامج الحاسوبية " الملائمة لتطوير عمل المصارف، وتوسيع وتحسين خدماتها، وتمكينها من الرقابة، والسيطرة اليومية، ومن اجل وضع السياسات الملائمة، لتلافي المخاطر وتحسين الأداء وتوسيع الخدمات المصرفية .
8. هناك مشكلة مزمنة، وهي ترهل الهيكل الوظيفي وهدم المهارة والكفاءة، ضعف الخبرات المصرفية الحديثة، ارتفاع " حجم القروض " غير المسددة، وضعف " التخصيصات المالية " لمواجهتها، وقيام المصارف بتقديم واجبات وخدمات ثانوية، لا تقع في صلب مهامها، ومنها توزيع رواتب المتقاعدين .
9. أخيرا دوافع الإصلاح تنبع من (دوافع اقتصادية، ودوافع نقدية، ودوافع تقنية، ودوافع تنظيمية)، وهي الدوافع مهمة للمؤسسات المصرفي من اجل المساهمة في خلق النقود الائتمانية الضرورية لطالبيها لتحقيق تقدم المجتمع وازدهاره.(خلف،2024: 3)

ثانياً- مرتكزات التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دروس دولية وتطبيقات على العراق

يعتمد نجاح التحول الرقمي في العراق على عدة مكونات أساسية، مصنفة ضمن متطلبات رئيسية أولها البنية التحتية الإلكترونية، التي تُعدّ محورية للتحول الرقمي، وتشمل هذه البنية تطوير ونشر تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة، مثل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والفاكس، والهاتف، والإنترنت، وأجهزة الحاسوب، وبرامج التطبيقات وأنظمة التشغيل، وخدمات الدعم الفني، وأنظمة الدفع الإلكتروني، توفر هذه البنية التحتية بيئة مواتية

للتحول الرقمي وتسهل التوسع استخدام الإنترنت، وتحويله إلى سوق إلكتروني حيث تتم المعاملات والتبادلات (Lackaet al. 2014)

يمكن تتبع نشأة شركات التكنولوجيا المالية الناشئة إلى الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2008 حيث بدأت في وادي السيليكون بالولايات المتحدة الأمريكية، الذي شكل المركز الأساسي للتكنولوجيا المالية، وقد أدى ذلك إلى ازدهار بيئة حاضنة نمت بسرعة، وبرزت فيها مراكز التكنولوجيا المالية في مواقع متنوعة من هونغ كونغ وسنغافورة إلى النمسا والمملكة المتحدة وأستراليا، وقد أسهمت كل منطقة بخصائصها الفريدة وإمكانياتها في إثراء بيئة التكنولوجيا المالية العالمية المزدهرة .(أكسنتشر، 2016) تعد حملات التوعية، والإعلانات العامة، والمحتوى التعليمي المُعدّ باللغة المحلية والمناهج الدراسية المجتمعية، عناصر بالغة الأهمية لنجاح الخدمات المالية الرقمية، وقد نجحت دول مثل كينيا ورواندا والفلبين في رفع مستوى الوعي المالي الرقمي في المناطق الريفية من خلال هذه المبادرات .(AFI 2021) إضافةً إلى ذلك، تسعى بعض شركات التكنولوجيا المالية إلى تبسيط العمليات الرقمية وتسهيل عملية التعلم عبر تطوير واجهات سهلة الاستخدام، طوّرت منظمة BKASH في بنغلاديش واجهات توفر إدارة حسابات خاصة وتسهيل المعاملات للعميلات إضافةً إلى ذلك، تم دمج التعاونيات النسائية في الهند مع تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، مما سهّل وصول النساء إلى الموارد المالية.(Baruah, 2021)

إن الانتشار المستدام للخدمات المالية الرقمية في البلدان النامية ودعم الشمول المالي لا يعتمد فقط على البنية التحتية التكنولوجية، بل أيضاً على إطار تنظيمي فعال وشامل فاللوائح المناسبة لا توفر الاستقرار المالي فحسب، بل تعزز أيضاً ثقة المستخدمين، وتشجع الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية، وتخلق بيئة تنافسية عادلة بين مقدمي الخدمات. (WorldBank,2022) بفضل السياسات واللوائح المناسبة، تستطيع الخدمات المالية الرقمية الوصول إلى شرائح أوسع من الجمهور، ومن الممكن إشراك الأفراد غير المتعاملين مع البنوك في النظام وأن تطور التكنولوجيا المالية يتباطأ في حال كانت اللوائح صارمة ومعقدة في الدول النامية، بينما تشجع البيئات التنظيمية التي تسمح ببيانات مرنة ومفتوحة على ذلك.(Salayetal,2020) وفي الهند، شهدت إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية نموًا هائلًا في فترة وجيزة,ففي عام 2017، كان لدى 80% من البالغين في الهند حساب مصرفي،ويعود هذا إلى إستراتيجية رئيسية لبناء منظومة متكاملة لاقتصاد رقمي ونظام مالي جديد

(i.e."IndiaStack")، ولا سيما البنية التحتية الأساسية وبيئة سياسات داعمة، وقد أدى ذلك، من بين أمور أخرى، إلى تمكين نحو 350 مليون شخص من فتح حسابات مصرفية لأول مرة.(World Bank's 2017 Global Findex)، لعبت خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول دورًا محوريًا في تعزيز الشمول المالي، ويُعدّ الهاتف المحمول بلا شكّ أقوى أداة للتنمية في التاريخ. ونظرًا لنشأتها في شرق أفريقيا، كانت شركات الاتصالات هي المحرك الرئيسي لخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، والتي ركزت على الهواتف ذات الميزات البسيطة نسبيًا، وهي أجهزة محدودة الإمكانيات، وعلى الرغم من أهمية خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، إلا أن التكنولوجيا المالية (FinTech) تمتلك إمكانات أكبر بكثير لتعزيز الشمول المالي من خلال خدمات مالية رقمية ثورية وتنمية اقتصادية، ومع أهمية خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، إلا أنها ليست سوى جانب واحد من جوانب بناء منظومة أوسع لدعم التحول المالي الرقمي، تعتمد إستراتيجية تطوير البنية التحتية المالية الرقمية على توافر بنية تحتية للاتصالات، وتظهر إمكانات هائلة في الدول ذات معدلات انتشار الهواتف الذكية المرتفعة والأنظمة المالية غير الفعّالة، ورغم أن الشمول المالي لا يزال يُمثل تحديًا في العديد من الدول، إلا أن تكلفة الهواتف الذكية تتراجع بسرعة، ويجري بناء البنية التحتية الداعمة بوتيرة متسارعة في معظم الأسواق، لا سيما في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، ويُتيح الجمع بين الركائز الأولى والثانية والثالثة إمكانات هائلة لتلبية احتياجات من يملكون هواتف محمولة، أو على وجه الخصوص هواتف ذكية، ولكنهم لا يملكون خدمات مالية وهذا هو المعيار الذي تُقدّم فيه هذه الإستراتيجية أكبر إمكانات لتحقيق تحول سريع خلال العقد القادم. (AFI,2018)

أما بالنسبة لإصلاح التحول الرقمي في العراق فيعتبر من القضايا المحورية التي ترتبط مباشرة بقدرة الاقتصاد على تحقيق الكفاءة والشفافية وتعزيز الشمول المالي، إذ يتطلب الأمر تبني رؤية إستراتيجية شاملة تتكامل فيها الأبعاد التكنولوجية والمؤسسية والتشريعية، ففي الجانب التكنولوجي، يبرز دور تطوير البنية التحتية الرقمية من خلال توسيع انتشار الإنترنت عالي السرعة، وتعزيز أنظمة الدفع الإلكتروني، وتحديث منصات البيانات الحكومية، بما يسهم في تسريع تقديم الخدمات وتقليل التكاليف التشغيلية أما على المستوى المؤسسي، فإن نجاح التحول الرقمي يرتبط بإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية والمصرفية، وبناء القدرات البشرية القادرة على إدارة التقنيات الحديثة، وهو ما يتطلب برامج تدريبية مستمرة وتعزيز الثقافة الرقمية لدى الموظفين والمجتمع. وفي السياق ذاته، يمثل تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي عاملًا

حاسمًا، من خلال سن قوانين تدعم التجارة الإلكترونية، وحماية البيانات، والتوقيع الإلكتروني، بما يضمن بيئة رقمية آمنة وجاذبة للاستثمار. كما يؤدي البنك المركزي العراقي دورًا أساسيًا في دعم التحول الرقمي المالي عبر إطلاق مبادرات الدفع الإلكتروني وتنظيم عمل شركات التكنولوجيا المالية، الأمر الذي يعزز الابتكار ويزيد من كفاءة النظام المالي. فضلًا عن ذلك، فإن تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص يُعد من الآليات الفاعلة لتسريع التحول الرقمي، من خلال الاستفادة من خبرات الشركات العالمية ونقل التكنولوجيا ولا يقل أهمية عن ذلك ضرورة معالجة التحديات المرتبطة بالأمن السيبراني وبناء الثقة الرقمية، عبر تبني معايير دولية لحماية الأنظمة والمعلومات. وبناءً على ما تقدم، فإن إصلاح التحول الرقمي في العراق لا يقتصر على إدخال التكنولوجيا فحسب، بل يتطلب إصلاحًا هيكليًا شاملاً يهدف إلى تحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والتقنية، بما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات المالية وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.(البنك الدولي، 2022، البنك المركزي العراقي، 2023، الاتحاد الدولي للاتصالات، 2021)

ثالثا: الإطار المرحلي للإصلاح المصرفي ودوره في تمكين التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي في العراق

يمكن تقسيم أو تجزئة برنامج الإصلاح المصرفي من حيث الأولوية في التنفيذ على خمس مراحل كي يكتسب برنامج الإصلاح المصرفي التنسيق والتنظيم في الإجراءات، وان لا يسبب خسائر كبيرة للاقتصاد المتحول وان يجنب ذلك الاقتصاد الوقوع في مغالطات وربكة المؤسسات المصرفية والمالية في تنفيذ برنامج الإصلاح المنشود، في وقت يحتاج به الاقتصاد المتحول الحفاظ على اكبر ما يمكن الاحتفاظ به من الموارد المالية التي تدعم بالتالي عملية الإصلاح الاقتصادي ككل، وتلك المراحل حسب ترتيبها بالأولوية هي:-

المرحلة الأولى (إعادة الهيكلة في المصارف العامة)

إن واقع المصارف في البلدان النامية يتطلب بالضرورة عملية إعادة هيكلة واسعة النطاق للجهاز المصرفي بأسره، وهل ان المصارف العامة يمكن لها الاستمرار في الهيكلة الحالية والمتمثلة بالمصرف التقليدي ام هنالك حاجة إلى إعادة هيكلتها كي تتناسب مع تطورات القطاع المصرفي العالمي واستحداث المصرف الشامل الذي يجمع بين مختلف العمليات المصرفية والخدمات المالية والاستثمارية، كما يندرج في إعادة هيكلة المصارف موضوع البنية

التحتية للجهاز المصرفي من المرجعية، التنظيم، الرقابة، قواعد الملاءة، السيولة وسياسة التسليف ورسم العلاقات بين المصارف والأجهزة الحكومية المختصة(الأخرس،2001: 40).

المرحلة الثانية (استقلالية البنك المركزي)

يعد استقلال البنك المركزي من أهم العوامل الإستراتيجية الدافعة إلى الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي وبالتالي يعد استقلال البنك المركزي الحلقة الأهم في نجاح الصياغة الجديدة لحملة الإصلاح الهيكلي للجهاز المصرفي كي يتاح له إمكانية تفعيل نشاطه الائتماني في ظل بيئة صحيحة ومستقرة. ان مفهوم استقلال البنك المركزي يعني (حرية البنك المركزي في تحديد أهدافه واستخدام ما يراه مناسباً من أدوات لتحقيق هذه الأهداف، بعيداً عن التدخل السياسي المباشر من قبل الحكومة)(سكر،2005: 9).

المرحلة الثالثة (التخلص من سياسة الكبح المالي)

يقصد بالكبح المالي (FinancialRepression)(ماكينون،1996: 27) تدخل الدولة بالوسائل الضريبية أو أدوات مالية ونقدية أخرى مثل وضع سقوف (Ceilings) على أسعار الفائدة والتدخل في توظيف الائتمان (توجيه الائتمان) في النشاط المالي، بما يشوه آليات السوق ويحيد بها عن العمل وفقاً لاعتبارات العرض والطلب على الأرصدة المتاحة للإقراض والاستثمار وينحرف بالقطاع المالي بعيداً عن مقتضيات الكفاءة الاقتصادية(السامرائي والدوري،1999: 150).

يهدف الدمج والاستحواذ المصرفي الى تحقيق جملة من الغايات في ظل برنامج الاصلاح المصرفي يمكن إيجاز أهمها(حرب،2000: 281-283):-

1- معالجة أوضاع المصارف المتعثرة.

2- خلق وحدات مصرفية قوية وفاعلة في تطوير الجهاز المصرفي وتحسين إنتاجيته وتخفيض كلف الوساطة فيه.

3- تحفيز المصارف على مواجهة التطورات وتحسين قدرتها التنافسية داخلياً وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، عبر تنويع قواعد المساهمين والمودعين والمقدرة على تحمل كلف التحديث والتسويق نتيجة فتح المصارف على العالم الخارجي، وتحسين شروط الاقتراض وتوسيع شبكة فروع المصارف محلياً ودولياً.

4- إمكانية تخفيض المخاطرة من خلال الإدارة الحديثة التي تتميز بها الوحدات المصرفية.

5- تدعيم القاعدة الرأسمالية للمصرف.

6- تحقيق عوائد مرتفعة ومستمرة في المدى المتوسط والبعيد في ضوء اقتصاديات الحجم الكبير وتخفيض كلف الوساطة وخلق دوائر متخصصة في جميع فروع الصناعة المصرفية.

7- الاستفادة من الحوافز التي تنص عليها التشريعات الحكومية مثل القروض الميسرة، الاعفاءات الضريبية ... الخ.

8- تامين حد معين من الثقة بالجهاز المصرفي.

رابعاً: شروط نجاح الإصلاح المصرفي

هناك أربعة شروط أساسية لنجاح الإصلاح المصرفي وهي:

1- توافر الاستقرار الاقتصادي العام: من أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي العام هو وجود معدل تضخم منخفض، لان ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة، مما يعرقل النمو الاقتصادي ويساهم في إضعاف الجهاز المصرفي ومن ثم التأثير على عملية الإصلاح المصرفي.

2- توافر المعلومات والشفافية والتنسيق ما بينها وتخص تلك المعلومات المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لصالح المودعين والمستثمرين، ومعلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي تساعد على تحديد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع حيث ينطوي التنسيق بين المعلومات على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة ودرجة المخاطرة من جهة، ومعدل الفائدة والأرباح المتوقعة من جهة أخرى، حيث إن المشروعات الأكثر مخاطرة في حالة ارتفاع معدل الفائدة هي الأكثر عائد وربحية.

3- أتباع التسلسل والترتيب في مراحل الإصلاح المصرفي ذكرنا سلفاً ان مراحل الإصلاح المصرفي هي خمس مراحل يجب إن يراعى التسلسل الصحيح لتلك المراحل، لتجنيب الاقتصاد حدوث خسائر كبيرة في الجانب المصرفي أثناء عملية الإصلاح الاقتصادي والانتقال إلى الاقتصاد الحر.

4- الرقابة على المؤسسات والأسواق المالية تهدف الرقابة على المؤسسات والأسواق المالية إلى تجنيب تعرض المؤسسات المالية إلى مخاطر متزايدة جراء أنشطتها، وضمان الشفافية عن طريق الاهتمام بالأوضاع المالية، وتطبيق متطلبات لجنة(بازل) فيما يخص كفاية رأس المال والرقابة المصرفية.

بدعم كامل من الحكومة ،وبالتعاون مع شركة (اوليفر وايمن) للاستشارات كشف البنك المركزي العراقي النقاب عن خطط إصلاحية تهدف إلى تحديث القطاع المصرفي العراقي الخاص وبناء

قطاع مصرفي رصين حديث ومرن يعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي فضلاً عن تحقيق عوائد محفزة ومستدامة للمستثمرين المساهمين، وتُعدُّ هذه الخطة ثمرة جهود مشتركة بين البنك المركزي العراقي والحكومة والقطاع المصرفي الخاص وبالتعاون مع شركة(اوليفر وايمن) للاستشارات ويعتمد نجاحها على المشاركة الفاعلة والتعاون من جميع الجهات المعنية، وسيتولى البنك المركزي العراقي والحكومة قيادة مشاريع تهدف إلى تحديث القطاع وتلبية الاحتياجات المتطورة لاقتصادٍ سريع النمو(جبر،2005::36-38)

المطلب الثالث:الركائز الأساسية لإصلاح المعايير المصرفية:

أولا: الشروط الأساسية لإصلاح المعايير المصرفية

من الشروط الأساسية لنجاح الخطط إلزام جميع المصارف بالامتثال لمجموعة من المعايير والمشاركة بفعالية في عملية تحول القطاع ويتعين على المصارف التوجه نحو نماذج أعمال ذات قيمة مضافة للاقتصاد العراقي مع تقديم خدمات مميزة للزبائن وضمان استقرارها المالي ومكافحة الاحتيال والجرائم المالية، وتنقسم المعايير المصرفية الرئيسة المقرر تطبيقها على أربع فئات رئيسة:

1- هيكل الملكية والحوكمة:

تحديد الحد الأقصى للملكية لمنع السيطرة المفرطة (التركز) من أي كيان فردي أو أطراف ذات الصلة، ضمان وجود مجالس إدارة كفوءة ومستقلة مع تطبيق اختبارات الصلاحية (الاهلية) لجميع المناصب القيادية الرئيسية، إجراء عمليات العناية الواجبة المكثفة على جميع المساهمين الرئيسين.

2- استدامة نموذج العمل:

إلزام المصارف بتبني نماذج أعمال مستدامة وقابلة للتطبيق من خلال تقديم خطط عمل مفصلة متوافقة والخطط الإستراتيجية والتوقعات المالية والهيكل التنظيمي وخطط تطبيق التكنولوجيا وإدارة العمليات ضمان مواءمة الخدمات والمنتجات الرئيسة مع احتياجات السوق لدعم الاقتصاد العراقي و المواطنين.

3- المقاييس المالية:

الحفاظ على نسب كفاية رأس المال والسيولة بما يتماشى وأفضل الممارسات العالمية لضمان قدرة المصارف على الصمود في مواجهة الأزمات المالية.

4-المخاطر والامتثال التنظيمي:

- مواكبة أفضل الممارسات العالمية في مجال الامتثال بما في ذلك التدابير الشاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يضمن حماية القطاع من الجرائم المالية.
- تعزيز الشفافية في إعداد التقارير وعمليات التدقيق من مدققين معتمدين للحد من تضارب المصالح بما في ذلك المعاملات مع الأطراف ذات الصلة.

ثانيا: عملية الإصلاح

ستكون عملية الإصلاح رحلةً متعددة المراحل وخلال هذه العملية ستخضع المصارف الخاصة للتقييم من حيث امتثالها للمعايير المطلوبة في مراحل مختلفة من عملية الإصلاح ومن المتوقع أن تبدأ دورة التقييم الأولى في الربع الأول من عام ٢٠٢٦.شارك البنك المركزي العراقي مع القطاع المصرفي الخاص معايير وجداول زمنية مفصلة بموجب تعاميم رسمية لتنفيذ عملية الإصلاح وسيعمل على تفعيل قنوات الدعم وعقد ورش عمل لتقديم المساعدة الفنية من أجل ضمان جاهزيتها قبل بدء عملية التقييم، وسيتم الطلب من المصارف المجازة الخاصة كافة تأكيد مشاركتها في عملية الإصلاح بصفة رسمية ويلتزم البنك المركزي العراقي التزاماً كاملاً بإنجاز هذا التحول من خلال العمل بشكل وثيق مع جميع الجهات المعنية لتمهيد الطريق نحو نظام مالي قوي وشامل(البنك المركزي العراقي،2025).

ثالثا: آليات تطوير القطاع المصرفي

في خضم التطورات المتسارعة في المبادئ والأنظمة المتعلقة بالبنية التحتية للقطاع المالي وتزايد الاهتمام بقضايا الاستقرار والشمول المالي عمل البنك المركزي في خطته الإستراتيجية على تطوير نظم الدفع والتسوية بما يتواكب مع هذه المستجدات ويتماشى مع تطور متطلبات التطوير والإشراف على هذه الأنظمة ويدعم قضايا تعزيز الشمول والاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي ناهيك عما تستمده نظم الدفع من أهمية كونها إحدى الركائز الأساسية الثلاثة التي تقوم عليها وظائف البنوك المركزية، وذلك على وفق تعريف بنك التسويات الدولي وتلك الركائز هي السياسة النقدية، والرقابة على البنوك، ونظم الدفع، وذلك بسبب ما تسهم به هذه البنية الأساسية في تحقيق الاستقرار المالي القائم على مبدأي السلامة والكفاءة لأنظمة الدفع المختلفة بالإضافة إلى توفير خدمات وأنظمة دفع مناسبة تلبي احتياجات مستخدميها مع التأكيد على ضرورة استمرار تلك الخدمات وضمان إتاحتها على نحو يرضي المستخدمين كافة، والعمل على توفير ما يستلزمه ذلك من فتح قنوات للتواصل وتبادل الخبرات

مع المنظمات الدولية والبنوك النظيرة بما يسهم في إنجاح وتفعيل هذه المبادرة.(الخطة الإستراتيجية،2020: 12)

رابعا: الإجراءات اللازمة للإصلاح المصرفي العراقي

إن الإصلاح المصرفي يبدأ من دراسة واقع هذا القطاع والسعي لتذليل الصعوبات التي يواجهها، وذلك من خلال حشد الموارد المالية وإعادة تخصيصها وتحسين كفاءتها لخدمة النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق معدلات عالية ومستمرة في النمو الاقتصادي . حيث نجد مثلا ان انحياز الحكومة بكافة تفاصيلها لمصارفها على حساب مصارف القطاع الخاص يمثل هيمنة الدولة على نحو 89% من مجموع الودائع وعلى 63% من ودائع القطاع الخاص، كما ان المصرف العراقي للتجارة يهيمن على القسم الأعظم من اعتمادات الاستيرادات الحكومية(موفق حسن محمود، 2015 :3)

وقد رأت اللجنة المالية في العراق إلى ضرورة الإصلاح المصرفي ليرتقي إلى أفاق جديدة من العمل المصرفي . وفي إطار الإصلاحات المصرفية فقد عمد البنك المركزي الى إيجاد سياسة متوازنة للإصلاح بعد عام 2003 ويمكن بيان تفاصيلها:

1- إيجاد وتطوير البيئة التشريعية المصرفية ومنها إصدار قانون للبنك المركزي العراقي والذي تحددت فيه أهدافه ومهامه وضمن له استقلالية في رسم وتنفيذ سياساته النقدية وقد أصدرت عدة قوانين منها رقم 94 لسنة 2004 لتنظيم العمل المصرفي وقانون غسيل الأموال رقم 93 لسنة 2004.

2- العمل على إيجاد المؤسسات المالية الساندة بعد إن كانت مقتصرة على شركة واحدة وهي شركة نقل النقود التابعة لوزارة المالية، حيث قام البنك المركزي بمنح إجازة لمشاريع القروض الصغيرة والمتوسطة وثانية لشركة الكفالات المصرفية وثالثا منح إجازة لشركة أموال خدمات الالكترونية وإجازة إلى شركة بطاقات الائتمان كي كارد ورابعة إعداد البنك مسودة قانون الشركة ضمان الودائع إصدار التعليمات المنظمة3- تحسين الكثافة المصرفية في العراق والتي بلغت في 2003 مصرف واحد لكل 72000 ألف نسمة . وذلك من خلال فتح المزيد من الفروع والمكاتب المصرفية .

4- تشجيع المصارف العربية والأجنبية لفتح فروع لها في العراق بعد عام 2003 ومعاملتها أسوة بالمصارف العراقية والسماح لها بممارسة مهامها وفقا لما جاء في قانون المصارف النافذ

حيث بلغ عدد هذه الفروع 15 فرعا عام 2013 . ويعتبر هذا الإجراء ضمن فعاليات تشجيع الاستثمار الأجنبي.

5- تطوير الخدمات المصرفية والتي كانت لا تتعدى في عام 2003 (5) خدمات وجعلها بحدود 20 خدمة في غالبية المصارف العاملة في العراق.

6- تطوير الجانب التقني في البنك المركزي العراقي في الجهاز المصرفي .(البنك المركزي العراقي 2012 :23)

المبحث الثاني:

إمكانية الاستفادة من التجربة الإماراتية في مجال التحول الرقمي والشمول المالي وجودة التمويل المصرفي

تمهيد

يعد التحول الرقمي أحد أبرز الاتجاهات الحديثة التي أعادت تشكيل عمل القطاع المصرفي عالميًا، لما له من دور في تحسين كفاءة العمليات المالية وتعزيز الوصول إلى الخدمات المصرفية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على دعم الشمول المالي ورفع جودة التمويل المصرفي. وقد برزت تجربة الإمارات العربية المتحدة كنموذج متقدم في هذا المجال، نتيجة تبنيها استراتيجيات رقمية متكاملة وتطويرها بنية تحتية مالية وتقنية متطورة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة إمكانية الاستفادة من هذه التجربة في العراق، من خلال تحليل واقع القطاع المصرفي وتحديد آليات نقل وتكييف الممارسات الناجحة بما يسهم في تعزيز الشمول المالي وتحسين جودة التمويل المصرفي.

المطلب الأول: ملامح التجربة الإماراتية في التحول الرقمي المصرفي

أولا: إستراتيجية التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي في الإمارات العربية المتحدة

أطلق البنك المركزي الإماراتي إستراتيجية التكنولوجيا المالية "فنتيك" بهدف بناء نظام بيئي ناضج في مجال المدفوعات الرقمية في دولة الإمارات، كما يسعى إلى جعل دولة الإمارات بالمركز الأول في التكنولوجيا المالية على المستويين الإقليمي والعالمي. يدعم هذا الالتزام ركيزتان أساسيتان، هما: الأنظمة الفعالة والمتوازنة والبنية التحتية الرقمية القوية. وتشكل هاتان الركيزتان أساساً متيناً لخمسة مجالات رئيسية، تتمثل فيما يلي:

أ. الواجهة التنظيمية: وهي واجهة بين المشاركين في السوق والجهات الرقابية داخل المصرف المركزي ويشمل ذلك، ساند بوكس التنظيمي ومركز الابتكار والحوارات الإقليمية والاستطلاعات في القطاع،تنمية المواهب وهي المساعدة في تنمية المواهب بهدف تلبية الاحتياجات المتزايدة لقطاع التكنولوجيا المالية، ويتم تحقيق ذلك من خلال برنامج تنمية المواهب وبرنامج تطوير المسارات المهنية.

ب التنسيق والاتصال: يعتبر مكتب التكنولوجيا المالية في البنك المركزي بمثابة منصة تنسيق وتبادل للأفكار المتعلقة بمبادرات التكنولوجيا المالية المبتكرة مع الشركاء الرئيسيين. ويشمل

اللجان التي تسمح للشركاء الرئيسيين بعقد الاجتماعات ومناقشة الأفكار، وإقامة الفعاليات والأنشطة المساعدة التي تهدف إلى التغلب على تحديات التكنولوجيا المالية بشكل مشترك.

ج. البحوث والتطبيق: وهي المبادرة لإعداد بحوث في قطاع العمل المتعلق بالتطبيقات المحتملة ومخاطر حلول التكنولوجيا المالية، مثل خدمات الأمن السيبراني، وتكنولوجيا السجلات الموزعة "البلوك تشين"، وتمويل التجارة، والدفع الإلكتروني، والذكاء الاصطناعي، ومبدأ اعرف عميلك. (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2024)

ثانيا :تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي

قامت الإمارات بتسريع وتيرة الاستثمار في التكنولوجيا لدعم تبني الرقمنة المصرفية والابتكار، ومن أهم ما قامت به :

– أطلق بنك الإمارات دبي الوطني بوابة برمجة التطبيقات المالية API وهي مجموعة من البروتوكولات التي تجعل خدمات البنك متاحة لشركات خارجية عبر واجهات برمجة التطبيقات مما يوفر وسائل أفضل المشاركة البيانات والتكامل مع الأنظمة وتخصيص الخدمات من أجل أن تصبح أكثر سرعة وفاعلية وتتمتع بكفاءة أعلى، وتعزيز التحول الرقمي والأتمتة والاستفادة من الفرص الجديدة بأقصى سرعة.

– خدمة MePay تسمح هذه الخدمة بتحويل الأموال في ثوان إلى أي شخص في الإمارات حتى لو لم يكن من عملاء بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام رقم هاتفه فقط دون الحاجة إلى رقم حسابه مما يوفر على المستخدم حمل السيولة النقدية.

–الخدمات المصرفية عبر تطبيق whatsupp: قام مصرف الإمارات دبي الوطني بربط قناة الدردشة الخاصة به مع تطبيق whatsupp من أجل جعل الخدمات المصرفية أسهل بحيث تعد خدمة الدردشة المصرفية من بنك الإمارات دبي الوطني عبر الواتساب طريقة آمنة على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع للحصول على إجابات سريعة على مختلف الاستفسارات.

–الهوية الرقمية قام بنك الإمارات دبي الوطني بدمج موقعه الإلكتروني مع الهوية الرقمية الوطنية مما يمكن العملاء من فتح حساب مصرفي فوري عبر الهاتف وبسلاسة من خلال استخدام البيانات المعتمدة في الهوية الرقمية الخاصة بهم. (Emirates NBD,2023)

–خدمات مصرفية صوتية عبر AmazonAlixa يتوفر هذا التطبيق عبر متجري Apple و Google ويمكن العملاء من تفعيل ميزة الخدمات المصرفية من بنك الإمارات دبي الوطني على التطبيق مما يسمح لهم بمعرفة رصيد حساباتهم وكشوفاتهم ومراقبة معاملات الإنفاق،

وذلك عبر الأوامر الصوتية باللغة المحكية إضافة إلى تمكينهم من الاستماع إلى أحدث المستجدات في الأسواق، وتتوفر الخدمات المصرفية الصوتية من بنك الإمارات دبي الوطني باللغتين العربية والإنجليزية.

– إطلاق صراف آلي تفاعلي يتيح هذا الصراف إجراء نحو 95% من المعاملات المصرفية دون اللجوء إلى فروع البنوك، حيث تدار المعاملات من قبل صراف مركزي يتواصل مع العميل بالصوت والصورة لحظة بلحظة مما يتيح للبنوك تقديم خدماتها المصرفية خارج ساعات عمل الفروع عبر شبكة من المواقع مما يقلل من التكلفة بنسبة 40% كما يوفر الوقت للعملاء (المنشاوي،2023).

ثالثا: الخدمات المصرفية الرقمية والشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة

يعتبر القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة رائداً في التحول الرقمي، حيث شهدت الدولة زيادة كبيرة في اعتماد التكنولوجيا الرقمية في الصناعة المصرفية وتزويد العملاء بخدمات ومنتجات متطورة عبر مختلف الوسائل الرقمية.

وبلغت نسبة الأشخاص الذين حصلوا على الخدمات في العديد من القنوات الرقمية 100%، مما يدل على حرص البنوك على توفير تجربة سلسة وفعالة للعملاء. وتؤدي هذه التحسينات إلى زيادة ثقة العملاء في القطاع المصرفي، حيث حصلت دولة الإمارات على ثاني أعلى معدل لثقة العملاء عالمياً في البنوك بنسبة 84% في عام 2022.

واصلت دولة الإمارات تعزيز ريادتها في قطاع الخدمات المصرفية الرقمية من خلال اعتماد الإستراتيجية الرقمية للمصرف المركزي لعام 2022. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى ضمان حماية بنية تحتية آمنة وفعالة للمدفوعات الرقمية، فضلاً عن الاستفادة من التكنولوجيا في الصناعة المصرفية، ما يساعد على تشكيل مستقبل التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتتضمن الإستراتيجية أيضًا تعظيم الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وتقنيات البيانات، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية لحلول الحوسبة السحابية الآمنة للصناعة منصة أبو ظبي للأعمال، (2023)

تتمثل إستراتيجية البنك المركزي في الإمارات العربية المتحدة الدرهم الرقمي – في جزء من التحول الرقمي الهام الذي يشهده البلد. تهدف هذه الإستراتيجية إلى إصدار عملة رقمية مدعومة بالمصرف المركزي. تعتبر هذه العملة الرقمية وسيلة آمنة وسريعة لإجراء المدفوعات

عبر الحدود بتكلفة منخفضة. تتضمن الأهداف الرئيسية للعملة الرقمية للبنوك المركزية ما يلي :(وكالة أنباء الإمارات :2024)

رابعا: التحول الرقمي في القطاع المصرفي الإماراتي

اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة إستراتيجية شاملة للتحول الرقمي في القطاع المصرفي، تقوم على دمج التكنولوجيا المالية في مختلف العمليات المصرفية، حيث تم رقمنة نسبة كبيرة من الخدمات المصرفية، مما ساهم في تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة كفاءة الأداء. وقد ارتكز هذا التحول على تطوير البنية التحتية الرقمية، من خلال اعتماد الحوسبة السحابية، وتوسيع استخدام الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن إنشاء منصات مالية رقمية متكاملة تعتمد على واجهات البرمجة المفتوحة.(OpenBanking) كما لعب مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي دورًا محوريًا في دعم هذا التحول عبر تبني سياسات تنظيمية مرنة، تضمنت إنشاء بيئة تجريبية تنظيمية (Sandbox) تسمح باختبار الابتكارات المالية قبل تطبيقها، إضافة إلى دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية. وقد أدى ذلك إلى تعزيز المنافسة داخل القطاع المصرفي، وتحفيز الابتكار، مما انعكس إيجابًا على جودة الخدمات المصرفية المقدمة.(2025 Central Bank of the UAE)

تُعد إستراتيجية العملة الرقمية للبنوك المركزية، إحدى المبادرات التسع لبرنامج تحول البنية التحتية المالية في دولة الإمارات والذي يهدف إلى تسريع التحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية وتعزيز التعاملات الرقمية. تم إطلاق برنامج تحول البنية التحتية المالية من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وتُعد العملة الرقمية للبنوك المركزية المُصدرة والمدعومة من المصرف المركزي شكلاً من أشكال النقود الرقمية الخالية من المخاطر والمخزنة للقيمة، وتتميز بكونها وسيلة أكثر أماناً وسرعة لإجراء المدفوعات عبر الحدود وبتكلفة منخفضة.وكونها جزءًا من جهود تحول دولة الإمارات إلى اقتصاد رقمي، ستُسهم العملة الرقمية للمصرف المركزي في التخفيف من التحديات الحالية في المدفوعات المحلية وعبر الحدود، وتحقيق الشمول المالي والوصول لمجتمع لا نقدي، كما ستُسهم في تعزيز البنية التحتية للمدفوعات في الإمارات وتوفير قنوات إضافية قوية للمدفوعات المحلية والدولية، مما يضمن نظاماً مالياً مرناً وموثوقاً.

كما يعمل المصرف المركزي على جهوزية دولة الإمارات لدمج البُنى التحتية للمدفوعات مع الترميز الرقمي(tokenization)، والذي يشمل ترميز الأنشطة المالية وغير المالية.

وتشمل المرحلة الأولى لإستراتيجية المصرف المركزي للعملة الرقمية على ثلاث ركائز رئيسة:

1. الإطلاق التجريبي لمنصة الجسر بهدف تسهيل المعاملات المالية للعملات الرقمية العابر للحدود وتسوية مدفوعات التجارة الدولية
2. التعاون الثنائي على إثبات مفهوم العملات الرقمية المركزية مع جمهورية الهند
3. العمل على إثبات مفهوم العملة الرقمية للبنوك المركزية لإصدار عملة رقمية لاستخدام الأفراد والشركات والمؤسسات في الإمارات.

خامسا:المبادرات التسعة لبرنامج تحوّل البنية التحتية المالية:

1-المنظومة المحلية لبطاقات الدفع: أول منصة موحدة وآمنة وفعالة لبطاقات الدفع في دولة الإمارات العربية المتحدة، تدعم نمو التجارة الإلكترونية والتعاملات الرقمية في الدولة.

2-منصة اعرف عميلك الإلكترونية : منصة آمنة وصديقة للمستخدم لتسهيل دخول العملاء بشكل غير مباشر للبرنامج ولتوفير العناية الواجبة للعملاء باستمرار.

3-العملة الرقمية للمصرف المركزي: أن نصبح أحد أفضل المصارف المركزية في إصدار عملة رقمية للمصرف المركزي لكل من المدفوعات عبر الحدود والاستخدامات المحلية لتذليل الصعوبات والعوائق التي تقف في وجه المدفوعات عبر الحدود وللمساعدة على دفع عجلة الابتكار في المدفوعات المحلية.

4-التمويل المفتوح: تحفيز الابتكار والقدرة التنافسية، فضلاً عن التعاون في قطاع الخدمات المالية من خلال الارتباط المتبادل والعمل المشترك بين جميع الأطراف الرئيسية والمؤسسات المعنية.

5-التكنولوجيا الإشرافية: تكنولوجيا إشرافية متقدمة تدعم العمليات الرقابية والإشرافية.

6- مركز الابتكار: منصة تعاونية للمشاركة والبحوث ولتطوير أساليب التكنولوجيا المالية.

7-منصة المدفوعات الفورية منصة دفع آمنة وفعّالة وقوية تدعم الشمول المالي للوصول إلى مجتمع لا نقدي من خلال المدفوعات الرقمية.

8-السحابة المالية: بنية تحتية مالية سيادية آمنة ومرنة وقابلة للتطوير ويمكن الاعتماد عليها.

9- التميز وتجربة العملاء : دعم التجارب الاستثنائية للعملاء وتعزيز ثقافة التميز في القطاع المالي.(مصرف الإمارات المركزي،2023)

المطلب الثاني: إمكانية الاستفادة من التجربة الإماراتية في العراق

أولا:الشمول المالي في التجربة الإماراتية

يُعد الشمول المالي أحد أبرز النتائج التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة نتيجة تبنيها للتحول الرقمي، حيث ارتفعت نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية إلى مستويات متقدمة مقارنة بالعديد من الدول النامية. وقد تحقق ذلك من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية عبر القنوات الرقمية، مثل المحافظ الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، الأمر الذي ساهم في دمج فئات واسعة من المجتمع ضمن النظام المالي الرسمي، بما في ذلك العمالة ذات الدخل المحدود.

كما ساهمت السياسات الحكومية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير حلول تمويلية رقمية مرنة، مما عزز من قدرتها على الوصول إلى التمويل، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي. ويُلاحظ أن التحول نحو المدفوعات الإلكترونية وتقليل الاعتماد على النقد قد ساهم في تحسين الشفافية المالية وتقليل التكاليف المرتبطة بالمعاملات.(MinistryofFinance UAE. 2023، *Financial Inclusion Drive*.

ثانياً: انعكاس التحول الرقمي والشمول المالي على جودة التمويل المصرفي

أدى التكامل بين التحول الرقمي والشمول المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحسين جودة التمويل المصرفي بشكل ملحوظ، حيث ساعد استخدام التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، في تحسين دقة تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، مما أدى إلى تقليل المخاطر الائتمانية وخفض نسب التعثر. كما ساهمت الأنظمة الرقمية في تعزيز كفاءة إدارة السيولة والرقابة المصرفية، مما انعكس إيجابًا على الاستقرار المالي. إضافة إلى ذلك، أدى تنوع المنتجات المالية الرقمية إلى تلبية احتياجات شرائح مختلفة من العملاء، مما ساعد على تحسين تخصيص الموارد المالية داخل الاقتصاد. كما ساهمت الرقمنة في تعزيز الشفافية وتقليل الفساد المالي، من خلال تتبع العمليات المصرفية بشكل دقيق، وهو ما يعد عنصرًا مهمًا في تحسين جودة التمويل.(UAE Financial Inclusion Report .2025).

ثالثا: نقل التجربة الإماراتية في التحول الرقمي والشمول المالي إلى البيئة المصرفية العراقية

يمكن للعراق الاستفادة من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة عبر تبني نهج تدريجي في التحول الرقمي، يبدأ بتطوير البنية التحتية التكنولوجية للقطاع المصرفي، من خلال إنشاء أنظمة دفع إلكترونية متطورة، وتوسيع استخدام الخدمات المصرفية الرقمية. كما يتطلب ذلك تعزيز دور البنك المركزي العراقي في وضع الأطر التنظيمية التي تدعم الابتكار المالي، على غرار ما قام به مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

كذلك، ينبغي التركيز على نشر الثقافة المالية الرقمية بين أفراد المجتمع، بهدف زيادة الثقة في النظام المصرفي وتشجيع استخدام الخدمات المالية الرسمية، وهو ما يسهم في تعزيز الشمول المالي. ومن جانب آخر، يمكن دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وتوفير بيئة تنظيمية مرنة تشجع الابتكار، مما يساعد على تطوير منتجات مالية جديدة تلبي احتياجات السوق العراقي. أما على مستوى جودة التمويل المصرفي، فإن تبني التقنيات الرقمية في تقييم المخاطر الائتمانية وتحليل البيانات يمكن أن يسهم في تقليل القروض المتعثرة وتحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية، وهو ما يعد من المتطلبات الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي في العراق. (VMMC, 2024. Digital Transformation in UAE Banking).

رابعا: التحديات التي تواجه نقل التجربة

على الرغم من أهمية الاستفادة من التجربة الإماراتية، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي قد تعيق تطبيقها في العراق، من أبرزها ضعف البنية التحتية التكنولوجية، وانخفاض مستوى الثقة في القطاع المصرفي، فضلاً عن محدودية الثقافة المالية الرقمية. كما تمثل المخاطر السيبرانية وضعف الأطر التشريعية تحديات إضافية تتطلب معالجة شاملة لضمان نجاح عملية التحول الرقمي.

المبحث الثالث:

الإستراتيجية المقترحة لتطوير جودة القطاع المصرفي في العراق

تمهيد

واقع الأداء المصرفي الحالي لا يزال يعكس فجوة واضحة بين الإمكانات المتوفرة ومتطلبات التنمية الاقتصادية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تبني إستراتيجية متكاملة تهدف إلى تطوير جودة القطاع المصرفي العراقي، بما يتماشى مع التحولات الرقمية العالمية ويعزز الاستقرار المالي ويرتقي بجودة التمويل المصرفي.

المطلب الأول : تشخيص واقع جودة القطاع المصرفي في العراق

أولا:هيمنة المصارف الحكومية وضعف التنافسية

لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه لمفهوم القدرة التنافسية إذ تتعدد الرؤى بين الباحثين والكتاب والمهتمين بمجالي الاقتصاد والتجارة، يرى البعض إنها تعرف مستوى المنشأة الاقتصادية بينما يركز آخرون على مستوى القطاع او حتى على مستوى الدولة ككل، وخلال العقدين الماضيين اتجهت الدول المتقدمة نحو العمل المستمر على تمييز منتجاتها وقطاعاتها للحصول على ما يميزها عن منافسيها، مما يمنحها القدرة على المنافسة وضمان الحصول على حصة أكبر في السوق العالمية. هناك العديد التعريفات والمفاهيم بالقدرة التنافسية وفقا لأراء الباحثين والكتاب والخبراء والمهتمين بهذا المجال. فقد تم تعريف المنافسة بصورة عامة بأنها تعني المزاحمة بين المنتجين أو أصحاب رؤوس الأموال على تسويق منتجاتهم في السوق والهدف من ذلك، وتحقيق أقصى ربح ممكن.(منال، 2007 :119)، بعد صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 الذي أصبح بموجبه المؤسسة المستقلة والمسؤولة عن مراقبة وتوجيه النظام المصرفي بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي والإسهام في تعزيز التنمية الاقتصادية بما يسمح من تهيئة مقومات الاستقرار للاقتصاد الوطني.(تقرير السياسة النقدية والمصرفية في العراق،2023)

يسيطر على القطاع المالي في العراق سبعة مصارف حكومية بحاجة ماسة إلى إعادة هيكلة، حيث تستحوذ هذه المصارف على أكثر من 80% من إجمالي الأصول و 70% من إجمالي الائتمان. وعلى الرغم من وجود 63 مصرفا خاصا إضافيا، تشمل المصارف الإسلامية وفروع المصارف الأجنبية،الا ان انتشار شبكة الفروع المصرفية تظل محدودة، حيث لا يتجاوز

متوسط عدد الفروع 4 فروع لكل 100 ألف شخص بالغ.كما تتركز غالبية الفروع الاقتصادية الكبرى، حيث يقع ما يقرب من نصفها في المراكز الاقتصادية مثل بغداد (39%) والبصرة (8%) . شبكة فروع المصارف الخاصة في العراق تتفوق بشكل طفيف على شبكة فروع المصارف الحكومية حيث تضم (486) فرعا مقابل 382 فرعا فقط . إذ لا يزيد عددها 10 أجهزة لكل 100 ألف شخص بالغ مقارنة بمتوسط المنطقة العربية البالغ 32 جهازا. لا يزال استخدام النقد هو الوسيلة الرئيسية للدفع الالكتروني في المجتمع العراقي. حتى بين مالكي الحسابات المصرفية أو حسابات الدفع الالكتروني، يتم استخدام النقد بشكل أساسي في المعاملات، ويساهم عدم الاستقرار الجيوسياسي، وقلة الثقة في المؤسسات المالية، بالإضافة إلى ضعف الثقافة المالية وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي يبذلها البنك المركزي العراقي في تعزيز مدفوعات نقاط البيع. (الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي،2025-2029: 9)

ثانيا: تعزيز المدفوعات الالكترونية وتقليل الاعتماد على النقد

أعلن البنك المركزي العراقي عن إطلاق حملة "السمو أل" اعتبارا من الأول من أيلول 2025، بالتعاون مع المؤسسات المالية المصرفية ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني، وذلك ضمن إطار الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي للفترة (2025-2029).

تهدف هذه الحملة إلى تعزيز الثقافة المالية في المجتمع، وتوفير إمكانية فتح الحسابات المصرفية بشكل مجاني للتجار والمواطنين وتوزيع وتشغيل أجهزة نقاط البيع(POS)، وإصدار البطاقات الإلكترونية، التي جاءت بمشاركة أكثر من (50) مصرفاً و (15) شركة دفع إلكتروني وتنفيذ قسم الشمول المالي في البنك المركزي العراقي و منظمة "وعينا" لثقافة الدفع الإلكتروني، وجاء ذلك لتقليل التعامل النقدي التقليدي النقد وتحفيز التحول الرقمي في القطاع التجاري المالي.(البنك المركزي العراقي،المكتب الإعلامي،2025)

وفي سياق ظل التحول الرقمي المتسارع، يُعد الدفع الإلكتروني عاملا أساسيا لتحقيق نهضة مالية في العراق المالية، فهو يسهم في تعزيز الشمول المالي أوسع، من خلال توفير فرصة لشرائح كبيرة من المجتمع فرصة للاندماج المصرفي، مما يُقلل من حجم الاقتصاد الموازي ويعزز الاستقرار النقدي. كما يساهم تبني أنظمة الدفع الإلكتروني يُسهم في مكافحة الفساد، من خلال تقليل فرص التلاعب بالأموال بفضل الشفافية التي تقدمها هذه الأنظمة، مما يساعد في توجيه الموارد نحو التنمية الفعلية بدلا من الهدر، ومن جهة أخرى، يدفع عجلة التجارة الإلكترونية إلى الأمام، فيفتح الأبواب أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة للنمو، وييسر

عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت، الأمر مما يعزز بيئة ريادة الأعمال والابتكار." كما وتجدر الإشارة إلى أن فوائد الدفع الإلكتروني لا تقتصر فقط على قطاع الأعمال، بل تمتد تأثيراتها بشكل واضح إلى الحياة اليومية، إذ يسهم الدفع الالكتروني في تسريع المعاملات المالية، مما يلغي الحاجة إلى الطوابير الطويلة أو الإجراءات الورقية المرهقة، بل معاملات تنجز بلحظات في المتاجر، وعبر التطبيقات الذكية، وفي المؤسسات الحكومية." ورغم وجود تحديات تعيق انتشاره، مثل الحاجة إلى تطوير البنية التحتية وبناء الثقة المجتمعية، علاوة على ذلك يسهم استخدام الدفع والتسليم الإلكتروني مفتاحا للعراق نحو اقتصاد أكثر تطورًا، إذ تُصبح الأموال أكثر أمانًا، والمعاملات أكثر سرعة، والتنمية أكثر استدامة، في خطوة تمهد لمستقبل مالي رقمي واعد. كما إن التعامل بالدفع والتسلم الإلكتروني يعمل على إدارة الكتل النقدية بأقل تكلفة وأعلى شفافية، وبذلك تكون الأموال المتداولة في المصارف معروفة، ولا يكون هناك داع للتحفظ عند منح الضمانات وإعطاء القروض، هذا في ما يتعلق بالجهاز المصرفي، أما في ما يتعلق بفائدة تطبيق الدفع الإلكتروني للحكومة فإنَّها ستحصل على إيراداتها بشكل مباشر إلى خزينة الدولة، وهذا ما يسمى بـ (الحساب الخزيني الموحد) أي مما يضمن دخول الأموال مباشرة في الموازنة العامة، وهذا النهج ينعكس بشكل إيجابي ويقلل من التعثرات المتعلقة باستحصال إيرادات الضرائب وغيرها.(نعمة، 2025: 1-2)

في إطار السعي لمواكبة التطورات قام البنك المركزي بتحديث البنية التحتية لأنظمة المدفوعات (PCA) من خلال التعاقد على المشروع وتنفيذه بالكامل والانتهاء من التسلم والفحص، كما تم اقتناء نظام مصرفي مركزي (CBS) إلكتروني متطور يغطي الفاعليات والمهام التي تُدار في البنك، بالإضافة الى توفير قاعدة بيانات مركزية كاملة وشاملة يتم تحديثها باستمرار بشأن البيانات الائتمانية التي تقدمها المصارف لعملائها بصورة مستمرة، وعلى صعيد أخر قامت دائرة تقنية المعلومات والمدفوعات في البنك المركزي العراقي بتنفيذ ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والمدفوعات داخل البنك المركزي ومراقبة تنفيذه في عموم القطاع المصرفي.(البنك المركزي العراقي،الخطة الإستراتيجية الثالثة للبنك المركزي العراقي،2024،2026)

إطلاق العملة الرقمية للبنك المركزي، يعتبر خطوة تحولية في نظام المدفوعات الوطني ويعزز مبدأ الشفافية. إذ يتجه "البنك المركزي للعمل على إصدار عملة رقمية لتكون بديلا تدريجيا للعملة الورقية"، مما يمثل نقلة نوعية في التحول نحو نظام المدفوعات الرقمي". هذه

الخطوة تعد بمزايا عديدة، منها تقليص التسرب النقدي، وخفض نفقات طباعة الأوراق النقدية، الى تقليل تداول العملة الورقية خارج المنظومة المصرفية، بالإضافة إلى ذلك ستساهم في تقليل الحاجة الى طباعة النقود بشكل متكرر، مما يوفر من التكاليف المرتبطة بإنتاجها وتوزيعها، إلى جانب تعزيز الشفافية والسيطرة على التدفقات المالية وإمكانية تتبع السيولة الرقمية واتجاهات الإنفاق، سواء كان استهلاكياً، أو ادخارياً، أو استثمارياً، علاوة على تحسين الرقابة على رأس المال والتحويلات الخارجية، ودعم جهود مكافحة غسل الأموال. هذا وأن العملات الرقمية تسهم في تحقيق الشمول المالي، لا سيما للفئات الأقل اندماجاً في النظام المصرفي، ما يسهم في تعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الانتقال إلى العملة الرقمية يتطلب بنية تحتية تقنية قوية، تشمل شبكات إنترنت موثوقة ومتطورة، وأنظمة أمن سيبراني متقدمة لحماية البيانات والمعاملات، فضلاً عن تعزيز ثقافة القبول المجتمعي للعملات الرقمية، بدءًا من الجهات الحكومية، عبر استخدامها في عمليات الجباية والمعاملات الرسمية. وبذلك فأن النقد الرقمي سيحافظ على وظائفه التقليدية كوحدة حساب ومدفوعات وادخار، مع إمكانية استخدامه عبر الإنترنت والهواتف الذكية، مما سيسهم في تطوير بيئة مالية أكثر استقراراً وكفاءة. (نعمة، 2025: 2)

وفي إطار تحسين جودة القطاع المصرفي، قام البنك المركزي بتبني مجموعة من الاستراتيجيات التي شملت تطبيق أدوات السياسة الاحترازية الكلية، وإطلاق الإستراتيجية الوطنية للإقراض للفترة (2024–2029) بهدف دعم تمويل القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكما تضمنت الجهود تعزيز التحول الرقمي من خلال تطوير أنظمة المدفوعات وتوسيع نطاق الشمول المالي، إلى جانب تقوية البنية التحتية المالية وتعزيز الأمن السيبراني، تعكس هذه الإجراءات اتجاها استراتيجياً نحو بناء نظام مصرفي يتميز بالكفاءة والاستدامة مما يسهم في تعزيز التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستقرار طويل الأمد للاقتصاد العراقي.(تقرير الاستقرار المالي،2024)

اعتمد البنك على تعزيز الشمول الالكتروني في أدارة أنشطة دائرة المحاسبة بهدف الحد من التعاملات الورقية حيث قام بتفعيل النظام بالتعاون مع دائرة التقاعد وإجراء اختبارات عملية عليه بالإضافة إلى ذلك تبنى البنك باستخدام تقنيات حديثة في مجال التدقيق الالكتروني واستنادا إلى أهداف دائرة التدقيق والمتضمنة التأكد من وجود وكفاية وفعالية الضوابط الرقابية على العمليات المنفذة باستخدام برنامج التدقيق الالكتروني (ACL) وتطوير قابليات الموظفين

على استخدامه للتأكد من وجود كفاية وفعالية الضوابط الرقابية على العمليات المنفذة، كما شملت جهود البنك أتمتة العمليات المالية المتعلقة بحسابات المصارف من خلال اختبار وتنفيذ برامج نافذة العملة الأجنبية والعمل الفعلي عليه واعتماده رسمياً لنظام مزاد العملة الأجنبية واستلام برامج الحوالات الخارجية لدائرة الاستثمارات وتدريب الموظفين عليه فضلاً عن ذلك تم تفعيل نظام (Trading) الخاص بتداول السندات والحوالات كما تم إطلاق السوق الأولية من خلال السماح للمصارف الحكومية الرافدين، الرشيد، العراقي للتجارة للمشاركة في الاستثمار بحوالات البنك بموجب قرار مجلس إدارة هذا البنك المرقم (١٩٧) لسنة (٢٠٢٢)، وتم أيضا رفع أسعار الفوائد الخاصة بالمنتجات المالية الاستثمارية لهذا البنك وخاصة حوالات لأجل (٩١، ١٨٢، ٣٦٤) يومياً، وتنويع المنتجات المالية من خلال فتح نوافذ الاستثمار لأجل (٣٠، ١٨٢،٩٠، ٣٦٤) يومياً، وأيضا تم تحديث نظام التسوية الإجمالية (RTGS) ليعمل (٢٤) ساعة وطيلة أيام الأسبوع إذ يوفر آلية يتم من خلالها حصول كل من المعالجة والتسوية النهائية لأوامر الدفع عالية القيمة والمتبادلة بين المشاركين بصورة مستمرة خلال يوم العمل. (البنك المركزي العراقي،الخطة الإستراتيجية الثالثة للبنك المركزي العراقي،2024،2026)

ثالثا: دعم المصارف الرقمية

تعتبر البنوك الرقمية أو الخدمات الالكترونية عبر الانترنت نموذجاً اقتصادياً مميزا بفضل قدرتها على تحقيق توفير كبير في التكاليف الناتجة عن انخفاض الحاجة إلى بنية تحتية تقليدية، فعدم الحاجة إلى فروع فعلية، يسهم في تقليل نفقات الإيجار والموارد البشرية، خدمات الأمن وغيرها، كما تعتمد المصارف الرقمية تقنيات مثل الأتمتة والأنظمة الرقمية، التي تقلل من تكاليف المعاملات والعمليات اليدوية، إضافة إلى ذلك تمكن الخدمات التي تقدمها المصارف الرقمية للعملاء عبر الإنترنت من تقليل الحاجة إلى خطوط الاتصال المباشر والموظفين، وأيضاً سهولة الوصول إلى الجمهور أوسع وأكبر جغرافياً، مما يوسع قاعدة العملاء بشكل كبير، بالرغم من أنها قد تواجه أيضاً تحديات كبيرة تُعد تكاليف قد تقلل من المنافع الكبيرة.(ثويني،2024: 12)

ترى الباحثة أن تحسين جودة القطاع المصرفي في العراق لا يعتبر هدفا محدودا ضمن الإطار المالي أو المصرفي فقط، بل يشكل خطوة إستراتيجية مهمة لإعادة تشكيل هيكل الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي ودعم التنمية المستدامة. ففي ظل الاقتصادات الحديثة لم يعد القطاع المصرفي مجرد وسيطً تقليدي بين المدخرين

والمستثمرين، بل تحول إلى عنصر أساسي في توجيه الموارد، وتحفيز النمو، وإدارة المخاطر الاقتصادية، وتعتقد الباحثة هنا أن التحدي الأساسي الذي يواجه القطاع المصرفي في العراق لا يتمثل في قلة الموارد المالية، وإنما يكمن ضعف الكفاءة المؤسسية، وقلة الابتكار التكنولوجي، وانخفاض معدلات الشمول المالي، وهذه العوامل ساهمت في عزل المصارف عن التأثير الفعلي في دائرة النشاط الاقتصادي،على الرغم من توفر السيولة بنسب مرتفعة مقارنة بالمطلوب.

ومن هذا المنطلق، ترى الباحثة أن التحول الرقمي الشامل يعد الخيار الاستراتيجي الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق لتجاوز التحديات الهيكلية التي تواجه القطاع المصرفي، فهو يسهم في تقليل التكاليف التشغيلية، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، وتحسين جودة البيانات الائتمانية، بالإضافة إلى تعزيز مستويات الشفافية، ومما يؤدي بدوره إلى تحسين جودة التمويل المصرفي والحد من المخاطر.

وترى الباحثة أن الشمول المالي لا يعتبر هدفا في حد، بل هو وسيلة تهدف إلى تعزيز كفاءة السياسة النقدية والحد من انتشار الاقتصاد غير الرسمي، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاستقرار المالي والقدرة على إدارة الأزمات الاقتصادية.

ترى الباحثة إلى أن الإصلاح المصرفي الحقيقي يستوجب تحولاً شاملا يدمج بين الجوانب التشريعية، والمؤسسية، والتكنولوجية بشكل متكامل، كما تؤكد على أهمية إعادة تصور دور المصارف من كونها مؤسسات تقليدية ذات مخاطر إلى مؤسسات تنموية فعالة قادرة على تمويل القطاعات الإنتاجية وتعزيز التنوع الاقتصادي بما يسهم في تقليل عن الاعتماد المفرط على النفط.

واستنادا إلى التجارب الدولية الناجحة، ترى الباحثة أن تحقيق بناء قطاع مصرفي قوي في العراق يستلزم توفر إرادة سياسية داعمة، إلى جانب بيئة تنظيمية مشجعة، واستثماراً مستداماً في رأس المال البشري والتقني، كما يشدد على أهمية تعزيز الثقة بين المصارف وأفراد المجتمع.

خلصت الباحثة إلى أن مستقبل الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير قدرة النظام المصرفي على التحول إلى نظام رقمي متكامل، يتميز بالكفاءة والشفافية والاستقرار، كما يجب أن يكون النظام قادرا على أداء دوره التنموي بفعالية، مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل التأثيرات السلبية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط.

المطلب الثاني :خلق القروض واليات مواجهة التعثر

أولا: كيفية مواجهة التعثر

خلق القروض يشير إلى قدرة المصارف على إنتاج أموال إيجاد من خلال تقديم الائتمان، وليس فقط عن طريق إقراض ما تمتلكه من ودائع.عند منح المصرف قرضًا لأحد العملاء، لا تسليمه نقودًا حقيقية موجودة بشكل مباشر، بل يتم تسجيل مبلغ القرض في حساب العميل كوديعة جديدة، بهذه الطريقة يرتفع حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد.ومن اجل معالجة قضية القروض المصرفية المتعثرة نقترح الخطوات الآتية:

1- صياغة تشريع خاص لمعالجة قضية بما يحقق التوازن في العلاقة بين المصارف وأطراف الدائنين والمدينين، التصدي لهذه المشكلة يمكن أن يسهم بشكل كبير في التخفيف من حدة الأزمات الاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى توفير فرصة للأفراد والمؤسسات الخاصة المدينة الفرصة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية، إضافة إلى أنها تساهم في تحسين ملاءة المصارف بإخراج الديون الصعبة من ميزانياتها وتحرير الاحتياطيات المقابلة لمبالغ الديون المتعثرة.

2- أهمية الاستفادة من الاعتبارات والإجراءات الفنية التي تم تطبيقها في معالجة مشكلة الديون الخارجية للعراق وفق اتفاقية نادي باريس، واستخدامها في إمكانية استثمارها لتقديم حلول فعاله للديون المصرفية المتعثرة، بهدف هذا النهج إلى دعم المشاريع الخاصة ومنحها فرصة جديدة للنهوض والتطور، مع التركيز على عدم التساهل مع المتعثرين لأسباب (متعمدة) والتشدد معهم حفاظاً على المال العام من منطلق ضرورة إتاحة القروض للمقترضين الجيدين الذين يستحقون الدعم بما يضمن استمرار مشروعاتهم وتنميتها.

3-تقييم حالات التعثر التي تواجه بعض المشروعات يعد خطوة مهمة، حيث يتم تقديم الدعم والمساندة للذين تعثروا لأسباب خارجة عن إرادتهم سواء كانت نتيجة للظروف الأمنية أو أوضاع السوق يتم ذلك ضمن إطار من المرونة تهدف إلى الحفاظ على المال العام على أن يتم التعاون مع هؤلاء بإعادة جدولة قروضهم وإعفائهم من أعباء الفائدة المتراكمة عليهم.

4- العمل على التمييز بين الديون القديمة المتعثرة و التسهيلات الائتمانية الجديدة وإعادة احتسابها على أساس فوائد سنوية التي تغطي التكاليف المصرفية مع إعادة جدولتها وفقا لنفس معدلات الفائدة، على أن يستفيد من هذه التسوية المدينون الذين دفعوا جزءاً كبيراً من الفوائد التي قد تعادل في بعض الأحيان مبالغ التسهيلات المصرفية الأساسية التي استفادوا منها.

5- وضع نهج جديد يضمن تجنب العقبات المستقبلية وذلك من خلال إعداد دراسات متكاملة حول المشروعات المقدمة للحصول على القروض، بالإضافة إلى تأهيل أصحاب هذه المشروعات بشكل فعال قبل تنفيذها لضمان نجاحها و استمرارها مما يسهم في زيادة فرص سداد القروض.

6-مراعاة التزامات المقترض تجاه البنوك الأخرى سواء كانت عامة أو خاصة قبل منحه على القرض.

7-يجب أن تستند خطة الائتمان السنوية لكل مصرف إلى حجم الديون المتأخرة في السداد، وأن مع ضرورة تقليص حجم الائتمان للمصارف التي تعاني من نسب مرتفعة من القروض المتعثرة، كما ينبغي زيادة السقف الائتماني فقط للمصارف التي تبذل جهدا فعالا في استرداد الديون.

8-ينبغي مراعاة التفاوت في مستوى الصلاحيات الائتمانية الممنوحة لمديري الفروع عند تقديم التسهيلات، بحيث لا يتم توزيعها بالتساوي على جميع الفروع، بل يتم تحديدها بناءا على عوامل مثل حجم الفرع،موقعه، عدد العملاء بالإضافة إلى كفاءة وخبرة مدير الفرع.

9-إعداد قائمة سوداء تضم أسماء العملاء المتعثرين وخاصة ذوي النوايا السيئة أو الذين سبق وقدموا مستندات و وثائق مزورة إلى البنوك مع التوجيه بعدم التعامل معهم مستقبلا.

10-تعديل النهج الحالي المتبع في تقييم العميل بحيث يعتمد التقييم الكلي فقط على أصوله المرتبطة بنشاطه التجاري أو المهني دون الالتفات إلى ممتلكاته الشخصية مثل العقارات أو سكن أو السيارات.

11-تطوير معايير واضحة لقبول خصومات (الكمبيالات) مع التشديد على رفض كمبيالات المجاملة التي تمثل نسبة كبيرة من تسهيلات الزبائن والتي ينظمها الزبائن لأغراض الحصول على التمويل، فقط بدلا من أن مرتبطة بصفقات تجارية حقيقية، يجب كذلك التحقق من قدرة المدينين والمجيرين المالية ومدى ملاءتهم المالية.

12-إدراج بند جديد في عقود التسهيلات الممنوحة لا سيما المتعلقة بالمبالغ الكبيرة والقروض التنموية المتنوعة يضمن للمصرف حق مراقبة عملية استعمال الائتمان في أغراضه المحددة.

13-اتخاذ القرارات المناسبة من قبل المصرف عند مواجهة مشكلات القروض غير العاملة وعدم التباطؤ في اتخاذ القرارات الصحيحة لكل حالة على حدة، دون أي تأخير.

14-أخيراً يتم العاملين المؤهلين وذوي الكفاءة في إدارة الائتمان لغرض تقليص مخاطر الائتمان.(الربيعي،2007)

ثانيا: إستراتيجية التعامل مع القروض المتعثرة

إن أفضل وسيلة للتعامل مع الديون المتعثرة، تكمن في العمل على تجنبها منذ البداية وذلك من خلال وضع سياسة ائتمانية مدروسة وتنفيذها بعناية، تتضمن هذه السياسة ضمان السداد عبر الاعتماد على التدفقات النقدية للنشاط التجاري،استخدام ضمانات قوية كافية وفعالة، وتجنب التعامل مع الضمانات الضعيفة قبل تقديم أي تسهيلات، كما يجب تبني إجراءات وسياسات ضمان دقيقة منذ البداية، لضمان سلامة الضمانات مع إشراف ناجح على الائتمان وتكمن أسس الإدارة الناجحة للتسهيلات الممنوحة فيما يلي:(Camp, 2004:47)

1. متابعة أداء التسهيلات المصرفية بعد تقديمها وضمان استخدامها بما يتماشى مع الشروط والضمانات المحددة، وكذلك تحقيق الغرض الذي تم منحها من اجله للتأكد من إمكانية التسديد وفي المواعيد المحددة.
2. ضمان التوثيق الكامل لجميع الشروط القانونية والمالية والتعاقدية المرتبطة بالتسهيلات إذ تقوم المصارف الخاصة باعتماد أنظمة الكترونية متقدمة لتوثيق البيانات مما يسهل الوصول إلى العقود ووثائق الضمان بشكل شامل عبر مشاريع الأرشفة الالكترونية مع الاعتماد فقط على الأوراق التقليدية .
3. تعزيز التواصل المنتظم مع العميل سواء من خلال زيارات ميدانية لمشروعه للاطلاع المباشر على سير الأعمال، أو عبر الاتصال الهاتفي أو الوسائل الالكترونية ووضع نظام لحل المشاكل والمصاعب عند حدوثها.

المطلب الثالث:استخدام الابتكار وإدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي

أولا: تقنيات الذكاء الاصطناعي وأهميته

هناك العديد من المزايا التي تقدمها التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي والتي تعمل في تحسين عمليات المصارف وتطوير تجربة العملاء، إلا إن التوسع في الابتكار يجب أن لا يكون على حساب سلامة المصارف ومتانتها، وكذلك على حساب حماية المستهلك وأمن المعلومات. في هذا السياق، يصبح من الضروري أن تعمل المصارف والبنوك المركزية والجهات الرقابية على تحقيق توازن دقيق بين ظاهرة تجنب المخاطر وبين التوجه العالمي نحو

تبني ابتكارات التكنولوجيا المالية والرقمنة والذكاء الاصطناعي، كما ينبغي ضمان إن هذه الابتكارات لا تستغل كأدوات للاحتيال والقرصنة او تبييض الأموال او تمويل الإرهاب، وعدم تهديدها للاستقرار المالي.(دياب،2022: 91)،ومن أهم استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال الخدمات المصرفية الرقمية تأتي خدمة العملاء chatbot تتيح للعملاء التفاعل بشكل طبيعي، كأنهم يتحدثون إلى موظف حقيقي مع قدرة المصارف بفهم احتياجات العملاء و العواطف من خلال تحليل نص الدردشة، دراسة حالة : أطلق أكبر بنك في القطاع العام في الهند برنامج chatbot مدعوم من الذكاء الاصطناعي في عام 2017 لمخاطبة العميل و استفساراتهم، سوف يساعد العملاء في المهام المصرفية اليومية بالإضافة إلى تقليل النفقات التشغيلية الكبيرة للبنك مع مرور الوقت، في عام 2017 قام احد من أكبر البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق روبوت ذكاء اصطناعي بهدف مساعدة العملاء على تحسين كفاءتهم و زيادة ذكائهم المالي، تم دمج هذا المساعد الرقمي داخل تطبيق الهاتف المحمول الخاص بالبنك، مما يمنح العملاء القدرة على التواصل معه باستخدام الصوت أو الرسائل النصية لإدارة احتياجاتهم المصرفية الأساسية و تحقيق أفضل العائدات المالية الممكنة، يتعلم هذا الروبوت بفضل الذكاء الاصطناعي و التحليلات التنبؤية و الرسائل المعرفية، يمكن أن يكون بمثابة مستشار مالي شخصي لكل عميل لإعطائه نظرة شاملة على إدارة الصناديق تقترب من تواريخ الدفع و المكافآت النقدية.(kannan،2019: 14)

يساهم الذكاء الاصطناعي في تمكين المصارف من تطوير و تقديم منتجات و خدمات مالية مبتكرة تلبي للعملاء احتياجاتهم بشكل أفضل و بهذا يصبح بإمكان البنك توفير مجموعة واسعة من الخدمات المصممة خصيصا للتناسب مع تفضيلات العملاء مما يؤدي إلى تعزيز تنويع قاعدة إيراداته . كما يسهم الذكاء الاصطناعي في تبسيط و تسهيل شكل التعامل البنكي بالنسبة للعميل مما أعاد الثقة له مرة أخرى و جعله يستثمر بشكل أكبر مما أدى إلى زيادة أرباح البنوك. بفضل تقنيات الذكاء الاصطناعي تم تجاوز مشكلات شكاوى العملاء المتعلقة بتأخر تقديم الخدمة وبطئ استجابة خدمة العملاء مما أسهم في تعزيز العلاقة بين البنك و عملائه. كما ساعد الذكاء الاصطناعي البنوك في تقليص الأخطاء غير المقصودة الناتجة عن سوء فهم طلبات العملاء.(إكرام،فريال،2019: 80)

يتضح أن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي يسهم بشكل كبير في تقليل التكاليف وتوفير الجهد والوقت، إلى جانب تعزيز الكفاءة والدقة. ومع أن تعميم

تطبيق هذه التكنولوجيا ليس بالأمر المستحيل، إلا أنه يستلزم وضع خطة مدروسة، واستثمارا مكثفا في تطوير البنية التحتية، وتقديم تدريب مستمر للموظفين، وضمانًا للامتثال القانوني. علماً أن نجاح التجربة لا يُقاس فقط بتطبيق الذكاء الاصطناعي، بل بتحقيق التوازن بين التكنولوجيا والعنصر البشري.

ثانيا:انتشار استخدام التكنولوجيا المصرفية

تناول العديد من الكتاب والباحثون موضوع التكنولوجيا ودوره في العمل المصرفي نظرا لأهميتها الإستراتيجية في السياق الحالي للمؤسسات المصرفية والتي يمكن إجمالها (الدحيدحاوي، ٢٠١٣ :٢٢)

1. إمكانية الحصول على المعلومة وتبادلها بين المصارف.
2. تقليص الفجوة الجغرافية المسافة بين الدول.
3. توفير الوقت والجهد والمال فيما يتصل بالعمليات المصرفية.
4. تطوير خدمات مبتكرة تعزز رضا الزبائن.
5. الحصول على الخدمات بأقل الكلف.

يساهم تطوير منتجات التكنولوجيا المالية في التأثير على الأعمال التقليدية للمصارف مما يؤدي اعتمادها إلى تحسين أداء المصرف، وتسهيل تقديم خدماتها عبر الإنترنت مما يتيح للعملاء الوصول إليها بطريقة مريحة .(Sajidetal، 2023 :187) . منتجات التكنولوجيا المالية تمثل الحلول والأدوات التقنية المصممة لتحسين وتبسيط العمليات المالية والمصرفية ضمن النظام المالي. ترتكز هذه المنتجات على تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والبلوكشين، والحوسبة السحابية، والتعلم الآلي، الى جانب مجموعة من الابتكارات التكنولوجية الاخرى.(محمد عبد السلام، 2022، :588) ويمكن توضيح أهم منتجات و تقنيات التكنولوجيا المالية، بدءاً من الصراف الآلي كأحد أهم و أشهر تقنيات التكنولوجيا المالية (Fintech) منذ ظهورها وصولاً إلى أحدث تقنياتها كالذكاء الاصطناعي (AI) والبيانات الضخمة (Big Data).

ثالثا:الإطار الإستراتيجي المقترح لتطوير جودة القطاع المصرفي في العراق وتعزيز التحول الرقمي والشمول المالي

تطرح الباحثة رؤية إستشرافية وإستراتيجية مقترحة تهدف إلى تحسين جودة القطاع المصرفي في العراق مع التركيز على ضرورة تبني تحول هيكلي شامل بقيادة البنك المركزي العراقي ترتكز هذه الرؤية على تحويل النموذج المصرفي التقليدي المعتمد على الوساطة المالية المحدودة وإدارة السيولة إلى نموذج مصرفي تنموي رقمي وتنموي قادر على تعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو المستدام. وتستند هذه الإستراتيجية إلى تحليل دقيق لأوضاع القطاع المصرفي العراقي الذي يعاني من مشكلات تشمل ضعف الثقة المصرفية، ومحدودية الشمول المالي، سيطرة المصارف الحكومية على الودائع والائتمان، وضعف استثمار الموارد المالية في القطاعات الإنتاجية، إلى جانب التخلف النسبي في البنية التحتية الرقمية والمنظومة الرقابية بالمقارنة مع المعايير الدولية. تطوير الجودة في القطاع المصرفي يتعدى مجرد تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، إذ يتطلب إعادة هيكلة شاملة لنظام العمل المصرفي بأكمله يشمل ذلك تحديث التشريعات، وإعادة تنظيم الهياكل المؤسسية، وتبني نماذج أعمال مبتكرة، وتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية، بجانب تحسين آليات الرقابة والإدارة. وفي هذا الإطار، يصبح من الضروري أن يتولى البنك المركزي دورا رياديا في تحديث الإطار التنظيمي ليتوافق مع التحولات الرقمية العالمية، يمكن تحقيق ذلك من خلال اعتماد مفهوم الرقابة القائمة على تقييم المخاطر والإشراف الذكي المعتمد على البيانات الضخمة(SupTech)، وتطوير قواعد الامتثال والحوكمة وإدارة المخاطر، ولا سيما المخاطر السيبرانية ومخاطر التشغيل المرتبطة بالخدمات الرقمية، بما يعزز متانة النظام المالي ويحافظ على الاستقرار النقدي والمالي. كما يتطلب الأمر تحديث البنية التحتية لأنظمة الدفع والتسوية لتكون فورية ومتكاملة وقابلة للتشغيل البيني، وربطها بالهوية الرقمية الوطنية ومنصات الخدمات الحكومية الإلكترونية، الأمر الذي يسهم في توسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف وتقليل الاعتماد على النقد وتعزيز الشفافية المالية.

توجه الإستراتيجية نحو تحسين جودة التمويل المصرفي، يتمثل في إعادة توجيه النشاط الائتماني لتركيز التمويل على القطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة والطاقة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة،بعيدا عن التمويل الاستهلاكي أو الحكومي قصير الأجل، لتحقيق هذا يتم

تشجيع استخدام أدوات تمويل حديثة ومبتكرة ونماذج تقييم ائتماني حديثة ومتقدمة تستند الى البيانات البديلة والسجلات الرقمية وسلوكيات الدفع الإلكتروني، مما يسهم في تقليل مشاكل نقص المعلومات الائتمانية وزيادة كفاءة توزيع الموارد المالية. تتضمن الإجراءات الضرورية إنشاء قواعد بيانات شاملة للائتمان وتطوير أنظمة استعلام وتصنيف ائتماني قوية لتعزيز إدارة المخاطر وتقليل معدلات التعثر، إلى جانب ذلك ينبغي تعزيز دور الضمانات السيادية وصناديق ضمان القروض لدعم التمويل التنموي دون تعريض المصارف لمخاطر غير قابلة للإدارة. وفي إطار تحسين جودة قطاع المصارف بشكل عام يعد التصدي للاختلالات الهيكلية امرأ ملحا لضمان استدامة النمو والاستقرار المالي، من ابرز التحديات ضعف المنافسة الذي يعود إلى هيمنة المصارف الحكومية، مما يستدعي تنفيذ إصلاحات إدارية ومالية تدريجية بهدف تعزيز كفاءتها التشغيلية، وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، بالإضافة إلى يمكن فتح المجال أمام شراكات إستراتيجية مع المصارف الخاصة والأجنبية لنقل الخبرات والتكنولوجيا ودعم الابتكار المالي. كما يعتبر تشجيع عمليات الاندماج بين المصارف الصغيرة والمتعثرة يمكن أن يسهم في تكوين كيانات مصرفية أقوى وأكثر قدرة على المنافسة وتقديم خدمات عالية الجودة.

تركز الإستراتيجية بشكل أساسي على تعزيز الشمول المالي كوسيلة أساسية لتحسين جودة القطاع المصرفي، فتوسيع قاعدة العملاء وزيادة الودائع المستقرة يساعدان في تقوية القدرات التمويلية للبنوك مما يؤدي إلى تحسين ربحيتها وضمان استدامتها. لتحقيق ذلك يتم الاعتماد على نشر الخدمات المصرفية الرقمية منخفضة التكلفة مثل المحافظ الإلكترونية والمصرفية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وربط الرواتب والتحويلات الحكومية، وشبكات الحماية الاجتماعية بالحسابات البنكية، كما تشمل الجهود تنفيذ برامج وطنية للتثقيف المالي والرقمي تستهدف الأفراد والمشاريع الصغيرة والنساء والشباب، بهدف تعزيز الثقة في النظام المصرفي وتشجيع الانتقال من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد الرقمي. دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن المنظومة المالية يعزز توسيع القاعدة الضريبية ويحسن كفاءة السياسة النقدية، حيث يمكن البنك المركزي من التحكم بشكل أكثر فعالية في السيولة وأسعار الفائدة باستخدام قنوات مصرفية فعالة. وفي السياق نفسه، يتطلب الأمر تبني إطار وطني متكامل لتقييم جودة الأداء المصرفي بحيث لا يقتصر على المؤشرات المالية التقليدية فقط، بل يشمل

أيضا معايير مثل جودة الخدمة، وسرعة تنفيذ المعاملات،ومستوى الحماية الرقمي، ورضا العملاء، وكفاءة إدارة المخاطر، ومدى تأثير التمويل المصرفي في دعم التنمية الاقتصادية.

وفي الجانب ألاستشرافي، تسعى هذه الإستراتيجية إلى تحويل القطاع المصرفي العراقي إلى نظام مالي رقمي متكامل يتميز بالمرونة والتكيف مع التحديات مع الصدمات الاقتصادية والتكنولوجية، يهدف هذا التحول إلى دعم تنويع الاقتصاد وتقليل الاتكال على العائدات النفطية، لتحقيق ذلك يتم التركيز على الاستثمار المستدام في تنمية الكفاءات البشرية في القطاع المصرفي، وتعزيز القدرات التقنية، وتشجيع الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، كما تشمل الإستراتيجية تطوير بيئة تنظيمية محفزة للشركات الناشئة المالية(FinTech) بما يعزز التنافسية والارتقاء بجودة الخدمات. كما ينبغي تعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات المالية والتنموية لضمان توجيه الموارد المصرفية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهكذا يعني انه لا تقتصر الإستراتيجية على معالجة الاختلالات البنيوية الراهنة، بل تقدم رؤية مستقبلية تجعل من القطاع المصرفي ركيزة أساسية وداعمة للاستقرار والنمو الاقتصادي، وشريكاً فاعلاً وأساسيا في عملية التحول الرقمي الشامل، بما يوفر أساساً علمياً وعملياً يمكن أن تستفيد منه كل من السلطة النقدية والمصارف التجارية في رسم سياساتها المستقبلية وتطوير جودة أدائها بما يتناسب مع متطلبات الاقتصاد الرقمي العالمي.

الشكل (23)

الإستراتيجية المقترحة والجهات المستفيدة

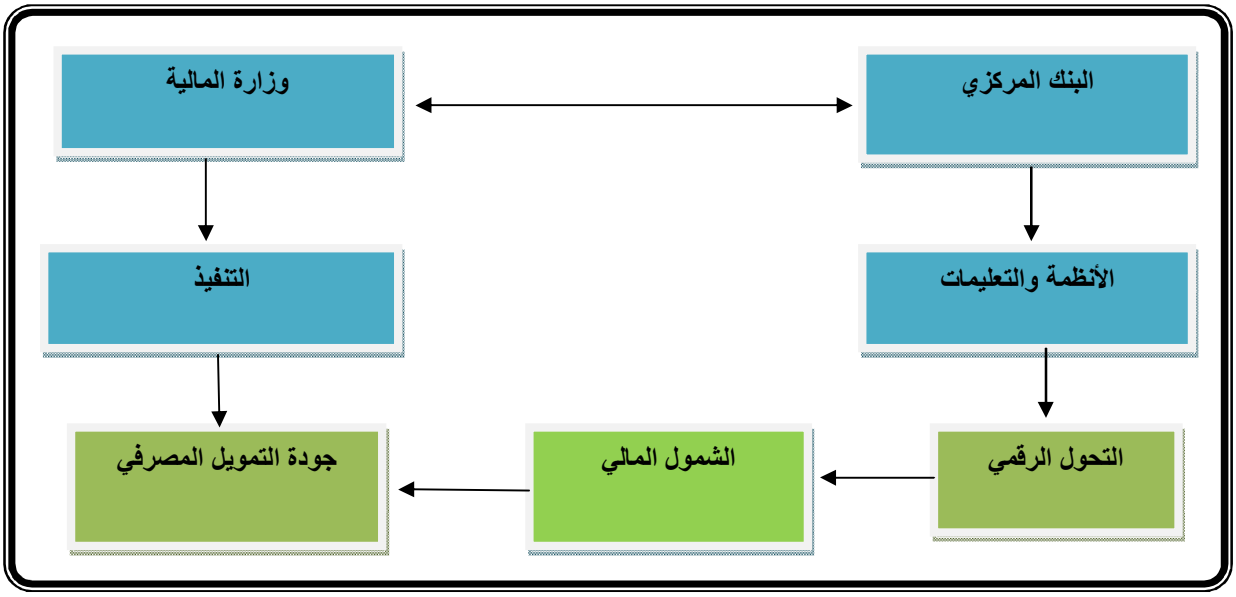

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. أصبح التحول الرقمي أحد المحركات الأساسية لتطوير القطاع المصرفي المعاصر، إذ يسهم في تحسين كفاءة العمليات المصرفية وتسريع تقديم الخدمات المالية وتقليل التكاليف التشغيلية، الأمر الذي يعزز قدرة المصارف على الوصول إلى شرائح أوسع من المجتمع.
2. وجود علاقة بين التحول الرقمي ومستوى الشمول المالي، حيث ساهمت التقنيات الرقمية مثل الخدمات المصرفية الإلكترونية، وأنظمة الدفع الرقمي، والمحافظ الإلكترونية في تسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات المالية وزيادة استخدامهم لها.
3. أن الشمول المالي يمثل حلقة وسيطة مهمة بين التحول الرقمي وجودة التمويل المصرفي، إذ يؤدي توسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف إلى تحسين توزيع التمويل وتوسيع النشاط الائتماني وتقليل الاعتماد على التعاملات النقدية.
4. أظهرت التجربة الإماراتية نجاحاً واضحاً في توظيف التحول الرقمي لتعزيز الشمول المالي وتحسين جودة التمويل المصرفي، وذلك بفضل توفر بنية تحتية رقمية متقدمة، وإطار تشريعي داعم، وسياسات حكومية واضحة لتطوير التكنولوجيا المالية.
5. كشفت الدراسة أن القطاع المصرفي العراقي ما يزال يواجه تحديات بنيوية وتقنية تعيق الاستفادة الكاملة من التحول الرقمي، ومن أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية، محدودية الخدمات المصرفية الإلكترونية، ضعف الثقافة المالية الرقمية لدى الأفراد، إضافة إلى محدودية انتشار الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي.
6. أظهرت المقارنة بين العراق والإمارات وجود فجوة واضحة في مستوى التحول الرقمي والشمول المالي، وهو ما يفسر التباين في مستوى كفاءة وجودة التمويل المصرفي بين البلدين.
7. إن نجاح الإمارات العربية المتحدة يثبت أن التكامل بين التحول الرقمي والتنظيم الفعّال يعزز جودة التمويل المصرفي ويخفض المخاطر.
8. يمثل تبني العراق نموذجًا رقميًا مستوحى من الإمارات العربية المتحدة مدخلًا حاسمًا لتعزيز الشمول المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تبني إستراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي في القطاع المصرفي العراقي تتضمن تطوير البنية التحتية التكنولوجية وتحديث الأنظمة المصرفية بما يتوافق مع المعايير الدولية في مجال الخدمات المالية الرقمية.
2. العمل على تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة للتكنولوجيا المالية (FinTech) بما يسهم في تشجيع الابتكار المالي وتعزيز المنافسة بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية.
3. تعزيز دور البنك المركزي العراقي في توسيع مبادرات الشمول المالي من خلال دعم أنظمة الدفع الإلكتروني، وتشجيع استخدام المحافظ الرقمية، وتوسيع انتشار أجهزة الصراف الآلي ونقاط الدفع الإلكتروني.
4. ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، ولاسيما تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال التحول الرقمي والشمول المالي، والعمل على نقل أفضل الممارسات بما يتلاءم مع البيئة الاقتصادية والمؤسسية في العراق.
5. تشجيع المصارف العراقية على الاستثمار في التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتحسين جودة الخدمات المصرفية وتعزيز كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية.
6. العمل على تعزيز الثقافة المالية والرقمية لدى أفراد المجتمع من خلال برامج توعوية وتدريبية تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية استخدام الخدمات المصرفية الرقمية.
7. دعم الشراكة بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية لتطوير حلول مالية مبتكرة تسهم في توسيع قاعدة المتعاملين مع القطاع المصرفي.
8. ضرورة العمل على تعزيز الثقة في الأنظمة المصرفية الرقمية من خلال تطوير أنظمة الأمن السيبراني وحماية البيانات، الأمر الذي يسهم في زيادة اعتماد الأفراد والمؤسسات على الخدمات المالية الرقمي.

9. توسيع نطاق استخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) يمكن أن يسهم في دعم الشمول المالي وتحسين جودة التمويل المصرفي، خاصة في الاقتصادات النامية التي تعاني من انخفاض مستويات الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

1. إكرام حداد، ومشهور هدلول. (2008). *النقود والمصارف* (ط. 2). عمّان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
2. البلاوي، حازم عبد العزيز. (1967). *النظام الاقتصادي الدولي المعاصر*. مصر: مكتبة القاهرة الحديثة.
3. بوكميش، لعلي محمد. (2010). *إدارة الجودة الشاملة آيزو 9000*. عمّان: الراية للنشر.
4. جمال أبو عبيد. (2006). *إدارة القروض المصرفية غير العاملة*. الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
5. خالد وهيب الراوي. (2003). *إدارة العمليات المصرفية* (ط. 2). الأردن: دار المناهج.
6. الخالدي، محمد. (2007). *التكنولوجية الإلكترونية*. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
7. خضير كاظم جمود. (2002). *إدارة الجودة وخدمة العملاء* (ط. 1). عمّان: دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع.
8. دريد كامل آل شبيب. (2011). *إدارة البنوك المعاصرة*. عمان: دار المسيرة.
9. السامرائي، يسرى، والدوري، زكريا. (1999). *الصيرفة المركزية والسياسة النقدية*. ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية.
10. سيجل، باري. (1987). *النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقديين* (ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن). الرياض: دار المريخ للنشر.
11. شريف بوفاس. (2019). *إدارة الجودة الشاملة والتغيير في منظمات الأعمال*. الإسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
12. العامري، رشاد نعمان. (2012). *الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية* (ط. 1). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
13. عبد العزيز، حمدي. (2020). *المجتمع الرقمي الفرص والتحديات* (ط. 1). المنامة: عالم الكتب الحديث.
14. عبد المطلب عبد الحميد. (2009). *الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري)*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
15. عرفة، محمد محمود. (2020). *التحول الرقمي: الأسس والاستراتيجيات* (ط. 1). الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر.
16. العصار، رشاد، والحلبي، رياض. (2000). *النقود والبنوك* (ط. 1). عمان: دار صنعاء.
17. عقل، مفلح. (2006). *وجهات نظر مصرفية* (ط. 1). عمان، الأردن: المكتب العربي.
18. ماكينون، رونالد. (1996). *النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد* (ترجمة صليب بطرس وسعاد الطنبولي). مصر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
19. متولي، هشام. (1993). *صندوق النقد الدولي* (ترجمة دار طلاس). دمشق.
20. مجدي محمود شهاب. (2000). *اقتصاديات النقود والمال، النظرية والمؤسسات النقدية*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
21. مجيد، هلال إدريس. (2018). *الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة* (ط. 1). القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة.
22. محمد عبد الوهاب الغراوي. (2008). *أنظمة إدارة الجودة الشاملة والبيئة* (ط. 1). الأردن: دار وائل للنشر.
23. محمد عزت غزلان. (2016). *اقتصاديات النقود والبنوك*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

24. محمد مصطفى السنهوري. (2008). *إدارة المصارف التجارية*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
25. المرسي، سمير عبد العزيز. (2022). *التحول الرقمي في القطاع المصرفي: التحديات والفرص*. القاهرة: دار الجامعة الجديدة.
26. منى قاسم. (1997). *الإصلاح الاقتصادي*. القاهرة: الدار المصرية.
27. منير إبراهيم هندي. (2014). *إدارة البنوك التجارية* (ط. 3). الإسكندرية، مصر: المكتب العربي الحديث.
28. النجار، رضوان وليد. (1997). *سياسات الإدارة المالية – مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل*. عمّان: دار المسيرة.
29. النجار، سامي حسن. (2020). *التحول الرقمي في القطاع المصرفي*. عمان: دار أسامة للنشر.
30. النجيفي، حسن. (1991). *شرح الاعتمادات المستندية*. بغداد: دار المعرفة.
31. نزار كاظم الخيكاني، وحيدر يونس الموسوي. (2022). *السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي والمتغيرات الاقتصادية الكلية* (ط. 1). عمان: دار اليازوري العلمية.
32. نعمات محمد مصطفى. (2016). *إدارة البنوك*. فلسطين: دار الابتكار للنشر والتوزيع.
33. هاني عبد الله. (2004). *العمليات المصرفية وطرق المحاسبة الحديثة*. عمان: دار وائل للنشر.
34. هبال عادل. (2013). *إشكالية القروض المتعثرة في الجزائر* (ط. 1). الأغواط: مطبعة بن سالم.
35. الوهيبي، خالد بن سليمان. (2021). *التحول الرقمي: الأسس والتطبيقات* (ط. 2). الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر.
36. يوسف حجيم الطائي، وآخرون. (2007). *إدارة الجودة الشاملة في التعليم*. عمّان: مؤسسة الوراق.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

1. إبراهيم، بهاء الدين الطويل. (2015). *دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر* [أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، الجزائر].
2. بتّال، أحمد حسين. (2020). *العوامل المحددة لظاهرة التسرّب النقدي في العراق* [رسالة ماجستير، جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد].
3. بدران، أحمد رأفت محمود. (2017). *دور التمويل المصرفي في توفير متطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص* [رسالة ماجستير، جامعة قناة السويس، كلية التجارة].
4. الجبور، موفق سلامة طلاق. (2022). *أثر التحول الرقمي في تطوير الأداء المؤسسي: دراسة حالة أمانة عمان الكبرى* [رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الأردن].
5. حسين، حسن فالح. (2022). *دور الشمول المالي في تعزيز فعالية السياسة النقدية في العراق* [رسالة ماجستير، جامعة الكوفة].
6. حمانة، سمية. (2013). *مشكلة القروض البنكية المتعثرة* [رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي].
7. حميدي، عبد الرزاق. (2014). *أثر إدارة الجودة الشاملة في تطوير تنافسية البنوك* [أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر].
8. سعدون، سمية محمد. (2023). *انضباط السياسة النقدية ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين مصر والعراق للمدة (2005–2023)* [رسالة ماجستير غير منشورة].
9. سلاوي، سامية. (2023). *دور التحول الرقمي في تعزيز مستوى الشمول المالي: دراسة حالة مؤشرات الإمارات العربية المتحدة للفترة (2011–2021)* [رسالة ماجستير].

10. الدريعي، سعود عزيز دايش. (2018). *دور الاستقرار والشمول في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة* [رسالة ماجستير، جامعة واسط].
11. عجور، حنين محمد بدر. (2017). *دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء* [رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة].
12. العمارات، زيد محمد بشير. (2023). *أثر التحول الرقمي على المرونة الإستراتيجية: الدور الوسيط للابتكار التكنولوجي* [أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، الأردن].
13. فرحات، فاطمة الزهراء، وجفافلة، نور الدين. (2020). *دور التحول الرقمي في تحسين وظائف العلاقات العامة في المؤسسة العمومية الجزائرية* [مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر].
14. الفوازي، محمد أحمد ضاحي. (2015). *النظام التقليدي ونظام CAMELS لتقييم الأداء المالي للمصارف – دراسة مقارنة* [رسالة ماجستير، جامعة البصرة].
15. القطاونة، جعفر سليمان خلف. (2023). *أثر إستراتيجية التحول الرقمي على جودة الخدمات: المقارنة المرجعية متغيراً وسيطاً* [أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، الأردن].
16. الكبيسي، ليث صلاح الدين محمود. (2018). *تعظيم الربح في القطاع المصرفي باستعمال أسلوب البرمجة الخطية* [رسالة ماجستير، جامعة الأنبار].
17. Kاروي، بلال نوري سعيد. (2015). *نمط إدارة المخاطرة والسيولة والربحية وانعكاسها في قيمة المصرف* [أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد].
18. كباب، منال. (2007). *دور إستراتيجية الترويج في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الوطنية* [رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر].
19. مهدي، لينا صلاح. (2019). *دور التفرع المصرفي والشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي* [رسالة ماجستير، جامعة القادسية].
20. ناصر، رحيق حكمت. (2013). *فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي: دراسة تحليلية* [رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية].
21. نجعوم، شهرزاد. (2014). *إدارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية* [رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر].
22. نور الدين، عسجد أمين السيد. (2020). *دور المراجعة التحليلية في الحد من المخاطر المصرفية* [رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان].

ثالثاً: البحوث والمؤتمرات والمقالات وأوراق العمل والندوات

1. أحمد، محسن. (2020). تحليل وتقويم الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2010–2018). *المجلة العلمية لجامعة جيهان السليمانية*، 4(2)، 281–331.
2. الأخرس، شفيق. (2001). تحديث القطاع المصرفي في سوريا الاستراتيجية والسياسة المصرفية. *مجلة اتحاد المصارف العربية*، 21(44)، 40.
3. أسماء سفاري، وآسيا بن داية. (2021). تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي. *مجلة الاقتصاد الصناعي*، 11(1).
4. آل صمع، علي بن صالح. (2018). *التحول الرقمي كمرتكز استراتيجي لقيادة التحول الاقتصادي* (مقالة علمية). المملكة العربية السعودية.

5. أنيس بوزانة، ووفاء حمدوش. (2021). واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي. *مجلة الدراسات الاقتصادية*، (1)، 74.

6. باسم سلومي حمد، وعماد رسن حسن. (2022). مبادرة البنك المركزي العراقي وتأثيرها على بعض الأنشطة المصرفية المقدمة من المصارف المتخصصة. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، 17(61)، 17.

7. براق محمد، وبن عمر خالد. (2008). القروض البنكية المتعثرة – الأسباب والحلول [ورقة عمل]. الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، 11–12 مارس.

8. بوزار قوادري حميدة، وبهلول بشيرة. (2017). سياسة التمويل مصرفي ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مداخلة علمية). الجزائر.

9. بوطرفة، رشيد، وصغير، عماد. (2020). واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية. *مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة*، (1).

10. تشمل الأوراق والبحوث المنشورة دورياً في مجلات علمية محكمة، والمقالات العلمية المتخصصة:

11. تيكالين، فوزية، ومسعودي، رشيدة. (2023). الخدمات المالية الرقمية آلية الشمول المالي للتمكين المالي الرقمي: دراسة حالة دولة الإمارات العربية. *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، 11(1).

12. الجديد، حامد عبد الحسين. (2019). *تعثر التحول الاقتصادي في العراق.. إشكالات ومآلات*. مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية.

13. الجديد، حامد عبد الحسين. (2019). *تعثر التحول الاقتصادي في العراق.. إشكالات ومآلات*. مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية.

14. حسان، محمد أمين. (2022). أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين. *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات*، (30).

15. حسن خضير عباس الحميداوي، وزينب هادي نعمة الخفاجي. (2025). دور المبادرات الإنمائية للبنك المركزي العراقي في تحقيق التنمية الاقتصادية. *مجلة وارث العلمية*، (22)، 242.

16. خلف، صادق طعمة. (2024). الإصلاح المصرفي في العراق تحليل الواقع وتقييم المسارات وخيارات الإصلاح. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، قسم العلوم المالية والمصرفية، الجامعة المستنصرية، بغداد.

17. خليل أحمد فؤاد. (2015). آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية. *مجلة الدراسات المالية والمصرفية*، (3).

18. خليل عبد القادر، وبوفاسة سليمان. (2006). دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [ورقة عمل]. الملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، الجزائر، 17–18 أفريل.

19. خميس، أسر. (2021). أثر التحول الرقمي على الأداء الوظيفي للعاملين في البنوك التجارية المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، (2).

20. داغر، محمود محمد، ومحمد، بلال قاسم. (2017). تأثير نافذة بيع العملة في تغيرات سعر الصرف في العراق للمدة (2004–2015). *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، 23(99).

21. الدحيدحاوي، حيدر محمد كريم. (2013). *تصميم برنامج محوسب لتقييم جودة الخدمة المصرفية من وجهتي نظر المديرين والزبائن* (دراسة تطبيقية). العراق.

22.الدحيدحاوي، حيدر محمد كريم. (2013). *تصميم برنامج محوسب لتقييم جودة الخدمة المصرفية من وجهتي نظر المديرين والزبائن* (دراسة تطبيقية). العراق.

23.دياب، ريهام محمود. (2022). دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية. *المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات*، (9).

24.رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان، وقاسم، زينب عبد الحفيظ أحمد. (2020). دور التحول الرقمي في رفع كفاءة أداء البنوك وجذب الاستثمارات [ورقة عمل]. المؤتمر الدولي الأول لتكنولوجيا المعلومات والأعمال، مصر.

25.رمود، ربيع عبد العظيم. (2021). التحول الرقمي والتعليم الإلكتروني التكيفي. *مجلة كلية التربية، جامعة دمياط*، (78).

26.سمحان، حسين محمد حسين. (2015). أثر هيكل رأس المال والرفع المالي والربحية على قيمة شركات التعليم والاستثمار الأردنية. *مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية*، (17).

27.سمر عبد الرحمن كاظم. (2024). دور تقانات التحول الرقمي المصرفي في التدقيق التسويقي: دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في بعض المصارف الحكومية والخاصة في محافظة النجف الأشرف.

28.سناء عبد الغني. (2022). دور الشمول المالي في الحد من الفقر. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، (2).

29.السياري، حمد بن سعود. (2004). *النظام العربي السعودي والأسواق المالية*. 24 يونيو.

30.السيد عبد المولى. (2004). الركود الاقتصادي وتعثر عملاء البنوك. *مجلة مصر المعاصرة*، (476/475).

31.الشاذلي، أحمد شفيق. (2014). *الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه*. صندوق النقد العربي.

32.شاهين، عبد الحميد أحمد، والعنزي، سالم محمد معطش. (2020). دور التحول الرقمي في تفعيل آليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية وأثرها على الخدمات المصرفية الإلكترونية في ظل أزمة كوفيد 19. كلية التجارة، جامعة السادات.

33.الشبيبي، سنان. (2007). *ملامح السياسة النقدية في العراق*. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

34.شروق، هادي عبد علي، وأرادن، حاتم خضير. (2020). التحول الرقمي للعمليات المصرفية كأداة لتطوير الأداء المالي الاستراتيجي لمصرف بغداد أنموذجاً. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، (126).

35.شمارة، حسين. (2024). *العراق: جهود إصلاح القطاع المصرفي في مواجهة التحديات الاقتصادية* (مقالة صحفية).

36.الشمري، صادق راشد. (2017). *أثر اعتماد إستراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف*. لبنان: الجامعة الإسلامية.

37.شنبي، صورية، وبن لخضر، السعيد. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة*، (2).

38.الصابوني، النعمان محمد الهادي. (2015). مفهوم الاشتمال المالي الأهداف والتحديات. *مجلة الدراسات المالية والمصرفية*.

39.طَرشي، محمد، وأنساعد، رضوان، وعبو، عمر. (2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. *مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال*، (123).

40.طه، رانيا الشيخ. (2021). *التضخم أسبابه وآثاره وسبل معالجته*. سلسلة كتيبات صندوق النقد العربي (العدد 18)، الإمارات العربية المتحدة.

41.عادل حاتم ناصح، وعبد الخالق ياسين البدران. (2014). علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة – دراسة تطبيقية. *مجلة العلوم الاقتصادية*، (37).

42.عبد الجبار، هاني عبد الجبار، وسعيد، عفراء هادي. (2016). إشكالية القروض المصرفية المتعثرة في العراق وسبل معالجتها. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، (87).

43.عبد الحميد صديق عبد البر. (2007). أسباب ومراحل الديون المتعثرة وآثارها الاقتصادية وأساليب معالجتها محلياً ودولياً. *مجلة مصر المعاصرة*، (485).

44.عبد الوهاب، أمل محمد، وزايد، يسرية عبد الحليم. (2017). مشروعات ومبادرات التحول الرقمي للدوريات الكويتية: دراسة مسحية. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، (165).

45.علاء المنشاوي. (2023). *الصراف الآلي التفاعلي*. موقع العربية نت (6 أبريل).

46.علي، مقتدى عثمان. (2024، 20 فبراير). *المشاكل والتحديات الاقتصادية التي يعاني منها العراق واعتماد الحل الاستثماري كنموذج للمعالجة*. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

47.عمر إقبال، وعبد الرضا لطيف. (2022). أثر الشمول المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية. *مجلة العلوم المالية والمحاسبية*، (عدد خاص)، 297.

48.عمران، ستار جابر. (2019). منهجية الإصلاح الاقتصادي في العراق – دراسة تحليلية. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، (120).

49.عميرة، محمد سعد. (2002). اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية. *مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية*.

50.فلاح حسن الربيعي. (2007). *مقترحات لمعالجة مشكلة الديون المصرفية المتعثرة في العراق*. مركز الخليج للأبحاث.

51.فلاح حسن ثويني. (2024). *المصارف الرقمية والوصول السهل إلى التمويل*. مركز البيان للدراسات والتخطيط.

52.القره داغي، بهناز علي. (2017). الشمول المالي دولة قطر أنموذجًا. *مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية*، (1)، 26-45.

53.مجيد، زمان صالح. (بلا تاريخ). *واقع الاقتصاد العراقي*. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

54. مجيد، زمان صالح. (بلا تاريخ). *واقع الاقتصاد العراقي*. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

55.محمد اليفي. (2016). الرقابة المصرفية كأسلوب وقائي من تعثر المصارف في النظام المصرفي الجزائري. *مجلة الاقتصاد الجديد*، (14)، 66-67.

56.محمد راتول، وصلاح الدين كروش. (2014). تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر. *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، (66)، 97.

57.محمد عبد السلام، وممدوح عبد المولى. (2022). دراسة العلاقة بين التكنولوجيا المالية وفاعلية السياسة النقدية بالتطبيق على الحالة المصرية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (12).

58.محمد، أحمد رشدي. (2022). دور التغيير التنظيمي ومتطلبات التحول الرقمي لتحقيق ميزة تنافسية بالجامعات المصرية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، جامعة قناة السويس.

59.محمد، سناء جاسم، وإسماعيل، هيثم عبد الخالق. (2018). دور المصارف الإسلامية في استقطاب المدخرات لتمويل أنشطتها المصرفية في العراق. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*.

60.محمد، موفق عبد المحسن، وكريم، علي عباس. (2012). إمكانية تطبيق الحكومة الإلكترونية في الهيئة العامة للضرائب. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، (92)، 247–292.

61.محمود، موفق حسن. (2015). *واقع القطاع المصرفي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية*. جريدة العالم، العدد (1258).

62.مختاري عادل، وبن البار امحمد، وبن دقفل كمال. (2021). قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990–2019). *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال*، 10(1)، 212–230.

63.مرزوق، عبد العزيز علي. (2020). تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، جامعة كفر الشيخ، (10).

64.معوض، تغريد مختار سيد، وعلم الدين، محمد. (2021). تقييم مدى قدرة ركائز الشمول المالي على دعم الميزة التنافسية للبنوك التجارية في ظل جائحة كورونا. *مجلة التجارة والتمويل*، 41(1)، 1–41.

65.مليكة، صديقي، وعبد الغاني، بن علي. (2018). الاستقرار المالي والدور الجديد للبنوك المركزية [ورقة عمل]. الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر.

66.نادية طالب سلمان. (2014). أثر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على كفاية رأس المال. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، (41)، 7.

67.النحاس، أحمد حمدي، ودبا، ندى طارق. (2022). إدارة مخاطر التحول الرقمي. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، 13(3)، 1504.

68.نحمات، سمير سهام، وعباس، رقية كريم. (2020). تحليل واقع مشكلة التعثر المصرفي في مصرف الرافدين. *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد*، جامعة بغداد.

69.نصر الدين، فيفان سمية عبد الرحمن. (2023). واقع الاقتصاد الرقمي وأثره على النمو الاقتصادي في مجموعة الدول العربية. *المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، (64).

70.النصيري، سمير عباس. (2015). *إصلاح القطاع المصرفي العراقي الأزمات والفرص*. شبكة الاقتصاديين العراقيين.

71.نعمة، نغم حسين. (2025). عمليات الدفع الإلكتروني في العراق: الواقع والتحديات. *مجلة الريادة للمال والأعمال*، 6(2).

72.نوري، إكرام، وأحمد، يحيى فريال. (2019). دور الذكاء الاصطناعي على مستقبل الخدمات المصرفية (بحث منشور).

73.نوري، حسن أحمد، ونعمة، نغم حسين. (2018). دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، جامعة بغداد، 1–22.

74.الهادي، محمد محمد. (2018). الثورة الرقمية: التحول الرقمي ونماذج الأعمال الجديدة. *المجلة المصرية للمعلوماتية*.

75.ولاء محمد حسان. (2025). أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية (الفنتك) في التحول الرقمي والتنمية المستدامة. *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*، 5(8).

76.يحياوي، إلهام، وقرابصي، سارة. (2019). التسويق الرقمي: كيفية تطبيق التحول الرقمي في مجال التسويق. *مجلة التنمية الاقتصادية*.

خامساً: التقارير، الاستراتيجيات، والوثائق الرسمية (والمصادر الرقمية/الصحفية)

1. إستراتيجية تطوير القطاع الخاص للمدة (2014–2030). (2014). مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، جمهورية العراق.
2. بنك الجزائر. (2023). *التقرير السنوي 2022: الوضع الاقتصادي والنقدي*. سبتمبر.
3. البنك المركزي العراقي. (2008). *التقرير الاقتصادي السنوي (2003–2008)*. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
4. البنك المركزي العراقي. (2015). *دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في تطوير النشاط الاقتصادي في العراق* (إعداد: وليد عيدي عبد النبي). المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان.
5. البنك المركزي العراقي. (2020). *النشرات الإحصائية السنوية (2003–2020)*. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
6. البنك المركزي العراقي. (2023أ). *إستراتيجية الشمول المالي في العراق 2021–2025*. بغداد.
7. البنك المركزي العراقي. (2023ب). *تقرير السياسة النقدية والمصرفية في العراق*. بغداد.
8. البنك المركزي العراقي. (2024). *تقارير الاستقرار المالي السنوية للأعوام (2011–2023)*. بغداد، العراق.
9. البنك المركزي العراقي. (2025). *تقرير الاستقرار المالي 2024 (العدد 15)*. بغداد.
10. البنك المركزي العراقي. (بلا تاريخ). *الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025–2029*. بغداد، العراق.
11. بورصة عمان. (2007). *التخاصية في الأردن*. متاح عبر الإنترنت.
12. صندوق النقد العربي. (2015). *متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية*.
13. عراق الحدث. (بلا تاريخ). *القطاع المصرفي في العراق: التحديات والفرص ومستقبل الخدمات المالية*. متاح عبر الإنترنت.
14. مجلس النواب العراقي. (2014). *تقرير اللجنة المالية حول متطلبات إصلاح النظام المصرفي في العراق*. اللجنة المالية.
15. المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء. (2020). *دولة الإمارات أرقام توثق المسيرة*. دولة الإمارات العربية المتحدة.
16. المركز الاتحادي للمعلومات الجغرافية. (بلا تاريخ). *الناتج المحلي الإجمالي*. أطلس الإمارات.
17. مركز هردو لدعم التعبير الرقمي. (2018). *الشمول المالي في مصر: هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية*.
18. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. (2022، 15 ديسمبر). *المصرف المركزي يعزز التحول والرقمنة في حوار مع مسؤولي القطاع المالي*.
19. المصرف المركزي الإماراتي. (2024أ). *التقارير السنوية (2011–2024)*. الإمارات العربية المتحدة.
20. المصرف المركزي الإماراتي. (2024ب). *التقرير الاقتصادي الربع سنوي*. أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
21. المصرف المركزي الإماراتي. (2024ج). *التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي*. متاح على موقع المصرف المركزي.
22. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (MAS). (2017). *الشمول المالي في فلسطين*. رام الله.
23. معهد الدراسات المصرفية. (2016). *إضاءات مالية ومصرفية* (نشرة توعوية، العدد 7). الكويت.
24. المنصة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. (بلا تاريخ). *ميزات اقتصاد الإمارات*.
25. موقع مزن. (2020، 30 أبريل). *ما هو التحول الرقمي وما هي أشكاله؟*.
26. وزارة الاقتصاد الإماراتية. (2014–2022). *التقارير الاقتصادية السنوية للأعوام (2014، 2017، 2020، 2022)*. أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
27. وكالة أنباء الإمارات. (2024، 5 فبراير). *إستراتيجية العملة الرقمية للبنوك المركزية – الدرهم الإماراتي*.

المصادر الأجنبية

Books

1. Apostolik, R., Donohue, C., & Went, P. (2009). *Foundations of Banking Risk: An Overview of Banking, Banking Risks, and Risk-Based Banking Regulation*. John Wiley & Sons.
2. Blanchard, O., & Johnson, D. R. (2013). *Macroeconomics* (6th ed.). Pearson Education.
3. Cup, B. E. (2011). *Banking and Financial Institutions*. John Wiley & Sons.
4. Hempel, G. H., & Simonson, D. G. (1999). *Bank Management: Text & Cases* (5th ed.). John Wiley & Sons.
5. Howells, P., & Bain, K. (2007). *Financial Markets & Institutions* (5th ed.). Prentice Hall.
6. Hubbard, R. G., & O'Brien, A. P. (2012). *Money, Banking and the Financial System* (1st ed.). Library of Congress.
7. Lacka, E., Chan, H. K., & Yip, N. (Eds.). (2014). *E-commerce platform acceptance: Suppliers, retailers, and consumers*. Springer.
8. Madura, J., & Fox, R. (2007). *International Financial Management*. Thomson Learning.
9. Mishkin, F. S. (2007). *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets* (8th ed.). Addison-Wesley.
10. Rose, P. S. (1999). *Commercial Bank Management*. McGraw-Hill/Irwin.
11. Rose, P. S., & Hudgins, S. G. (2008). *Bank Management & Financial Services* (7th ed.). McGraw-Hill.
12. Saunders, A., & Cornett, M. M. (2012). *Financial Markets and Institutions* (5th ed.). McGraw-Hill/Irwin.
13. Sriram, M. S. (2018). *Talking financial inclusion in liberalised India*. Routledge Taylor & Francis.

Theses & Dissertations

1. Berghaus, S. (2018). *The Fuzzy Front End of Digital Transformation: Activities and Approaches for Initiating Organizational Change Strategies* [Doctoral dissertation, University of St. Gallen, Germany].
2. Biswas, Liton Chandra. (2011). *Letters of Credit: A Theory on the Legal Basis of the Payment Obligation of Issuing Bank* [Master's thesis, University of Leicester].
3. Farah Falah, & Fatima Bashir. (2018). *The Impact of Financial and Operational Risks on the Profitability of Traditional Private Commercial Banks Operating in Syria* [Unpublished master's thesis]. Faculty of Economics, Tishreen University.
4. Krazovska, Danute. (2008). *Impact of the Doctrine of Strict Compliance on a Letter of Credit Transaction* [Master's thesis, Aarhus University, Denmark].
5. Mashkur, A., & Qamir, B. Y. (2022). *Methods of managing credit risks in Algerian banks* [Doctoral dissertation, Ibn Khaldoun University, Tiaret].

6. Othman, Muhammad Daoud Othman. (2008). *The impact of credit risk mitigators on the value of banks: An applied study on the Jordanian commercial banking sector using the TOBIN'S equation* [PhD thesis, University of Jordan].
7. Wanjohi, J. G. (2013). *The effect of financial risk management on the financial performance of commercial banks in Kenya* [Doctoral dissertation, University of Nairobi].
8. Warnasuriya, Chathura. (2017). *Minimising Litigation on Presentation of Documents under Letters of Credit: An Alternative Approach to the Uniform Customs and Practice for Documentary Credits* [Doctoral dissertation, Brunel University, UK].

Journal Articles

1. Abata, M. A. (2014). Assets quality and bank performance: A study of commercial banks in Nigeria. *Research Journal of Finance and Accounting*, 5(1).
2. Abdullah, A. H., & Zaid, N. A. A. (2023). The impact of diversification or credit concentration strategies on credit risk: An analytical study of a sample of private banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period 2011–2020. *Journal of Duhok University*, 26(1), 492–515.
3. Abu Al-Ezz, N. (2021). The impact of financial digitization technology on financial inclusion in the banking sector of African countries. *Journal of Political Science and Economics*, 10.
4. Adil, F., & Jalil, A. (2020). Determining the financial inclusion output of banking sector of Pakistan. *Economies*, 8(2), 42.
5. Alasadee, N. A. M. (2024). The impact of electronic payment methods in enhancing financial inclusion: An applied study in the Iraqi banking sector. *Afro-Asian Journal of Scientific Research*, 2(1).
6. Alavi, Hamed. (2016). Documentary Letters of Credit: Legal Nature and Sources. *Journal of Legal Studies*, 17(31), Tallinn University of Law, Estonia.
7. Ang, J. B. (2019). Culture, legal origins and financial development. *Economic Inquiry*, 57, 1016–1037.
8. Ashoor, E. J., & Ismael, M. E. (2020). Has the legal independence of the Central Bank of Iraq improved? Assessment. *Monographic Section*, 5(14), 1–14.
9. Aspal, P. K., Dhawan, S., & Nazneen, A. (2019). Significance of bank specific and macroeconomic determinants on performance of Indian private sector banks. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 9(2).
10. Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2007). Finance, inequality and the poor. *Journal of Economic Growth*, 12(1), 27–49.
11. Broekhoff, M. C., van der Cruijsen, C., & de Haan, J. (2024). Towards financial inclusion: trust in banks' payment services among groups at risk. *Economic Analysis and Policy*, 82, 104-123.

12. Chowdhury, M., & Zaman, S. (2010). Effect of liquidity risk on performance of Islamic banks in Bangladesh. *Journal of Economics and Finance*, 9(4), 1–9.
13. Elsayed, A. H., Naifar, N., & Nasreene, S. (2022). Financial stability and monetary policy reaction: Evidence from the GCC countries. *Quarterly Review of Economics and Finance*.
14. Fama, E. F. (1985). What is different about banks? *Journal of Monetary Economics*, 15.
15. Ghosh, S. (2014). Working capital financing with specific reference to cash credit policies of Indian Overseas Bank. *International Journal of Science and Research*, 3(10).
16. Heyert, A., & Weill, L. (2024). Trust in banks and financial inclusion: Micro-level evidence from 28 countries. *Economic Systems*, 101248.
17. Khalaf, H. H. (2018). The role of monetary policies in achieving economic growth in some oil and non-oil countries for the period (1990-2017): A comparative study of Iraq-Egypt. *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 24(107), 465–484.
18. Ombaba, M. K. B. (2013). Assessing the factors contributing to non-performance loans in Kenyan banks. *European Journal of Business and Management*, 5(32).
19. Peterson, K. Ozili. (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. *Borsa Istanbul Review*, 18(4).
20. Sajid, R., Ayub, H., Malik, B. F., & Ellahi, A. (2023). The role of fintech on bank risk-taking: Mediating role of bank's operating efficiency. *Human Behavior and Emerging Technologies*.
21. Skowron. (2020). Strategic management processes in organization. *Scientific Quarterly Organization and Management*, 4(46).
22. Valla, N., Saes-Escorbiac, B., & Tiesset, M. (2006). Bank liquidity and financial stability. *Banque de France Financial Stability Review*, 9(1), 89–104.

Conferences & Working Papers

1. Ajello, A., Boyarchenko, N., Gourio, F., & Tambalotti, A. (2022). *Financial Stability Considerations for Monetary Policy: Theoretical Mechanisms* (Staff Report No. 1002). Federal Reserve Bank of New York.
2. Barajas, A., Beck, T., Belhaj, M., & Naceur, S. B. (2020). *Financial inclusion: What have we learned so far?* (IMF Working Paper No. 20/157), 1–51.
3. Padoa-Schioppa, T. (2002). *Central banks and financial stability: Exploring a land in between* [Paper presentation]. Second ECB Central Banking Conference "The transformation of the European financial system", Frankfurt.
4. Sarma, M., & Pais, J. (2008). *Financial inclusion and development: A cross-country analysis* [Conference presentation]. HDCA Conference, New Delhi.

5. Ratna Sahay, et al. (2015). *Financial inclusion: Can it meet multiple macroeconomic goals?* (IMF Staff Discussion Note SDN/15/17). International Monetary Fund.
6. Yeltulme, M. P., Ofori, I. K., Agyeman Adiyiah, K., & Adu-Asare Idun, A. (2017). *Non-performing loans and universal bank's profitability* (MPRA Paper No. 82902). Munich Personal RePEc Archive.

Reports & Institutional Documents

1. Al-amlah, H. A. Kh. (2022). *The role of oil industry in the Iraqi economy from 2005–2020: Analysis study*. Ministry of Oil, Oil Products Distribution Company.
2. Al-Bar, Adnan Mustafa. (2017). *Digital Transformation Techniques*. International Telecommunication Union (ITU).
3. Alliance for Financial Inclusion (AFI). (2018). *FinTech for financial inclusion: A framework for digital financial transformation*. Alliance for Financial Inclusion.
4. Alliance for Financial Inclusion (AFI). (2019). *Core set of financial inclusion indicators*. Alliance for Financial Inclusion.
5. Camp, L. (2004). *Problem Loan Management: Loan Workout for the Palestinian Banker*. FMI.
6. Central Bank of the UAE. (2025). *FinTech & Digital Transformation*.
7. Cuesta, C., & Tuesta, D. A. (2015). *The digital transformation of the banking industry*. ResearchGate.
8. Dangi, N., & Kumar, P. (2013). *Current situation of financial inclusion in India and its future visions*. IJMSSR, 2(8), 155.
9. DataReportal. (2021). *Digital: The United Arab Emirates*. Simon Kemp.
10. DataReportal. (2022). *Digital 2022: United Arab Emirates*.
11. Diwanji, A. (2019). *Banking of the future: Embracing technology*. Indian Banks' Association & EY.
12. Durai, T., et al. (2019). *Digital finance and its impact on financial inclusion*. JETIR.
13. Baruah, B. (2021). *Digital financial inclusion in India: A case study of PMJDY and Aadhaar*. South Asian Journal of Social Studies, 9(2), 114-129.
14. FATF/OECD. (2013). *Anti-money laundering and terrorist financing measures and financial inclusion*. FATF.
15. Gatnar, E. (2013). *Financial inclusion indicators in Poland*.
16. Helms, B. (2006). *Access for all: Building inclusive finance systems*. World Bank.
17. Ibrahim, M. (2019). *Inflation*. [Publisher/Source details omitted in text].
18. International Telecommunication Union (ITU). (2021). *Measuring Digital Development: Facts and Figures*. Geneva.

19. Iqbal, Z., & Abbas, M. (2012). *Financial inclusion: Islamic finance perspective*. Journal of Islamic Business and Management.
20. Isarescu, M. (2006). *Stabilitatea preturilor si stabilitatea financiara*. Pitesti.
21. Jane, K., & Louis, K. (2013). *Introduction to mobile finance in developing countries*. LAW Magazine.
22. Malik, R., & Yadav, S. (2014). *Financial inclusion in India: An appraisal*. International Journal of Combined Research & Development, 1(4), 593–602.
23. Ministry of Finance UAE. (2023). *Financial Inclusion Drive*.
24. Newnham, R. (2014). *National financial inclusion strategies*. Alliance for Financial Inclusion (AFI).
25. Prabha, R., et al. (2012). *Financial inclusion: Efficacy of banking correspondent model*. Association of CDFIs.
26. Tariq, M. U. (2024). *Digital Transformation in UAE Banking Sector*. ResearchGate.
27. UAE Financial Inclusion Report. (2025). *UAE financial inclusion hits new high as 94% residents holding accounts*. Aletihad News.
28. Varghese, G., & Viswanathan, L. (2018). *Financial inclusion: Opportunities, issues and challenges*. IFMR, India.
29. VMMC. (2024). *Digital Transformation in UAE Banking*.
30. The World Bank Group. (2014). *Global financial development report: Financial inclusion*. World Bank.
31. The World Bank. (2011). *FATF guidance: Anti-money laundering and terrorist financing measures and financial inclusion*. World Bank / France.
32. The World Bank. (2012). *Financial inclusion strategies reference framework*. Washington, DC.
33. The World Bank. (2021a). *Financial inclusion support framework (FISF)*. World Bank.
34. The World Bank. (2021b). *Measuring Digital Development: Facts and Figures*. Washington, DC.
35. The World Bank. (2022a). *Digital Development Overview*. Washington, DC.
36. The World Bank. (2022b). *Financial Inclusion Overview*. Washington, DC.
37. The World Bank. (2022c). *Fintech and the Future of Finance*.

Abstract

The banking sector in the modern era is undergoing fundamental transformations as a result of the rapid development of financial technology and the proliferation of digital services. This has led to a reshaping of the nature of banking operations and the methods of delivering financial services. Digital transformation has become a cornerstone for countries to modernize their financial systems and enhance their operational efficiency. In this context, the concept of financial inclusion has emerged as a strategic objective that seeks to empower various segments of society to access formal financial services easily and securely. Furthermore, the interaction between digital transformation and financial inclusion is a crucial factor in improving the quality of banking finance and strengthening financial stability.

Therefore, this research acquires particular importance, especially in developing economies such as Iraq, when compared to advanced experiences such as those of the United Arab Emirates. This study aims to analyze the role of digital transformation in promoting financial inclusion and its impact on the quality of banking finance, through a case study of Iraq and the United Arab Emirates. This analysis takes place within the context of the rapid transformations witnessed by the global banking sector as a result of technological development and the spread of digital financial services. The importance of this study stems from the fact that digital transformation has become one of the main drivers for the development of financial and banking systems, in addition to its role in expanding access to financial services and improving the efficiency of their delivery. The research reached a number of conclusions, most notably the existence of a relationship between digital transformation and the promotion of financial inclusion. Digital technologies and electronic banking services contribute to expanding the customer base of banks and improving access to financial services. The results also showed that promoting financial inclusion contributes to improving the quality of banking finance by increasing the efficiency of allocating financial resources and developing credit granting mechanisms and risk management. The study also revealed a clear disparity between Iraq and the UAE in the level of digital transformation and financial inclusion. The UAE has made remarkable progress in adopting modern financial technologies and developing the digital infrastructure of the banking sector, while the Iraqi banking sector still faces a number of challenges related to technological infrastructure, the regulatory environment, and the level of financial awareness. In light of these results, the study presented a set of recommendations, the most important of which is the need to adopt a comprehensive national strategy for digital transformation in the Iraqi banking sector, develop the digital infrastructure, and strengthen the legislative environment that supports financial technology, as well as expanding financial inclusion initiatives and promoting digital financial literacy among members of society in a way that contributes to improving the quality of banking finance and supporting financial stability and economic growth.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Misan

College of Administration and Economics

Department of Business Administration

Postgraduate Studies

The Role of Digital Transformation in Enhancing Financial Inclusion and Its Reflection on the Quality of Banking Finance

A Case Study: Iraq and the United Arab Emirates

A Thesis Submitted by

Zainab Kareem Safar

To the Council of the College of Administration and Economics - University of Misan as Part of the Requirements for the Degree of Master of Business Administration in Investment and Finance Management

Supervised by

Professor Dr. Haider Alewi Shami

2026AD **1447 AH**